عميد الصحفيّين
الهادي العبيدي
في حوار نادر

وثيقة العدد

الصحافة التونسية

مجلة فصليّة - العدد 1 - فيفري/مارس/أفريل 2022 - الثمن : 10 د

في الذكرى الـ60 لانطلاقة النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين:

رسالة التأسيس ووحدة الصفّ من الرابطة والجمعية إلى النقابة

إسماعيل بولحية
أوّل كاتب عام
لـ"رابطة الصحافيين"

للصحفي مكانة الزعيم السياسي!

دافعوا عن استقلاليّة
قرار جمعيّة الصحافيّين
فطردهم التجمّع!

Entre paranoïa et populisme
Méfiance de masse envers les médias

Portrait
Omar S'habou, le journaliste avant tout

لم ننساكما

سفيان الشورابي ونذير القطاري

أين الحقيقة ؟

مضت في شهر سبتمبر 2021 سبع سنوات على الاختفاء القسري للصحفيّين سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا. غادر الزميلان الصحفيّان تونس في اتّجاه ليبيا بتاريخ 2 سبتمبر 2014 من أجل إنجاز تحقيق تلفزيوني لفائدة قناة خاصّة تُسمّى "First TV". ومنذ يوم 8 سبتمبر 2014، تاريخ آخر اتّصال لهما بتونس، انقطعت أخبارهما تمامًا.

تعدّدت جهود معرفة مصيرهما من بعض الجهات، ولاسيما والدة المصوّر الصحفي نذير القطاري التي اختزلت حياتها في البحث بكلّ السبل الممكنة عن فلذة كبدها وزميله سفيان. وفي الأثناء تقاطرت المعلومات من هنا وهناك، غير أنّها اتّسمت بالتضارب والغموض وبالتوظيف السياسي أيضا. فتارة يُعلن عن ضلوع تنظيم "داعش" الإرهابي في تصفيتهما ودفنهما بغابة درنة، وطورًا يؤكّد أحد المصادر وجودهما على قيد الحياة ومشاهدتهما بسجن تحت سيطرة المشير خليفة حفتر، باعتبار أنّ ميليشات تابعة له ضالعة في إيقافهما في بداية رحلة العذاب. وفي النهاية لم يجر التأكّد، حتّى اليوم، من أيّة معلومات بشأنهما. وهو ما يبقي الأمل قائمًا في عودتهما سالمين إلى وطنهما وعائلتيهما الملتاعتين بغيابهما...

المؤسّس
زياد الهاني

رئيس التحرير
معز زيّود

الإشراف العام
سالم بوليفة

سكريتير التحرير
فاطمة السويح

مدير منشورات «نادي الصحافة»
محسن عبد الرحمان

التنسيق الجهوي
عبد السلام عبد العزيز

الإشراف الإداري والمالي
بلال صوة

المشرف على الطباعة
جلال العبيدي

الإخراج والإنجاز الفني
فيصل بنعمران

المطبعة
مطبعة تونس قرطاج

الصحافة التونسية

العنوان : 20 نهج فلسطين - 1002 تونس - الهاتف : 71830811 - البريد الإلكتروني : thetunisianpress.topj@gmail.com

افتتاحية

من «الصحافي التونسي» إلى «الصحافة التونسيّة»!

بقلم: معزّ زيّود

قد لا يعرف جلّ الصحفيّات والصحفيّين من الجيل الجديد أنّ "النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين" هي وليدة تراكمات امتدّت على مدى ستّة عقود. مسيرة طويلة انطلقت تحديدا يوم 14 جانفي من عام 1962 بتأسيس "رابطة الصحافة التونسيّة" التي لم تلبث بعد سنوات معدودة أن تحوّلت إلى "جمعيّة الصحافيّين التونسيّين". ومثلما فعلت الرابطة، أورثت الجمعيّة نفسها للنقابة في مؤتمر 2008 المشهود. ستون سنةً مرّت إذن على بداية تنظيم صفوف أهل المهنة، والبعض لا يزال إلى اليوم شاهدًا على لحظة التأسيس. "الصحافة التونسيّة"، هذه المجلّة التي ننسج اليوم أوّل أعدادها لم تأت بدورها من فراغ. فقد سبق أن أصدرت "جمعيّة الصحافيّين التونسيّين" منذ بضعة عقود مجلّة دوريّة داخليّة تحمل اسم "الصحافي التونسي". ومع أنّها توقّفت عن الصدور منذ سنوات طويلة، فإنّ فرصة تصفّح ما وصلنا منها تكشف مدى حيويّة القطاع الصحفي في مراحله الأولى.

في هذا النطاق تندرج مبادرتنا إذن تثمينا لإرثٍ غزير وحفظًا لذاكرة العشرات بل والمئات من الصحفيّين والصحفيّات. من "الصحافي التونسي" إلى "الصحافة التونسيّة"، هكذا اجتهدنا في تغيير الاسم ربطًا للحاضر بالماضي وإيمانا بسنّة التطوّر وخاصّة تجاوزا لذكورية اسم المجلة وإنصافًا للزميلات الصحفيّات اللائي يُمثلن اليوم النسبة الأعلى لا من خرّيجي معهد الصحافة وعلوم الإخبار فحسب وإنّما من مجموع العاملين في القطاع الصحفي عموما.

تُركّز "الصحافة التونسيّة"، كما أسلفنا التأكيد، على حفظ الذاكرة، اعترافا بجهود المؤسّسين وتقديم القدوة للجيل الجديد، وتثمينا للنجاحات واستفادةً من دروس الإخفاقات. فالذاكرة، بكلّ ما يعتمل فيها من إيجابيّات وسلبيات، ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاضر، بل هي المنطلق وحجر الأساس، وفي حال تناسيناها اليوم قد نعجز مستقبلا عن صون مكاسب الراهن. ولذلك سنحرص في قادم أعداد المجلة على الاعتراف والتعريف بمسيرة الروّاد، بدءا من سليمان الجادوي وعبد العزيز العروي وزين العابدين السنوسي ومرورا بصالح جغام، وغيرهم...

لا يعني التمسّك بهذا الخطّ أنّ هذه المجلّة ستسقط في الابتذال أو تمجيد من لا يستحقّ أو حتّى الانخراط في موضة هزيلة لا تُقدّر أهميّة العمل الصحفي بكافة أشكاله، على غرار ما يرفعه البعض من شعارات مستوردة جوفاء كالترويج الساذج مثلا لكونه لا صحافة إلّا التحقيقات الاستقصائيّة، وكأنّه لا فائدة من صحافة الخبر وصحافة الرأي والتفسير وصحافة الميدان من حديث وريبورتاج وبورتريه وغير ذلك...

لن تُشكّل هذه المجلّة أيضا وبأيّ حال من الأحوال مجالا للانحياز إلّا لقيم المهنة، وستقف عند محطّات كانت محلّ إجماع وستركّز على استحضار كلّ ما هو مفيد، باعتبار أنّ توحيد الصفّ الصحفي يُشكّل كلمة السرّ المعلنة وينطلق من المصالحة مع الذات قبل كلّ شيء. فما نعيشه اليوم سيدخل في الذاكرة غدا، وسيجد بدوره من يبذل قصارى جهده لحفظ هذا الراهن. ومثال ذلك أنّ صدور مجلة "الصحافة التونسيّة" اليوم يعني أنّها دخلت في التاريخ، لا فقط من خلال إيداع نسخ منها في المكتبة الوطنيّة ومركز التوثيق الوطني وبثّ مضامينها في الفضاء الرقمي، وإنّما كذلك بسعيها إلى طرح التحدّيات الماثلة اليوم أمام الجسم الصحفي.

لا ندّعي طبعًا أنّنا سنضطلع بدور المؤرّخين، فذلك ليس من اختصاصنا ولا من مهام المجلّة، لكنّ ما ننشره من وثائق وصور وشهادات ومقالات عن فترات بعينها قد يُشكّل مادّة ثمينة لذوي الاختصاص وقد يدفعهم إلى قراءات وإسهامات جديدة، علّها تُسهم بدورها في استعادة الذاكرة المنسيّة.

لا ندّعي أنّنا سنضطلع بدور المؤرّخين، فذلك ليس من اختصاصنا ولا من مهام المجلّة، لكنّ ما ننشره من وثائق وصور وشهادات ومقالات عن فترات بعينها قد يُشكّل مادّة ثمينة لذوي الاختصاص وقد يدفعهم إلى قراءات وإسهامات جديدة، علّها تُسهم بدورها في استعادة الذاكرة المنسيّة.

ومع أنّ الصحافة تكاد تكون المهنة الوحيدة التي لا تقبل المنطق الوظيفي للتقاعد، فإنّ هذه المجلّة لا تريد لنفسها أن تكون ناديًا للمتقاعدين. لذلك اختارت أن تنفتح على جيلَيْن وأن تجمع بين ذوي التجربة الطويلة من شهود عيان على فترات حاسمة، وجيل جديد من الصحفيّات والصحفيّين بما يطرحونه من تصوّرات وتمثّلات تُضفي دفقا من الحيويّة على قضايا القطاع الصحفي.

هذه إذن مجلّة "الصحافة التونسيّة" بين أيديكم لا فقط للاستفادة والمتعة بما تضمّه من نفائس مهنيّة وذاكرة محفوظة، وإنّما أيضا لتطعيمها بمقترحاتكم وخبراتكم وأفكاركم قدر المستطاع...

محتوى العدد

❐ **الافتتاحية**

من «الصحافي التونسي» إلى «الصحافة التونسيّة»!

معز زيود 3

❐ **أخبار المهنة** 6

❐ **الحدث**

في الذكرى الـ60 لانطلاقة النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين:

رسالة التأسيس ووحدة الصفّ من الرابطة والجمعية إلى النقابة

زياد الهاني 8

احتضنت نضالات أجيال :

نقابة الصحفيّين... تاريخٌ عريقٌ وصرحٌ شامخٌ

مهدي الجلاصي 9

❐ **حوار العدد**

إسماعيل بولحية أوّل كاتب عام لـ«الرابطة التونسيّة للصحافة»

للصحفي مكانة الزعيم السياسي!

حاوره : زياد الهاني ومعز زيود 10

❐ **أعلام**

عميد الصحفيّين الهادي العبيدي في حوار نادر :

الصحفي ليس عنصر تنفيذ...

وجريدة «الصباح» أسّسها الحزب الدستوري

..... 16

شهادة للتاريخ عن جريدة «الصباح»

أحمد بن عبد الله 17

❐ **منبر الصحافة**

كمال العيّادي ويوسف الهاشمي ويوسف الشابي

دافعوا عن استقلاليّة قرار جمعيّة الصحافيّين فطردهم التجمّع!

جمال العرفاوي 18

أن تكون صحفيّا في صحيفة حزبيّة!

محمد معمّري 21

أحوال الصحافة والصحفيّين في تونس اليوم

بجلالة قدرها...

سيماء المزوغي 22

❐ **قضايا**

ولدت كبيرة وانتهت صغيرة

الصحافة الثقافيّة في تونس من الازدهار إلى الأزمة!

فاطمة الزهراء الوسلاتي 24

❐ **نبض الأثير**

إذاعة قفصة في ذكرى تأسيسها الثلاثين

«مرايا تتكلّم» بأصوات أبناء المناجم والجريد ونفزاوة

عبد السلام عبد العزيز 26

❐ **وثيقة العدد :**

"مجلة الصحافي التونسي" جويلية 1984

..... 31

زملاء رحلوا...

..... 67

❐ **رحلة حياة**

الصحفي المخضرم مختار اللواتي

عُرضت عليّ إدارة ثلاث إذاعات، لكنّني رفضت الإغراءات والمساومات!

سمير الحسيني 68

❐ **بورتريه**

المولدي بشِير ذاكرة الإعلام الإذاعي وتاريخ الصحافة...

وحيدة المي 72

❐ **رياضة**

ومضات من تاريخ الإعلام الرياضي التونسي

توفيق العبيدي 74

❐ **إصدارات**

مرحلة جديدة في مسيرة «منشورات نادي الصحافة»

..... 78

❐ **صحافة القرب**

«الجمّاليّة» ومغامرة الإعلام المحلّي في تونس

..... 79

رحل مؤسّسها، فهل تبقى شمس الجنوب؟

..... 79

❐ **صور الذاكرة**

حياة نادي الصحافة 80

النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين قلعة للنضال

..... 83

❐ **الصحافة في العالم**

الفيج & «إعلان تونس»! 84

الصحافة تنزف في اليمن «الحزين»!

..... 84

الفيج: مقتل 45 صحفيّة وصحفيا عام 2021

و365 خلف القضبان 85

تصاعد انتهاكات الحريّات الإعلاميّة في فلسطين المحتلّة

مطلع 2022

..... 86

الصحافة السوريّة من معركة التحرّر إلى محاولة إثبات الذات

..... 87

❐ **Portrait**

Omar S'habou, le journaliste avant tout

Houcine Ben Achour 95

❐ **Opinion**

Entre paranoïa et populisme :

Méfiance de masse envers les médias

Kamel Grar 93

❐ **Focus**

Media coalition welcomes Botswana

Government's amendments to new Bill

..... 90

كاريكاتير العدد

أخبار المهنة

في بيان مشترك لنقابة الصحفيّين ومكوّنات المجتمع المدني
14 جانفي: هل يَجُبُّ القمعُ الثورة؟!

منسوب القمع والعنف الرسمي لجموع التونسيّين المتظاهرين احتفاءً بثورتهم يوم 14 جانفي 2022 لم تشهد له تونس مثيلا، بعد عام 2011، إلّا في عيد الشهداء يوم 9 أفريل 2012 زمن حكم الترويكا. فالمطالبة السلميّة باستكمال استحقاقات الثورة المجهضة من حريّة وكرامة وشغل أمسى خطّا أحمر في نظر السلطات الماسكة بدواليب الدولة منذ قرارات 25 جويلية 2021. جاء ذلك بعد أن قرّر رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد بمفرده متى يحتفل التونسيّون بثورتهم ومتى يحقّ لهم الخروج للتظاهر والاحتجاج،وكأنّ بإمكان أيّ كان إعادة كتابة التاريخ الذي سطّره آلاف التونسيّين بمجرّد جرّة قلم!.

هكذا "عوّض القمع البوليسي الآليّات الديمقراطيّة في عيد الثورة التونسيّة"، وفق ما جاء بالمناسبة في بيان مشترك للنقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين وجمع كبير من مكوّنات المجتمع المدني التونسي. يومها اصطدم التونسيّون "بتسييج بوليسي كامل لأغلب الأنهج والشوارع، وخاصّة القريبة من شارع الحبيب بورقيبة، بمئات من الأعوان من مختلف التشكيلات الأمنيّة مدجّجين بعتاد هائل كان جاهزا مسبقا للقمع والفتك بالمتظاهرين العزل".

وهو ما حدث بالقوّة والفعل، يوم 14 جانفي 2022، حين بلغت أساليب القمع حدّ "استعمال خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الصوتي لمنع تقدّم المتظاهرين واستعمال الدراجات لصدم المواطنين والاعتداء الهمجي بالضرب والاعتقالات التعسفيّة، وصولا إلى تعرّض العديد من المتظاهرات إلى التحرّش". البيان ذكّر أيضا بـ"تهافت الحكومات المتعاقبة في مناسبات مشابهة على استعمال الجهاز الأمني للتنكيل بالمتظاهرين والمحتجّين وقهرهم، وصولا -في بضع حالات- إلى حدّ سحل البعض وتعريتهم وتعذيبهم ممّا انجرّت عنه حالات قتل".

صورة الزميل فتحي بلعيد

وجاء في البيان المشترك أنّ "ما حدث في ذكرى عزيزة على التونسيّات والتونسيّين عزّز في الأذهان تواصل الإمعان في الالتجاء للخيارات القمعيّة في إدارة الشأن العام لسلطة تقاعست في مواجهة الفساد والإرهاب والفقر والتهميش، وكرّست سياسة الإفلات من العقاب وعدم المساواة وقفزت على مسار العدالة الانتقالية، وعجزت عن استبدال السياسات التنمويّة الفاشلة بسياسات أكثر نجاعة وعدلا والتي ما فتئت قوى مدنية واجتماعية وحركات شبابيّة تناضل من أجل تحقيقها، وفشلت في خلق آليات ناجعة وناجزة للتوزيع العادل للثروة واحترام كرامة المواطنين، وانخرطت في صراعات سياسوية وذاتية لا يمكن أن تساعد تونس على تصفية تركة الماضي القريب والبعيد ولا في رسم اتجاهات التقدّم ببلادنا على درب تحقيق شعارات الثورة".

جدير بالذكر أنّ وحدة الرصد بمركز السلامة المهنيّة بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين كانت قد سجّلت يومها أكثر من 20 اعتداء أمنيّا. فخلال تصدّيها لمحاولة المحتجّين دخول شارع الحبيب بورقيبة، استهدفت قوّات الأمن الصحفيين/ات والمصوّرين/ات بالعنف الشديد رغم ارتدائهم لصدريّاتهم المميّزة وتأكيدهم على صفتهم الصحفيّة.

صورة وتعليق

بعد مسيرة مهنيّة تناهز أربعين عاما، كرّم معهد الصحافة وعلوم الإخبار، ممثلا في مديرة المعهد حميدة البور، المصوّر الصحفي الزميل لامين فرحات.
جاء هذا التكريم بمناسبة انتظام الدورة الأولى لـ"أيّام الصورة الفوتوغرافيّة بمعهد الصحافة" من 22 إلى 28 فيفري 2022.
نقول شكرا على هذا التكريم والاعتراف...

تهدف إلى حماية الصحفيّين عند تغطية التحرّكات الاحتجاجيّة :

دورة تكوينيّة مشتركة بين الصحفيّين والأمنيّين

صورة الزميل أيمن العقبي

نظمت النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين بالشراكة مع وزارة الداخلية دورة تكوينية بمقر الإدارة العامّة لوحدات التدخّل (ثكنة الشهيد جمال الدين العقربي ببوشوشة)، لفائدة مجموعة من الصحفيين ومجموعة من الأمنيّين عن الإدارة العامّة لوحدات التدخّل.

وقد امتدّت الدورة التدريبيّة على ثلاثة أيام من 21 إلى 23 فيفري 2022، لتجمع بين تكوين نظري وعمليّات تطبيقيّة ميدانيّة في سعي إلى محاكاة الواقع.

وتهدف هذه الدورة التدريبيّة إلى تنظيم عمل الصحفيّين والأمنيّين خلال التحرّكات الاحتجاجيّة، بما من شأنه أن يضمن حريّة العمل الصحفي والحقّ في المعلومة من ناحية، وتقنيات التغطية الإعلاميّة وحماية الصحفيين أثناء التدخّل الأمني من ناحية أخرى.

بين نقابة الصحفيين وإذاعة "موزييك": اتفاقيّة للاقتداء

شكّل احتفال الصحفيّات والصحفيّين التونسيّين باليوم العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر 2021، مناسبة مميّزة للاحتفاء بصحافة الجودة ودورها في تعزيز المساءلة وخدمة الصالح العام. وفي نطاق التشجيع على الممارسات الفضلى في هذا المجال، جاءت اتّفاقيّة المؤسّسة التي أمضاها بالمناسبة كلّ من نقيب الصحفيين محمد ياسين الجلاصي وأمين عام الاتحاد الدولي للصحفيّين أنطوني بيلانجي ومدير عام إذاعة "موزاييك آف.آم" نورالدين بوطار.

وتندرج هذه الاتفاقيّة التي تحتاج إلى النسج على منوالها في إطار الندوة الحواريّة حول "حقوق الصحفيّين كدعامة لصحافة الصالح العام وحقوق الإنسان" التي نظمتها النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين والاتحاد الدولي للصحفيّين.

"كاكتوس برود" لا حياة لمن تنادي...

شنّ أبناء شركة "كاكتوس برود" المصادرة، من صحفيّات وصحفيّين وموظفين وتقنيّين وعملة اعتصاما مفتوحا بمقرّ مؤسّستهم بالعاصمة بداية من يوم 20 جانفي 2022، بسبب عدم تسديد كامل أجورهم ومستحقّاتهم وانطلاق وكيلة المؤسّسة في التفويت في سيّاراتها بالمزاد العلني وفرض عقلة كافّة معدّاتها وممتلكاتها. وهو ما بات يُهدّد جدّيا مَواطن رزق أكثر من 150 عائلة.

جاء هذا الاعتصام بعد سلسة من التحرّكات والوقفات الاحتجاجيّة السابقة لأبناء المؤسّسة وبناتها، فضلا عن ضغوط النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين من أجل ردّ الحقّ إلى أصحابه، ولكن لا شيء تحقّق ولا حياة لمن تنادي. فعلى الرغم من إقالة الوكيلة وتكليفها بالتسيير الوقتي للمؤسّسة إلى حين انعقاد الجلسة العامّة وتعيين وكيل جديد، فإنّها مازالت تواصل هرسلة أبناء الشركة وبناتها وتحاول توتير الأجواء داخلها، وفق بيان لمنظوري المؤسّسة.

وكانت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين قد أصدرت بيانا بيّنت فيه أنّ "كاكتوس برود" تشهد وضعيّة ماليّة واجتماعية كارثيّة نتيجة سوء تصرّف إدارة الشركة وإغراقها بانتدابات عشوائيّة على حساب توازناتها الماليّة، مشيرة إلى أنّ إدارة الشركة عمدت إلى طرد صحفيّين من أبناء المؤسسة تعسفيّا وتجميد آخرين، فضلا عن شيطنة كلّ الأصوات المنتقدة لها والمطالبة بضرورة إجراء عمليّة إصلاح وتدقيق في حسابات الشركة المصادرة.

كما أفادت نقابة الصحفيين أنّها أودعت منذ أشهر ملف شركة "كاكتوس برود" المصادرة لدى وزارة الماليّة، باعتبار أنّ وزيرة الماليّة هي في الآن ذاته رئيسة لجنة التصرّف في الأملاك المصادرة للتدقيق في وضعية الشركة، غير أنّ الوزارة لم تتجاوب آنذاك. ومن ثمّة، طالبت النقابة بفتح تحقيق عاجل وجدّي في كلّ التجاوزات التي قامت بها الإدارات المتعاقبة على الشركة ومحاسبة كلّ من تثبت إدانته.

الحدث

في الذكرى الـ60 لانطلاقة النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين:

رسالة التأسيس ووحدة الصفّ من الرابطة والجمعية إلى النقابة

بقلم: زيّاد الهاني

تنادى جمع من الصحفيّين التونسيّين، يوم 14 جانفي 1962، للاجتماع بدار الجمعيّات الثقافيّة بتونس العاصمة (دار الثقافة ابن خلدون حاليّا)، قصد تأسيس أوّل هيكل مهني ينظّم صفوفهم، اختاروا له من الأسماء "الرابطة التونسيّة للصحافة". فيما اعتمدوا في الترجمة الفرنسيّة عبارة Association عوض Ligue ليكون اسم المنظّمة المحدثة Association Tunisienne de Presse ATP.

وبالرجوع إلى دفتر محاضر الجلسات التأسيسيّة للرابطة التونسيّة للصحافة الذي مدّنا به الأستاذ إسماعيل بولحية أوّل كاتب عام لمنظّمتنا المهنيّة، ونرفق صورة منه بالعدد الأوّل الذي بين أيديكم من مجلّتنا، يتبيّن لنا أنّ هاجس المؤسّسين الأساسي كان جمع شمل الصحفيّين وصيانة المهنة الصحفيّة وتمثيل الصحفيّين لدى المؤسّسات في الداخل والخارج، وأساسا في لجنة البطاقات الصحفيّة "حتى لا تكون البطاقة مبتذلة"، وتكوين ناد خاصّ ولائق بالصحفيّين (تمّ إحداثه لاحقا من كتابة الدولة للإخبار تحت اسم "دار الصحفي"، قبل أن تغلق هذه الدار أبوابها بعد 2011، ليستعيدها صندوق التآزر بين الصحفيّين التونسيّين مؤخّرًا)، وإحداث "صندوق إسعاف للصحفي الذي غرر به الدهر" (تمّ إحداثه من قبل جمعيّة الصحفيّين التونسيّين سنة 2007 تحت اسم صندوق التآزر بين الصحفيّين التونسيّين)، فضلا عن السعي إلى إعداد قانون منظّم لمهنة الصحافة، وإلى أن تكون الرابطة طرفًا في تحديد أجور الصحفيّين وضمان حقّهم في التقاعد.

وكان إصرار المؤسّسين على تسمية تنظيمنا المهني بـ"الرابطة" وليس بـ"النقابة" كما هو سائد في تلك الفترة، من منطلق اعتقادهم بأنّ مهامه تتجاوز المطلبيّة الماديّة. فقد اعتبر شيخ الصحفيّين التونسيّين زين العابدين السنوسي ورئيس الجلسة التأسيسيّة أنّه: "إذا كانت نقابة، فنحن نضيق نطاقها". فيما رأى الأستاذ الحبيب بولعراس أنّ العمل النقابي يمكنه أن يكون جزءًا من عمل المنظمة، معتبرا أنّه: "ضمن الرابطة تتكوّن شعبة نقابيّة".

> منذ تأسيسه في 1962، عرف الهيكل النقابي للصحافيّين فترات مدّ وجزر، ضعف وقوّة، مسايرة وصدام بحسب موازين القوى، لكنّها ظلّت محافظة على خيط لم ينقطع يتمثّل في جنوحها للاستقلاليّة والدفاع عن الحريّة وعن كرامة الصحفي...

ويتبيّن ممّا سبق عرضه أنّ هاجس المؤسّسين لم يكن أساسا لدوافع ماديّة، رغم تدهور الوضع المادي لأغلب الصحفيّين وقتها، وإنّما التماهي مع نبل الرسالة الصحفيّة والسعي إلى الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي والأخلاقي للصحفيّين ليكونوا في مستوى هذه الرسالة، مع العمل في نفس الوقت على تحسين ظروفهم الاجتماعيّة والماليّة اعتبارًا لارتباط المسارين وحتميّة تلازمهما.

والمثير للانتباه في ذلك الاجتماع، هو الطريقة التي تمّ اعتمادها لانتخاب مكتب الرابطة المتكوّن من 9 أعضاء، وتمت على مرحلتين:

في المرحلة الأولى تمّ انتخاب رئيس الرابطة بشكل منفرد، حيث آلت الرئاسة بالإجماع إلى رئيس تحرير جريدة "الصباح" آنذاك وعميد الصحفيين الهادي العبيدي. وفي المرحلة الثانية تمّ انتخاب بقيّة أعضاء المكتب أو الهيئة المديرة، حيث ترشّح 12 صحفيّا فاز منهم ثمانية.

وجرى خلال جلسة انعقدت يوم 21 جانفي 1962 توزيع المسؤوليّات، لتصبح تركيبة مكتب الرابطة كما يلي:

الرئيس: الهادي العبيدي (الصباح)

نائب الرئيس: الحبيب بولعراس (العمل)

الكاتب العام: إسماعيل بولحية (العمل)

نائب الكاتب العام: محمود العيادي (وات)

أمين مال: عبد الجليل دمّق (الصباح)

مساعد أمين المال: الهادي السفاري (الإذاعة)

مراقب الحسابات: علي العيساوي (الإذاعة)

مسؤول عن النادي: المنصف الماي (العمل)

حافظ أوراق: عز الدين بن عمار (Actualités Tunisiennes)

وفي عام 1964 تغيّرت تسمية المنظمة، خلال جلسة عامّة، لتصبح "جمعيّة الصحافيّين التونسيّين"، مع دخول البلاد في مرحلة سياسيّة اتّسمت بالتضييق على الحريّات والمَركزة المفرطة للسلطة خلال فترة التعاضد.

ثم كان تأسيس النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين في 9 نوفمبر 2007، استنادًا إلى قرار جلسة عامّة

خارقة للعادة لجمعيّة الصحافيّين التونسيّين بتحويل الجمعيّة إلى نقابة، حيث تمّ بعث نقابة طبقا لأحكام مجلة لشغل، من قبل هيئة تأسيسيّة مفوّضة تشكّلت من أعضاء قياديّين بالجمعيّة ترأّسها الزميل الهاشمي نويرة.

وللتأكيد على مبدإ التواصل وعلاقة النقابة المحدثة بجمعيّة الصحفيّين التونسيّين وتاريخها، تقرّر تأجيل موعد عقد المؤتمر الـ23 للجمعيّة من شهر ديسمبر 2007 إلى شهر جانفي 2008، ليتزامن مع ذكرى تأسيس الرابطة التونسيّة للصحافة. فانعقد المؤتمر الخارق للعادة للجمعيّة يوم السبت 12 جانفي 2008 وجرى خلاله حلّها وإحالة هياكلها ورصيدها التاريخي ومكاسبها الماديّة والمعنويّة إلى النقابة المحدثة. فيما انعقد المؤتمر الأوّل للنقابة يوم الأحد 13 جانفي 2008 ليكون المؤتمر الرابع والعشرين لمنظمتنا المهنيّة العريقة، بحيث ستشهد نقابتنا في أواخر سنة 2023 تنظيم مؤتمرها التاسع والعشرين، عنوانا للاستمراريّة والتواصل بين الأجيال المتعاقبة للصحفيّين وتأكيدًا لديمقراطيّتها، وهي التي شاهدت تعاقب أكبر عدد من الرؤساء وأعضاء المكاتب المنتخبة على قيادتها.

ومنذ تأسيسه في 1962، عرف الهيكل النقابي للصحافيين (رابطة - جمعية - نقابة) فترات مدّ وجزر، ضعف وقوّة، مسايرة وصدام بحسب موازين القوى، لكنّها ظلّت محافظة على خيط لم ينقطع يتمثّل في جنوحها للاستقلاليّة والدفاع عن الحريّة وعن كرامة الصحفي، لأنّ الصحافة في جوهرها رسالة نبيلة غايتها الحقيقة وسلطة هدفها خدمة الصالح العام، والصحفي حرّ أو لا يكون.

هكذا تظلّ المهنة الصحفيّة بالترابط بين عزيمة شبابها وطموحهم من جهة، وخبرة شيوخها وحكمتهم من جهة ثانية، دفقا لا ينضب من التحدّي والكبرياء والإيمان بنُبل الرسالة الإعلاميّة والانتصار للحقيقة والحريّة والقيم الإنسانيّة الخالدة.

احتضنت نضالات أجيال :

نقابة الصحفيّين... تاريخٌ عريقٌ وصرحٌ شامخٌ

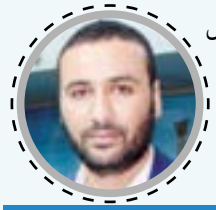

بقلم : مهدي الجلاصي
نقيب الصحفيّين التونسيّين

إنّ المكانة التي بلغتها النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين، الهيكل الشرعي الممثّل لعموم الصحفيّات والصحفيّين في تونس، ليست وليدة اللحظة أو نتيجة نضالات ما بعد الثورة، بل اكتُسبت هذه المكانة على مدار عقود من الزمن. وهو ما جعل من نقابة الصحفيّين (وقبلها الرابطة التونسيّة للصحافة التي تحوّلت سنة 1964 إلى جمعيّة الصحفيّين التونسيّين) رقما مهمّا في المشهد العام بالبلاد.

لا أحد ينكر أنّ تحوّل الجمعيّة إلى نقابة كان لحظة مفصليّة في تاريخ المهنة، لكنّ مكانة النقابة في بداياتها جاءت نتيجة لوراثتها أرشيف جمعيّة الصحفيّين التونسيّين وسجّلاتها وتاريخها المادي والمعنوي.

ومنذ تاريخ التأسيس مع المرحوم العميد الهادي العبيدي، أوّل رئيس للرابطة التونسيّة للصحافة سنة 1962، كان للرابطة آنذاك إشعاع في المجتمع التونسي وخاصّة في صفوف النخب السياسيّة والثقافيّة والنقابيّة وضمن المنظمات الوطنيّة الكبرى. فقد كان للصحفيّين رابطتهم قبل أن تتأسّس رابطة حقوق الإنسان والعديد من المنظمات الكبرى التي لا تزال موجودة إلى يوم النّاس هذا. وكان عميد الصحافة التونسيّة الهادي العبيدي جامعًا بين مهنة الصحافة والأدب والشعر، وله مكانة خاصّة في المجال الثقافي باعتباره أحد أفراد "جماعة تحت السور" وينتمي لذلك الجيل من المفكّرين والشعراء والصحفيّين الذين طبعوا الحياة الثقافيّة ببصمة متفرّدة وأسلوب شيّق، ممّا ميّزه عن أبناء جيله.

تعمدّتُ التوقّف عند ذكرى المرحوم الهادي العبيدي والتذكير بخصاله ومكانته المهنيّة والوطنيّة للتأكيد على أنّ ميلاد الرابطة التونسيّة للصحافة (سنة 1962)، والتي تواصلت في الزمن لتصبح النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين سنة 2008، إنّما نبع من رحم المجتمع التونسي وحركته الثقافيّة والإبداعيّة والصحفيّة. وهو ما أهّلها إلى أن تتبوّأ مكانة مميّزة، بوصفها هيكلا جامعًا يدافع عن الصحفيّين ويمثّلهم ويحمي حقوقهم المهنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. وهو النهج الذي دأبت النقابة الوطنيّة اليوم على السير على خطاه، باعتبارها أحد أهمّ مكوّنات المجتمع المدني التي يُسمع صوتها، كما لها تأثير وقوّة معنويّة غير هيّنة في المشهد العام، حيث يتوقّف الجميع -من سياسيّين ومثقّفين ومسؤولين في الداخل والخارج- عند بياناتها وتقاريرها وشتّى تحرّكاتها ونضالاتها. ولا أدلّ على ذلك من قول أحد المناضلين إنّه "عندما تختلط الأمور والمواقف خاصة فيما يتعلّق بالمشهد الإعلامي، لا أنتظر غير موقف نقابة الصحفيّين الذي يمثّل البوصلة الصحيحة والواضحة". كلّ ما سبق يضعنا أمام حقيقة واضحة، وهي أنّ النقابة باعتبارها امتدادا للرابطة والجمعيّة وعلى اختلاف من تداول على قيادتها كانت ولا تزال تضع على عاتقها حماية منظوريها والدفاع عنهم وتمثيلهم والتفاوض باسمهم أمام السلطة وتحقيق المكاسب والحفاظ على الحريّات...

إنّ مسار بناء الاتّفاقيّة الإطاريّة المشتركة للصحفيّين التونسيّين والاتّفاقيّة القطاعيّة واتّفاقيّات المؤسّسة مرتبط أساسًا بمسار المهنة الذي بدأ منذ عقود طويلة وسيتواصل في اتّجاه بوصلة بناء منظّمة نقابيّة قويّة لها ثقلها المادّي والمعنوي مهنيّا ووطنيّا، لتحتلّ النقابة مركزًا تفاوضيّا متقدّمًا، من أجل بناء إطار تشريعي متكامل في علاقة بحريّة الصحافة والطباعة والنشر والاتصال السمعي البصري، وكلّ ما من شأنه أن يُرسّخ التعدّديّة في المشهد الإعلامي ويضمن حقوق الصحفيّين والعاملين في القطاع، مع الحفاظ على الحقوق والحريّات في إطار احترام مرجعيّة النقابة، ومن قبلها الجمعيّة والرابطة، المنخرطة في معركة الحريّات وحقوق الإنسان والمساواة واستقلاليّة القرار الوطني والانتصار لحركات التحرّر ومناهضة التمييز والعنصريّة والصهيونيّة...

هو خطّ نعمل عليه في نقابة الصحفيّين كما عمل عليه من سبقنا وكما سيعمل عليه من سيخلفنا في المستقبل. خطّ لا ينفصل عن تاريخ المهنة، بل ينهل منها ومن جيل المؤسّسين والمناضلين والصحفيّين الذين قدّموا الكثير إلى المهنة وهياكلها في مختلف المحطّات التاريخيّة.

حوار العدد

إسماعيل بولحية أوّل كاتب عام لـ«الرابطة التونسيّة للصحافة»

الصحفي له المكانة نفسها للزعيم السياسي!

حاورَه : زياد الهاني ومعز زيود

شغل إسماعيل بولحية خطّة أوّل كاتب عام لـ"الرابطة التونسيّة للصحافة" بوصفها أوّل هيكل مهني للصحفيّين التونسيّين. دفعنا هذا المعطى إلى محاورته بالخصوص عن زمن التأسيس، ولكنّنا اكتشفنا أنّ زميلنا الذي لا نكاد نعرف عنه تقريبا سوى تجربته السياسيّة بدا بمثابة خزّان للمعلومات والتاريخ والتجارب التي تتداخل في أطوارها الأبعاد المهنيّة والسياسيّة والوطنيّة. ومن ثمّة فسحنا المجال لخيوط الكلام، على الرغم من أنّ هذا الحيّز ألزمنا بشدّة الاختزال...

العمل الصحفي زمن الاستقلال كانت له خصوصيّاته، فكيف كانت بدايات اهتمامك بالصحافة؟

عايشت منذ صغري، زمن الاستعمار الفرنسي، ذلك التماهي بين الجانبين المادي والروحاني للحياة. وتدريجيا أصبحت أعتقد شخصيّا أنّ الصحفي له المكانة نفسها للزعيم السياسي. كان دكّان والدي رقم 108 الموجود بسوق اللفّة في المدينة العتيقة بالعاصمة يُجاوره الدكّان رقم 106 لصاحبه التاجر والمناضل والصحفي سليمان الجادوي الذي تُوفّي عام 1951. فقد كان من "الجرابة" الذين لم يهتمّوا بالتجارة وجمع الأموال وكلّ ما هو مادّي، بل كرّس حياته للجانب المعنوي والعمل الصحفي والسياسي المتمثّل في رفع مستوى الوعي العام لدى الشعب. وكانت جريدة سليمان الجادوي "مرشد الأمّة" تتوقّف، بين الفترة والأخرى، عن الصدور. فتغمره الحيرة والقلق حول كيفيّة استئناف إصدارها. وحينما عاد عبد العزيز الثعالبي إلى البلاد عام 1920، كان الجادوي من أوائل الشخصيّات التونسيّة التي ساعدته على نشر الأفكار والمبادئ التي يسعى الثعالبي إلى تعميمها، خاصّة أنّ الجادوي كان ينتمي آنذاك إلى الحزب الدستوري. وكان والدي رحمه الله يردّد أنّ "الجادوي يعمل لمصلحة العامّة ولهلاكه الخاص". فعلى الرغم من أنّه تاجر كبير وصاحب ثروة لم يكن منشغلا بتجارته، بقدر اهتمامه بهموم البلاد. فهو يُعدّ أحد كبار الصحفيّين التونسيّين قبل الاستقلال، وكان يُقيم بضاحية حمام الأنف ودرس بجامع الزيتونة ثمّ تتلمذ على أيدي صاحب المذهب الأباضي بجبل نفوسة في ليبيا، وعمل بالتجارة بجوارنا في سوق اللفّة، لكنّه اهتمّ أساسا بالعمل الصحفي والنشاط السياسي والجانب الروحاني. والحقيقة أنّني تأثّرت به وأردت أن أتبع خطاه في العمل الصحفي، مع أنّ والدي كان يريديني أن أعمل بالتجارة والمحاسبات. وحين اشتغلت في مجال الصحافة وعملت مع بورقيبة قبل بالأمر الواقع، وقال لي إنّه لا بدّ من المحافظة على ذلك التوازن وتلك الثنائيّة مثلما هو قائم ما بين الليل والنهار. هناك أناس تنحصر حياتهم وعملهم ومهجتهم في جمع الأموال، وهناك أناس آخرون حتّى من بين أبناء السابق ذكرهم يتّجهون إلى الجانب الثقافي والعمل الفكري والصحافة والتضحية في سبيل الوطن... هذه أفكار تربّيت عليها، وخصوصا مع الكشّافة التي أثرت على تكويني واهتماماتي، علما بأنّني كنت أنشر مقالاتي منذ عام 1956 في مجلّة "السبيل" صوت "الكشّافة الإسلاميّة" التي كانت تتميّز بحسّها الوطني وتختلف عن "الكشّافة الخضراء" المساندة للباي... فقد كانت الكشّافة مدرسة، وفجر الاستقلال أصبح قياداتها إطارات عليا في البلاد ومنهم حتّى الولاة، وكانت معروفة بتكوين الإطارات، في كافّة المجالات ومن بينهم الصحفيّون والمصوّرون مثل الحبيب عصمان وغيره...

هل يعني ذلك أن الصحفي التونسي في الخمسينات كان يحمل أكثر من قبّعة، تجعله يجمع بين الهمّ الوطني ومتطلبات الصحافة؟

ربّما كنّا محظوظين، فقد عايشنا مرحلة حسّاسة في بداية الخمسينات وما عرفته البلاد من مظاهرات وحماسة النضال من أجل الاستقلال. وهو ما اعتمد آنذاك بالخصوص على اندفاع الشباب. هذا يؤكّد أنّ هناك ترابطا بين العمل الصحفي والنضال الوطني. وأذكر أنّ ابنيْ عميّ توفيق بولحية ووالد معز بولحية الصحفي حاليا بقناة "الجزيرة" حُكما عليهما بـ20 سنة سجنا لأنّهما كان يقفان وراء قنبلة باب منارة، حيث اعتُقلا متلبّسين على عين المكان. وكانت لي طبعا ميول سياسيّة إلى جانب انجذابي إلى العمل الصحفي. فقد كنت من الصحفيّين والجرابة القلائل إلى جانب الصحفي الراحل البشير بن يحمد الذين ساندوا شقّ الحبيب بورقيبة، لا صالح بن يوسف.

ومع ذلك فإنّ ما تعلّمته في الصحافة، زمن البدايات، ألّا ننحاز إلى حزب معيّن. فالصحفي كائن غير نمطي (Le journaliste est un non conformiste). هذا ما تشبعت به شخصيّا، وحتّى وجودي

في جريدتي الحزب (العمل وL'Action) وعلاقتي مع غالب المناضلين فيه مثل حسيب بن عمّار وغيره لم تؤثّر في تمسّكي بالهاجس المهني.

حدّثنا عن رحلتك مع النشر والصحافة في تونس وخارجها؟

خلال عملي بجريدتي "العمل" و"L'Action" اختمرت في ذهني فكرة إصدار جريدة مستقّلة، وعام 1962 أسّست فعلا جريدة اسمها "الجيل الجديد" صدر منها بعض الأعداد، إلى حين سفري للعمل في لبنان، حيث تركتها لعدد من الأصدقاء الصحفيّين الآخرين مثل عبد الجليل دمّق والهادي السفاري وحمّادي البحري، لكنّها لم تدم طويلا. والجدير بالذكر أنّه حين نويت إصدار هذه الجريدة وعرضت الفكرة على أحمد بن صالح، اتّصل بعزوز المطهري مدير الشركة التونسية للبنك (STB)ووضع على ذمّتي ثمانية آلاف دينار آنذاك، ولمّا سألته عن كيفيّة سداد هذا القرض، طمأنني بأنّه سيضمن تخصيص إعلانات إشهارية في كل عدد من الجريدة بقيمة 500 دينار. وفي الأثناء تصاعدت الحملات الدعائيّة لـ"صوت العرب" ضدّ تونس، فأذن بورقيبة بفتح مكتب الشرق الأوسط ومقرّه ببيروت، وكُلّفتُ برئاسته لأمثّل وكالة تونس أفريقيا للأنباء وجريدة العمل والإذاعة التونسيّة في الآن ذاته. لماذا ثلاث مؤسّسات؟، لأنّ المهمّة التي أسندت إليّ آنذاك براتب 450 دينارا تتطلّب الاشتغال بأكثر من عمل واحد. وبعد استقلال الجزائر كان لدينا مكتب يترأسه نبيل بن خليل الذي انتقل من باريس إلى الجزائر عام 1962 لفتح مكتب لوكالة تونس أفريقيا للأنباء وجريدة "العمل". وفي الأثناء تعرّف بن خليل على بعض الفرنسيّين واعتقلت صديقته الفرنسيّة بتهمة الجوسسة فغادر الجزائر هاربًا، وترك المكتب مغلقا. وحين عدت مع بورقيبة إلى تونس بعد القمة العربيّة بالقاهرة عام 1964، طلب منّي الطيّب المهيري مغادرة بيروت والتحوّل إلى الجزائر التي باتت تُشكّل هاجسًا أساسيّا لتونس، فأعلمته بأنّ زوجتي تدرس في الجامعة وظروفي العائليّة لا تسمح بالانتقال الفوري، خاصّة أنّني اقتنيت سيّارة لم استكمل دفع أقساطها بعد، فقال لي: "أنت لست صحفيّا، أنت مناضل". سافرت إذن إلى الجزائر وكان ابني سهيل رضيعا آنذاك، ولم أجد بيتا مناسبًا بسهولة، فبقيت ثلاثة أشهر بأحد الفنادق وعانيت ظروفا صعبة حتّى كدت أرحل وأترك كلّ شيء. وأذكر أنّني قمت بتغطية مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائريّة المنعقد بتاريخ 17 أفريل 1964. وبدل الاكتفاء بالتغطية الصحفيّة للمؤتمر، قمت بالاتّصال بعدد من أعضاء الحكومة الجزائريّة الذين كانت لي علاقات بمعظمهم. وكان حسين آيت أحمد الذي انشقّ حينها عن الرئيس بن بلّة يسلّمني وثائق ومناشير مهمّة، ولم أكن حينها قادرا على تسليمها لسفيرنا أحمد المستيري، في ظلّ الرقابة والعزلة التي كانت تفرضها السلطات الجزائريّة عليه، فكنت أرسلها إلى تونس مع آخرين. وهو ما كان له أثر كبير بوزارة

الخارجيّة. تلك ضريبة الإشعاع، فقد كنت قبلها أمثّل منطقة الشرق الأوسط والخليج بأسرها خلال فترة عملي ببيروت، إذ كنت أنتقل دوريّا من لبنان إلى العراق والسعوديّة ومصر واليمن وكذلك سوريا التي واكبت فيها انقلاب حافظ الأسد...

يبدو أن الترابط بين الجانبين الصحفي والسياسي كان محوريا في تجربتك؟

بدأت الكتابة الصحفيّة تقريبًا منذ عام 1955 وقد وجدت بعض المقالات المنشورة لي منذ عام 1956، وأحدها بعنوان "الديمقراطيّة". الحقيقة أنّني في فترة متأخرة من عمري مارست السياسة مع أحمد المستيري حين كوّنا "حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين"، لكن منذ صغري كنت مهتمّا بالمسألة الديمقراطيّة وأعتبرها ضروريّة في حياة الإنسان. وبعد عودتي من ستراسبورغ عام 1960 صاحبت الرئيس بورقيبة إلى سان جورجيو ماجيوري بإيطاليا، حيث كان لديه لقاء مع الرئيس الإيطالي، وسافر معي المصوّر الحبيب عصمان، ذلك أنّ بورقيبة كان يعشق التصوير. وبعد اطّلاعه على رسالتي الجامعيّة التي قدّمتها عام 1961 قال لي إنّه بعد تركيز جريدة العمل وتطوير الإذاعة التي انتدبنا لها منير شمّة من "البي.بي.سي" لما يتميّز به من نطق جيّد وصوت جميل، بقي أمامنا الآن أن ننتج أخبارا صحيحة وعدم الاقتصار على أخبار وكالات الأنباء العالميّة حتّى يكون لنا صوتنا. وعندها تقرّر افتتاح مكتب في بيروت لتغطية كامل منطقة الشرق الأوسط، اختارني للإشراف عليه. وقبل ذلك بفترة قصيرة، فكّرنا بصفتنا مجموعة من الصحفيّين الشباب تكوين هيكل مهنيّ يجمعنا ويرتقي بممارسة المهنة الصحفيّة، فكانت رابطة الصحافة التونسيّة. وكانت غايتها الأولى رفع المستوى المهني للصحفيّين عبر تأمين مجموعة من المحاضرات. كما استجاب بورقيبة لطلبنا بتمكين كلّ صحفي يحمل البطاقة المهنيّة من دراسة اللغة الإنجليزيّة مجانًا في معهد بورقيبة. وقد عاينت خلال زياراتي للعديد من دول العالم أنّ الصحفي الذي لا يُتقن اللغة الإنجليزيّة يصعب أن يكون له تأثير.

وقد ارتسمت في أذهاننا آنذاك غاية أن نكون ندّا للند مع الصحفيّين الأجانب الذين كانوا يأتون إلى تونس بكثافة آنذاك، لا فقط لمتابعة سيرورة بناء الدولة الحديثة فجر الاستقلال، وإنّما أيضا لأنّ تونس كانت مقرّا لقيادات الثورة الجزائريّة ولحكومتها الوقتيّة. وكان الرأي العام العالمي يتابع حرب التحرير في الجزائر من خلال وجود مراسليه في تونس، يسمّونهم (Maghreb Circus) وكان غالبهم يجتمع في سيدي بوسعيد، مراسل "لوموند" و"بي.بي.سي" ومراسل "نيويورك تايمز" توم بريدي (Tom Brady)) وجون دانييل (Jean Daniel) وغيرهم. وقد كنّا نحن الصحفيّين التونسيّين الشباب نحتكّ بهم ونعاين كيفيّة عملهم، وخاصّة أنّ بورقيبة كان يُعيد الاستقلال ينظّم مؤتمرا صحفيّا كلّ يوم خميس ليخاطب التونسيّين حول السلوك اللائق وحتّى كيف يحلقون رؤوسهم ويلبسون ثيابهم. وكنت أتابع

أيضا جلسات المجلس القومي التأسيسي بالمقرّ القديم للبرلمان بباردو، حيث أجالس جلولي فارس رئيس المجلس لتزويدي ببعض المعلومات. وفي أحد الأيّام قرأ جلّولي لائحة قبل المصادقة عليها، فأخذ الجمهور المتابع من ممثلي الشُعب الدستوريّة وغيرهم بالتصفيق قبل رفع الأيدي بالموافقة على نصّ اللائحة. وعند العودة قال لي الصحفي الناصر الجلولي من جريدة «La Dépêche»: أنا في حال كتبت نقدا لهذه المسألة سيقولون إنّنا نشرنا ذلك في جريدة الاستعمار، وبما أنّك تعمل بجريدة "العمل" يمكنك أن تُدرج في تغطيتك مؤطّرا صغيرا توضّح فيه أنّ الحاضرين لا ينبغي أن يصفّقوا قبل التصويت حتّى لا يتمّ التأثير على توجّهات نوّاب المجلس. وهو ما قمت به فعلا. وبعد بضعة أيّام خلال مواكبتنا لجلسة لاحقة للمجلس، افتتح جلولي فارس الجلسة بالقول: "يا إخوان راهو التصفيق ممنوع". يعود الفضل في ذلك طبعا إلى صحفيّين لديهم تجربة أكبر وتلقّيت أصول المهنة على أيديهم، ومن بينهم الناصر الجلولي رحمه الله.

خلال أوّل مؤتمر للرابطة التونسيّة للصحافة اخترتم أن تفصلوا بين انتخاب الرئيس لوحده وانتخاب بقيّة أعضاء المكتب، على خلاف ما هو قائم حاليّا، لماذا؟

عند تكوين الرابطة التونسيّة للصحافة كنّا جيلين، جيل يُمثّله الهادي العبيدي، وهو كبيرنا، وجيل الصحفيّين الشباب. كان فارق السنّ بين الجيلين يصل تقريبا إلى ثلاثين أو أربعين عاما. ولم نشأ أن ندرج سي الهادي العبيدي في عمليّة التصويت، بل انتخبناه من البداية رئيسا للرابطة. وقد اتّفقنا على اختيار سي زين العابدين السنوسي رئيسا للمؤتمر بوصفه قيدوم الصحافة والصحفيّين وعمل بالعديد من الصحف مثل "النهضة" و"الزهرة" وذاق الأمرّين خلال مسيرته المهنيّة، وكذلك انتخاب سي الهادي العبيدي بوصفه من جماعة "تحت السور" الذي كابد بدوره ظروفا صعبة ولم يصبح له دخل قار إلّا بعد عام 1951 عند إصدار جريدة "الصباح". وقد تجدّدت معاناته حين تمّ إيقاف جريدة "الصباح" بسبب مساندة صاحبها الحبيب شيخ روحه لصالح بن يوسف في خلافه مع الحبيب بورقيبة، إذ كان العبيدي يعيش تقريبا من دخل يومه.

وعموما فإنّنا اخترنا سي الهادي العبيدي نظرا إلى سنّه وتجربته الطويلة ووطنيّته ونضاله في سبيل الصحافة. فقد كان بإمكانه أن يتّجه إلى مهنة أخرى كالتدريس باعتباره خريجا من الزيتونة أو كاتب عدل أو غير ذلك. أمّا البقيّة فقد كنّا تقريبا من جيل واحد، كان عمري آنذاك ثلاثين عاما تقريبا، إذ لم تمض فترة طويلة على عودتي من ستراسبورغ وإجراء دورة تدريبيّة بصحيفة "لوموند" الفرنسيّة ودراسات في كراكوفي في بولونيا

أوّل بطاقة مهنيّة للزميل إسماعيل بولحية صادرة عام 1957

وغير ذلك. كنّا نحمل رسالة، واشترطنا وقتها ألّا يشارك في مؤتمر الرابطة إلّا من كان يحمل بطاقة مهنيّة.

هل تعتبر أنّ الصحفي كان مناضلا بالأساس؟

الحقيقة أنّني أعتبر في نهاية تجربتي المهنيّة الطويلة أنّ أوّل شخص أعترف له بأنّه صحفي مناضل هو محمد بنّور، وهو لا يزال على قيد الحياة. فقد أسّسنا جريدة "المستقبل" الناطقة باسم حزب "حركة الديمقراطيّين الإشتراكيّين" بتاريخ 1 ديسمبر 1980، وهو تاريخ اختاره سي أحمد المستيري رحمه الله تزامنا مع يوم عيد ميلادي. وكان محمد بنّور من الطلبة اليساريّين الناشطين في الاتّحاد العام لطلبة تونس، وعند تخرّجه عمل بجريدة "Le Temps" التي أسّسها الحبيب شيخ روحه سنة 1975. وعندما كوّنا جريدة "المستقبل" جاء ليعمل معنا، لكنّه كان مناضلا أكثر من صحفي، إلى درجة أنّه كان ينام في المطبعة يوم صدور الجريدة. وأذكر أنّه في اجتماع حزبي لحمودة بن سلامة في بن عروس، هاجمهم جماعة من الحزب الاشتراكي الدستوري بالهراوات، فكُسر أنف بنور وبقي فترة يعاني من أضرار جسديّة لحقت به جرّاء نضاله من أجل الحريّات والعمل الصحفي...

كان محمد بنّور من بين الصحفيّين الذي لديهم رصيد وموقف، كالبشير بن يحمد مثلا الذي كان وزيرا ثمّ انسحب من الحكومة ليؤسّس مجلّة "جون أفريك". ووالده نفسه عم عمر بن يحمد حين عِلم بتسمية بورقيبة لابنه وزيرا زاره في مقرّ الوزارة بعد أيّام معدودة ليقول له: "يا وليدي ما نحبّكش تقعد فيها". فهناك من يرون أنّ الوظيفة العموميّة تحدّ من حريّتهم ومن طاقتهم. وهؤلاء من يصمدون في ميدان الصحافة. والحقيقة أنّه كانت هناك دائما محاولات لاستقطاب الصحفيّين البارزين، وشخصيّا عملت مكلّفا بمهمّة بوزارة الدفاع ووزارة الداخليّة ووزارة الخارجيّة وكذلك مكلّفا بمهمّة مع الهادي نويرة قبل أن اختلف معه. كان هناك سعي إلى استقطاب الصحفيّين بالنظر إلى قيمة تكوينهم، وليس كما الآن كلّ شيء متوقّف لتدور الصحافة في حلقة غير مشجّعة على التطوّر. وأذكر أنّه حتّى الأجانب كانوا يسعون إلى استمالة الصحفيّين التونسيّين للعمل لديهم. فمثلا حمادي البحري، حين سافرنا إلى الكونغو فور استقلالها عام 1960 بقي يعمل هناك مستشارا خاصّا لدى أوّل رئيس حكومة.

لماذا سمّيتم هيكل الصحفيّين "رابطة" باللغة العربيّة، وترجمتموه بالفرنسيّة إلى جمعيّة (Association) قبل تحوّلها إلى جمعيّة؟

في الحقيقة تداولنا زمن التأسيس، في جانفي 1962، ثلاثة أو أربعة أسماء. فهناك من أراد تسميها مثلا "الجامعة"، ولكن لم نأخذ بها لأنّنا نريد هيكلا يجمع الأشخاص كي يبلغون صوتهم لمن يهمه الأمر في تونس. وحين تحدّثنا مع بورقيبة، وكان كما هو معلوم يعتبر نفسه الصحفيّ الأوّل في البلاد، رحّب بالمبادرة وأخذ يوجّه إلينا نصائحه حول ضرورة أن نرفع سمعة

تونس ونؤكّد على مسألة الاستقلال والكرامة الوطنيّة ونستثمر في تكوين زملائنا وأن يكونوا مطلعين على تاريخ تونس وتطلّعها إلى المستقبل. وكان معنا الهادي العبيدي، وقد جاء يومها مباشرة من المطبعة التي قضى فيها كامل الليلة دون أن يعود إلى بيته لتغيير لباسه الذي منكمشا. وحين هممنا بمغادرة القصر، التحق بنا علّالة العويتي ليعلمنا بأنّ الرئيس أذِن بتمكين كلّ منّا من بدلة كاملة كما خصّص ثلاثة آلاف دينار لتأثيث مقرّ الرابطة.

ومن الأشياء التي أذكرها أنّني التقيت يومها محمد بن إسماعيل بمقرّ مجلة Jeune-Action الذي يوجد بنهج الجزيرة وسط العاصمة قبل أن يُغيّر بشير بن يحمد اسمها إلى "Jeune Afrique"، وكان بن إسماعيل يُتابع عن كثب أخبار الرابطة التونسيّة للصحافة دون أن يكون عضوا في هيئتها. وقد حدّثته يومها عن فحوى لقائنا مع بورقيبة، ومن الطرائف الثاقبة أنّه نشر بمجلّته بعد يومين تعليقا قصيرا يحمل عنوان "الحريّة حسنة اللباس!" La liberté bien habillée...

هل لك أن توضّح بشكل أدقّ دواعي تغيير تسمية رابطة الصحفيّين في فترة مبكّرة وفي علاقة بمناخ الحريّات آنذاك؟

لا أرغب في الحديث عن مسألة لم أسهم فيها بشكل مباشر، فقد شغلت خطّة أوّل كاتب عام للرابطة عند تأسيسها، ولكن حين تغيّر اسمها إلى جمعيّة كنت خارج تونس نحو عام 1965، رغم أنّني كنت أواكب مستجدّاتها وأعرف كلّ أعضائها.

في المقابل الأمر الذي سبق تحويل الرابطة إلى جمعيّة أواسط الستينات، وأعتبره شخصيّا "تسونامي" ضرب حريّة التنظم في تونس وحضرته قبل أهرول عائدا إلى الجزائر حيث بقيت إلى غاية عام 1966، هو مؤتمر بنزرت الذي تحوّل خلاله الحزب الدستوري إلى اشتراكي دستوري. وكان أحمد بن صالح هو الرجل القويّ في هذا المؤتمر. شخصيّا أحبّ بن صالح وهو يبادلني الاحترام، ولكن رغم كلّ ما قدّمه إلى البلاد فقد أساء لتونس حين دعّم الحزب الواحد لبورقيبة. فقد دجّن هذا المؤتمر المنعقد عام 1964 كلّ ما هو خارج الحزب. وكان اتّحاد الشغل أكبر المنظّمات التونسيّة الحرّة والقويّة، فقام الحزب خلال هذا المؤتمر بتدجينها وعيّن على رأسها موظّفا وهو بشير بلّاغة، كما عين بجمعيّة الصحفيّين موظّفا آخر اسمه الهادي الغالي على ما أذكر. وعندها ضُربت حريّة المبادرة النابعة من أصحاب المهنة رغم اتّفاقهم مع الحزب الحاكم على الخطوط العريضة. هذا التدجين حدث في تونس خلال "مؤتمر المصير" ببنزرت، ثمّ تطوّر تدريجيّا زمن التعاضد وما بعد فشل هذه التجربة... وقد حاولنا بعد ذلك إدخال جرعة من الديمقراطيّة في مؤتمر الحزب في أكتوبر 1971 بالمنستير. ولاحظت آنذاك أنّ أحمد المستيري حُدّد له مكان الإقامة في فندق بسوسة والباهي الأدغم في مكان آخر والصادق المقدّم حُوّل إلى مكان آخر. فكلّ

الشخصيّات التي لم تكن موافقة حرفيا على توجّهات بورقيبة آنذاك تمّ إبعادها. وكان لأصهاري وهم من المنستير بيت صيفي في سقانص، فاستضفت فيه كلّا من المستيري والباهي الأدغم وحسيب بن عمّار والصادق المقدّم، ليكونوا قريبين من بعضهم البعض خلال فترة المؤتمر.

وهل كانت هناك مقاومة من أهل المهنة لنهج الانغلاق السائد آنذاك؟

فعلا، وأذكر أنّ هشام جعيّط كتب مقالا بمجلة "جون أفريك"، خلال تلك الفترة، بعنوان "الوصوليّون وصلوا" (Les arrivistes sont arrivés). وقد أحدث المقال زوبعة في تونس على مستوى الحزب، وخاصّة شقّ المنستير. وكان محمد مزالي وقتها مدير الإذاعة والمازري شقير تابعا له. وبما أنّي كنت من مؤسّسي الرابطة وألتقي دوريا مع سي علي العيساوي رئيس تحرير الإذاعة باللغة الفرنسيّة، فقد أعلمني أنّه كان لديه سبورة في مكتبه يُعلّق عليها ما يعجبه من كاريكاتير ومقالات متميّزة، ومن بينها مقال جعيّط الذي انتفض ضدّه الحزب والمقرّبون من بورقيبة. وحدث أن أتاه المازري شقير إلى مكتبه، وحين رأى المقال معلّقًا انتزعه من فرط الغضب، باعتباره كان هو ومسؤوله من ضمن المقصودين بالوصوليّين. في تلك الفترة كنت أعمل مكلّفا بمهمّة بمكتب وزير الدفاع أحمد المستيري وأشرف على مجلّة "الجيش". وكان زين العابدين بن علي - مدير مكتب المخابرات آنذاك (Deuxième bureau) - يأتيني قبل مغادرة المكتب مساءً ليمُدّني بوثائق أو مقالات لتسليمها لسي أحمد. وفي صباح الغد حدّثت أحمد المستيري عن الموضوع وسلّمتُه نسخة من مقال جعيّط، فأبدى إعجابه بمضمونه. واقترحت عليه توزيع المقال الذي قام هؤلاء الوصوليّون بمنعه على ضبّاطنا لقراءته، فوافق دون أدنى تردّد على إعادة نشر هذا المقال بمجلّة "الجيش" وهو ما حدث فعلا، ممّا يدلّ على تمسّكنا بحريّة التعبير والصحافة. ومنذ تلك الفترة أبدى سي أحمد المستيري عدم موافقته على النهج الذي تسير فيه البلاد، ومع أنّه يشغل منصبا وزاريّا وعضويّة الديوان السياسي للحزب كان في خلاف مع الهادي نويرة على خياراته الاقتصاديّة، وهو أيضا من سطّر مجلّة الأحوال الشخصيّة، وقد تمّ نفيه في المرّة الأولى إلى موسكو وعندما استقلّت الجزائر وحاجة تونس لشخصيّة قويّة تمّ تعيينه سفيرا هناك. وحين تُوفّي سي الطيّب المهيري رحمه الله جدّ فراغ في الديوان السياسي ولم يكن هناك أيّ شخص "بلدي" يمثّل تونس العاصمة فتمّت تسمية سي أحمد المستيري. وقد أصرّ على أن أستقيل من وكالة تونس إفريقيا للأنباء وجريدة "العمل" والانضمام إليه بوزارة الدفاع. حينها عاينا نتائج الاشتراكيّة في الجزائر حيث شتّت الرئيس أحمد بن بلّة ملكيّة الأراضي الزراعيّة ودمّر القطاع الفلاحي. فالضغط على الاقتصاد واستخدام القوّة في توجيهه لا يمكن أن تنجح. ولمّا انعقد اجتماع اللجنة المركزيّة أفرغ سي أحمد المستيري ما بجعبته من انتقادات لاذعة للنهج السياسي الذي تسير فيه البلاد آنذاك ثمّ قدّم استقالته، فطُرد من الحزب... والحقيقة أنّ بورقيبة عمل تدريجيّا على استبعاد "البلديّة" وتشتيتهم مثل المنجي سليم وتعويضهم لاعتبارات جهويّة معروفة.

لو تحدّثنا عن مدى الحضور النسائي في القطاع الصحفي زمن التأسيس؟

أصبح العنصر النسائي في مجال الصحافة في العالم يفوق الرجال، لماذا؟ لأنّ المرأة في رأيي أقدر على التواصل مع الشخصيّات المستجوبة. وعلى سبيل المثال، لاحظت حين كنت أعمل صحفيّا في لبنان أنّ أصحاب المؤسّسات الإعلاميّة على غرار صديقي غسّان التويني صاحب جريدة "النهار" الذي كانت له أيادي بيضاء عليّ، أو كذلك سهيل إدريس الذي أهداني مكتبتي هذه وغيرهما كانوا كثيرا ما يعتمدون على الصحفيّات النساء نظرا إلى سهولة قيامهنّ بالحوارات والتغطيات الصحفيّة أو إلى قدرتهنّ على استقطاب الاشتراكات في تلك الصحف، حتّى باتت تدين باستمراريّتها للنساء الصحفيّات.

أمّا في تونس زمن التأسيس للمهنة كانت هناك قلّة قليلة من النساء، وأذكر أنّه في جريدة "العمل" كانت تعمل معنا صحفيّة جزائريّة اسمها مليكة أولحسن، ورغم أنّ ثقافتها وتكوينها فرنكوفوني فإنّها كانت تكتب باللغة العربيّة، ممّا يؤكّد قدرة المرأة على التحدّي. وعموما رغم أنّ ما تعلّمناه بمعهد الصحافة هو الالتزام بمعايير العمل الصحفي دون اعتبار للبهرج الذي قد تكون عليه الشخصيّة المستجوبة، فقد لاحظت من خلال تجربتي الطويلة أنّ الصحفيّات النساء أكثر قبولا وجاذبيّة، ويتّسمن بمرونة أكبر في التعامل مع مختلف الفاعلين الذين يقبلون الحديث مع النساء أكثر من الرجال. لاحظت هذا الأمر حتّى مع الوزير الأسبق أحمد بن صالح الذي كان حين تأتيه امرأة صحفيّة أجنبيّة يبوح لها بكلّ شيء. وعموما فإنّ العنصر النسائي يُمثّل جزءا كبيرا من الصحافة في العالم. وقد تطوّر هذا الاتّجاه بشكل أكبر بعد ثورة الشباب والحريّات في ماي 1968، وأمسى أغلب الصحفيّين متشبّعين بروح المساواة بين الجنسين ومنفتحين على حقوق المرأة. وقد صادفت العديد من الصحفيّات التونسيّات العاملات بمؤسّسات إعلاميّة في أوروبا، بل وقد التقيت بصحفيّات تونسيّات حتّى في جنوب إفريقيا. وهو ما يعكس قدرتهنّ على الإبداع والتميّز. ومن المؤسف أنّ الكثير من الكفاءات التونسيّة قلبا وقالبا وتكوينا تجد اليوم نفسها مضطرّة للهجرة، ومن بينها العنصر النسائي الذي قد يكون أكثر تأثّرا في حال كان المناخ العام غير مؤيّد للتفتّح وحريّة التعبير. شخصيّا أقول إنّ العنصر النسائي ضروري في المجال الصحفي والثقافي وكافّة المجالات، ولدينا تجربة وكفاءات وطاقات أثبتت جدارتها في مختلف المحافل، في بلدٍ أثبت دائما أنّ معينه الحضاري من الحريّة والانفتاح والتسامح معينٌ لا ينضب أبدًا.

> **اخترنا الهادي العبيدي لرئاسة رابطة الصحفيّين نظرا إلى سنّه وتجربته ووطنيّته ونضاله في سبيل الصحافة... والصحفي كائن غير نمطي أو لا يكون...**

مرّت يوم 14 جانفي 2022 ستون سنة على لحظة التأسيس الأولى للهيكل الجامع للصحفيّين، ما هي رسالتك اليوم للصحفيّات والصحفيّين التونسيّين الشباب، باعتبارهم مستقبل هذه المهنة؟

التطوّر الذي حصل في الهيكل الذي يضمّ الصحفيّين سواء كانت رابطة أو جمعيّة أو نقابة هو تطوّر يعكس تطوّر المجتمع التونسي واقتصاده. وقد أتت الدعوة إلى تأسيس نقابة نتيجة وُجود مؤسّسات صحفيّة عديدة، ولاسيما في القطاع الخاص، إذ أصبح من الضروري الدفاع على حقوقهم المادية. فأغلب المشاريع الإعلاميّة في تونس لم تمنح مع الأسف الصحفيّين حقوقهم رغم أنّهم الركيزة الأساسيّة للمؤسّسات الصحفيّة. وكان من الضروري أن ينطلق التمسّك بهيكل يدافع عن الحقوق المعنويّة والماديّة للصحفيّين يكفل كرامتهم ويدافع عن الحريّات...

واعتقادي أنّه لا يمكن لجريدة أن تنجح وأن تُحترم إن لم تحافظ على حقوق الصحفيّين العاملين بها. وشخصيّا خضت تجربة بعد اعتزال العمل السياسي والحزبي تمثّلت في إصدار مجلة "المغرب الموحّد". ورغم تجربتها القصيرة، فإنّ أوّل شيء طبقّته هو تقديم مقابل لكلّ سطر يُنشر وكلّ كلمة تُكتب. وهو ما يشهد به عبد اللطيف الفراتي وصلاح الدين الجورشي اللذين عملا معي. فلا مجال لنشر مقال لا ينال صاحبه حقوقه، وذلك على خلاف ما كان يُتداول من أنّ الصحافة نضال ولا تحتاج لمقابل. هذه قاعدة في الصحافة التي تحترم نفسها لأنّ العمل الصحفي إنتاج مادّي وفكري ولا بدّ من أن ينال الصحفي أجره كاملا.

دعوتي للصحفيّين الشبان أن يعتزّوا باختيارهم لهذه المهنة، فهم قبل كلّ شيء مناضلون في سبيل رفع مستوى الشعب بما يقدّمون إليه من إحاطة بما يجري سواء في الداخل أو الخارج حتى يكون واع بالسياق العام. فالإنسان الذي يعتبر نفسه مواطنا يسعى إلى المشاركة في اختيار مصير بلده، ولا يمكنه مثلا أن يشارك في الانتخابات دون الاطّلاع على ما يجري في كواليس السلطة أو خارجها. لا أتصوّر أنّ صحفيّا تونسيّا اليوم غير مطلع على ما يجري في المغرب العربي الكبير الذي يهمّنا وفي أوروبا. ينبغي أن يكون على وعي حتّى بتطوّر التنافس الكبير بين الصين وأمريكا... وفي كلمة فإنّ تطوّر العمل الصحفي هو مقياس لتطوّر الحريّات السياسيّة في البلاد. ويمكن إعطاء أمثلة حتّى من الماضي، فإذا قرأت لابن أبي ضياف، ستلاحظ أنّه كلّما كان هناك باي منفتح، مثل المنصف باي، كانت البلاد بخير وتسلك طريقها في طور التقدّم، وكلّما كان الباي هزيلا ومنشغلا بمشاكل القصر ينعكس ذلك على أوضاع البلاد سلبيّا.

تونس تُعتبر مخبرا في العالم العربي في تعزيز الحريّات وبناء المؤسّسات الدستوريّة، ونحن نعتزّ بأنّ بلادنا كانت تصدر بها جريدة منذ عام 1860 وتحتكم إلى دستور وتضمّ نخبة مناضلة في سبيل الكلمة وحريّة الصحافة. فقوّة تونس كانت ولا تزال دائما في ما تُقدّمه من قيمة مضافة. كانت حدود تونس تاريخيّا تصل إلى غاية النيجر وكلّ مسيرة يوم كان هناك نبع ماء. ومن المعلوم أنّ الفرنسيّين قاموا باقتطاع أجزاء من تونس وضمّها إلى بعض الدول المجاورة. وعلى الصحفيّين التونسيّين أن يبدوا اعتزازهم بهذا البلد وبماضيه، ولا بدّ أن يسهموا في مستقبله بما سيترك من رصيد لامادّي أكثر ممّا هو مادّي. الصحفي اليوم يحمل رسالة عليه الاعتزاز بها لتجاوز الوضع الذي لا يتّسم حاليّا بالصفاء المنشود. نريد أن تُشرق الشمس مجدّدا على تونس، لتنير كلّ شبر فيها وألّا يبقى أيّ شيء مطمورا حتّى ينقشع الضباب الذي يُخيّم عليها.

الدفتر الأول لمحاضر جلسات الرابطة التونسية للصحافة (من 14 جانفي 1962 إلى 19 ماي 1962)

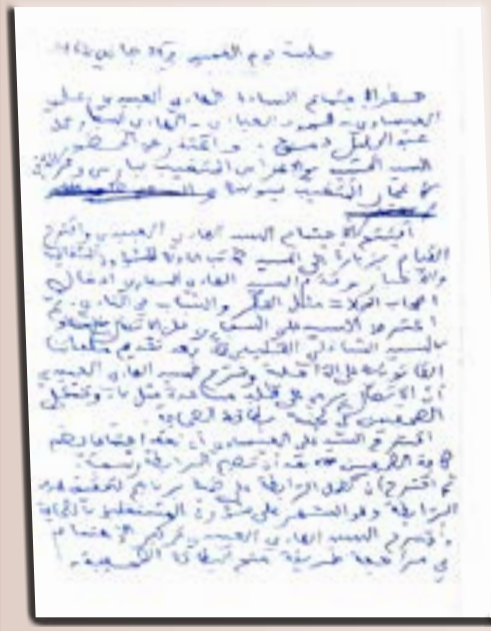

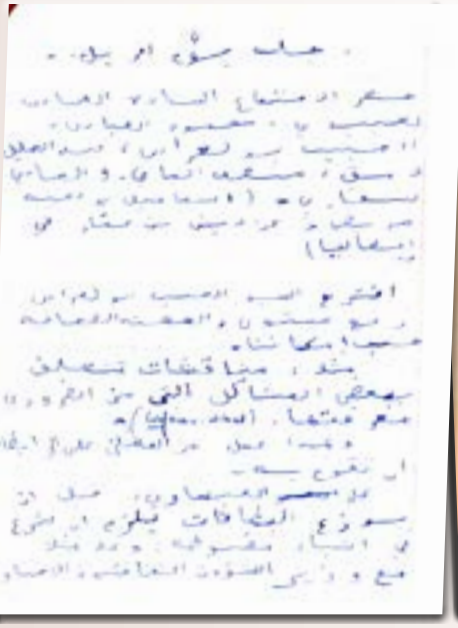

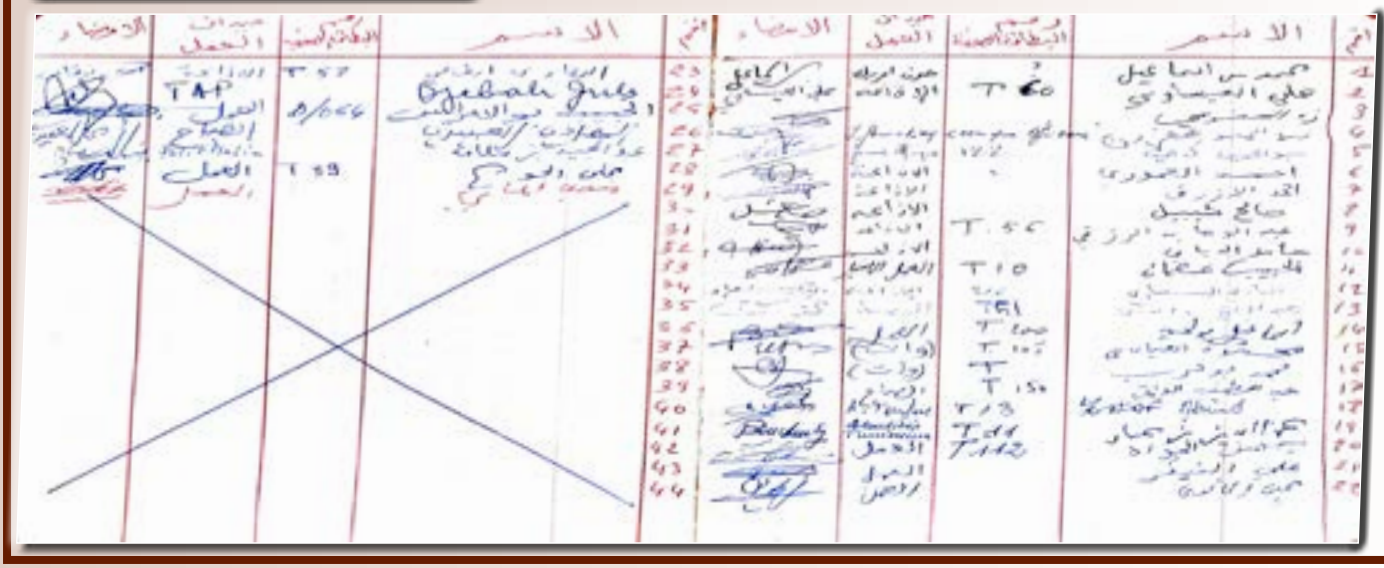

عميد الصحفيّين الهادي العبيدي في حوار نادر:

الصحفي ليس عنصر تنفيذ... وجريدة «الصباح» أسّسها الحزب الدستوري

قد لا يعرف معظم الصحفيّات والصحفيّين الشباب عن العميد الهادي العبيدي إلّا الاسم والصفة، وربّما لم يقفوا بالمرّة على بعض آرائه أو أشعاره، بوصفه شاعرا وصحفيّا مميّزا من جماعة "تحت السور". في هذا العدد الأوّل من "الصحافة التونسيّة" حرصنا، حفظا للذاكرة وربطا بين الأجيال، على إعادة نشر حوار نادر للعميد الراحل كان قد أدلى به لنشريّة "الصحافي التونسي" الصادرة عن "جمعيّة الصحافيّين التونسيّين" في شهر جويلية من سنة 1984.

حوار أجراه آنذاك الزميل أحمد بن عبد الله الذي وصف في مطلعه الهادي العبيدي بأنّه "عميد وقيدوم الصحافيّين على الإطلاق، واختيارنا له يستجيب لخطّة وضعناها في برامجنا الانتخابيّة وهي تكريم الصحافيّين الذين قدّموا عطاءات وتميّزوا بغزارة إنتاجهم الصحفي، ولا نعتقد أنّ أحدًا ينازع في أمر الهادي العبيدي، فقد ساهم بقلمه وقدّم تضحيات جسام في بناء الصحافة والعمل الصحفي".

تطرّق العميد الهادي العبيدي في هذا الحوار لمسائل عدّة، أوّلها الشروط الواجب توفّرها في الصحفي لممارسة مهنته، وثانيها تجربته الفريدة في إصدار جريدة "الصباح" والإشراف على تحريرها من ألفها إلى يائها، وثالثها صعوبات العمل الصحفي قبيل الاستقلال وبعيده والفوارق القائمة بين تلك الفترة وما تلاها.

للصحفي عقليّة متحرّرة أو لا يكون

يعتبر العميد الهادي العبيدي أنّ الصحفي "يجب أن تتوفّر فيه شروط دنيا ثلاثة. وهي أوّلا: مستوى تعليمي مرموق، وثانيا: شعور الحبّ والعمل لمهنته، وألّا يَعتبرَ مهنتَه مورد رزق فحسب لأنّ موارد الرزق متعدّدة يستطيع الإنسان أن يبحث عنها خارج هذا الميدان إذا كان لا يحبّ

مهنته، وثالثا: متحرّر في عقليّته ولا يقبل أن يكون عنصر تنفيذ".

وفي حديثه عن تجربته الفذّة في إصدار جريدة "الصباح" عام 1952 وسبل المحافظة على استمراريّتها، يقول الهادي العبيدي: إنّ "الصباح" أوجدتها وحدي، كانت آنذاك الظروف صعبة وكنت أُجابه كلّ الصعاب بمفردي، فلا السيّد الحبيب الشطّي ولا السيّد الحبيب شيخ روحه كانا يوليانها اهتمامهما بل كنت بمفردي أتخبّط لإصدارها وأكتب "كلمة الصباح" وركن "صباح الخير" وكلّ ما فيها، وما زاد في صعوبة الأوضاع آنذاك هو الحوادث التي كانت تشهدها البلاد والنفي الذي تعرّض له الجميع. وقد بقيت أعاني بمفردي من الرقابة الفرنسيّة ومجابهتها. لقد بنيْتُ جريدة "الصباح" حجرا حجرا، وأعتبرها "متاعي"، بنيتها حجرا حجرا انطلاقا من المحرّرين إلى الطباعين إلى الفنّيين"...

عانيت بمفردي

يسترسل الحديث عن الصعوبات والتحدّيات التي كان يجابهها في بداية إصدار جريدة "الصباح"، فيقول: "كان أملي دائما أن أصنع شيئا كبيرا على نطاق شمال إفريقيا، والصعوبة الثانية التي اقتحمتها ونجحت فيها هي أن أتمكّن من إصدار جريدة يوميّة صباحيّة لأوّل مرّة في تونس، ذلك أنّه لم تكن هناك إلّا "الزهرة" و"النكهة" وكانتا تصدران يوميّا حوالي الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر. إذن فقد كانت التجربة التي خضتها صعبة بحيث منذ أن أصدرنا العدد الأوّل أصبح العاملون نياما وبدأنا نبحث عنهم لإعداد

الصباح

يقظة حكامة في تونس واستعداد لاتخاذ الموقف

جماهير تونس تستقبل الرئيس بحماس كبير

غلاف أحد أعداد جريدة «الصباح» (5 فيفري 1980) وتظهر الافتتاحية بتوقيع «يقظان» وهو الكنية التي كان يتقمّصها العميد الهادي العبيدي.

العدد الثاني".

وأوضح في السياق ذاته: "ما أتذكّره هو أنّه كلّما وقعت أحداث في تونس أبقى أعاني وحدي، ذلك أنّ الذين يُسجنون يرتاحون في السجن، أمّا أنا فكنت أبقى خارج السجن بمفردي وكأنّ عليّ أن أواصل إصدار "الصباح" بمفردي". كما بيّن العبيدي أنّه "رغم أنّ الصحافة لم تكن آنذاك مهنة بل هواية فحسب، فقد نجحنا في المحافظة على إصدار "الصباح" يوميّا وفي الصباح. ولم تنجح محاولة أخرى كالتي قام بها الأستاذ عبد العزيز الشابي الذي أصدر "لسان العرب" في البداية أسبوعيّة، وحاول أن يجعلها يوميّة صباحيّة لكن تعذّر عليه ذلك. يُضاف إلى هذا كلّه هو أنّه لم تكن هناك وكالات أنباء ومصادر إعلام مثل ما هو موجود اليوم. فالمسؤول عن الجريدة كان يتحمّل كتابتها من ألفها إلى يائها".

ومثالا على ذلك يشير العميد الراحل إلى أنّه "حتّى جريدة 'الزهرة' التي كانت يوميّة، كان المرحوم الصادق بن حمزة يقوم يوميّا بترجمة ما في جريدة 'ديباش' من أخبار ومواضيع بحيث أنّ القارئ التونسي لا يطلع على الأخبار إلّا بعد 24 ساعة من صدورها. أمّا بالنسبة إلى الأخبار الداخليّة، فلم يكن هناك نشاط يُذكر، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جريدة "النهضة" وإن كانت أحسن مستوى من "الزهرة". وفي هذا الوضع حاولت أن أحدث أركانا جديدة يوميّة، فأحدثت صفحات أدبيّة ورياضيّة ونوّعت التبويب، وبذلك استطعت أن أجعل من جريدة "الصباح" يوميّة صباحيّة".

وحول حقيقة من يقف وراء تأسيس جريدة "الصباح" يكشف الهادي العبيدي بوضوح: "لا أنسى أن أذكر حقيقة قد تجهلها الأجيال الجديدة، وهي أنّ مؤسّس الصباح لم يكن الحبيب شيخ روحه بل الحزب الدستوري. فقد صدرت لكي تكون لسان الحزب الدستوري".

وعن اختلاف أوضاع العمل الصحفي بين فترة تأسيس الجريدة والثمانينات قال العميد الراحل: "حاليّا ثمّة تطوّر حسن، وثمّة كذلك نقص بالمقارنة مع الماضي. يتمثل التطوّر في أنّه يوجد على الساحة صحافيّون يمتهنون الصحافة، في حين لم يكن هناك في الماضي إلّا هواة أو كُتّاب. ويتمثّل أيضا في غزارة المادّة الصحفيّة وتنوّعها وتعدّد مجالات الكتابة. أمّا بخصوص النقص، فاعتبر العبيدي أنّ "مستوى الكتابة الصحفيّة انخفض عمّا كان عليه في الماضي، فقد كانت هناك في الماضي رصانة وكتابات ذات قيمة ومستوى رفيع".

شهادة للتاريخ عن جريدة «الصباح»

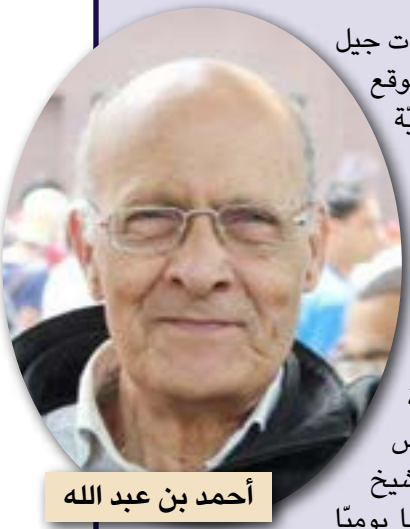
أحمد بن عبد الله

شهادة للتاريخ عن جريدة "الصباح"، بعنوان "إبداعات جيل صحفي"، نشرها الزميل أحمد بن عبد الله في صفحته بموقع "فيسبوك" بتاريخ 16 سبتمبر 2020، نعيد نشرها للأهميّة التاريخيّة لبعض مضامينها:

"جريدة الصباح كانت جريدة المغرب العربي منذ تأسيسها عام 1952، بديلا عن جريدة "العمل" البورقيبيّة ولسان الحزب الدستوري التي أوقفت السلطة الاستعماريّة الفرنسيّة صدورها. وبمساعٍ من الديوان السياسي للحزب وإلحاح من الزعيم صالح بن يوسف في غياب بورقيبة في الخارج، أعطت السلطة الفرنسيّة رخصة إصدار الصباح باسم تاجر في مادّة الزيت بين صفاقس والعاصمة تونس لا علاقة له بالسياسة المرحوم الحبيب شيخ روحه صديق صالح بن يوسف آنذاك. وتكفّل بصدورها يوميّا أحد جماعة تحت السور المرحوم الهادي العبيدي (تحريرًا وطباعة بالرصاص وترويجًا في مكتب صغير بنهج الدباغين). وتجنّد بعض مناضلي الحزب لمساعدته بالكتابة والإشهار، ومنهم الحبيب بولعراس والحبيب الشطّي والشاذلي القليبي وغيرهم.

وتتالت الأجيال إلى ما بعد الاستقلال ومنهم جيل السبعينات، وخاصّة جيل خليّة الشؤون الوطنية، وضمّت هذه الخلية إلى جانب رئيسها أحمد بن عبدالله الزميل مختار غزيل، وعبد الحميد القصيبي، وأحمد نور الدين، وسارّة عبد المقصود، ومحمد الأحمر، وعبد الجبّار اليوسفي، وفرج منصور، ونجيب اللوز. وبالإضافة إلى هذه الخليّة، خليّة الأخبار العالميّة برئاسة الزميل عبد السلام الحاج قاسم ومنهم مختار الطريفي وسفيان وآخرون...

ومن إبداعات قسم الخليّة الوطنيّة صدور صفحة خاصّة أسبوعيّا كلّ يوم ثلاثاء تحتوي على موضوع حارق يتّفق صحفيّو الخليّة على البحث فيه والتقصّي كلّ بمفرده أسبوعا قبل نشره. وفي اجتماع صباح الاثنين يقع التداول فيه وإثراؤه بالنقاش ويتولّى أحدنا صياغة الحوار في موضوع متكامل، ويتولّى رئيس القسم مراجعته وإحكامه ونشره يوم الثلاثاء.

ومن نتائج تفاني وإبداع هذه الخليّة ارتفاع عدد سحب الجريدة من 20 ألف إلى 60 ألف عدد وإقبال الإشهار وتهافت القرّاء على اقتنائها. وواصلت "الصباح" ملء الفراغ الإعلامي الجماهيري وحيازة السوق الصحفيّة بالعربيّة بفضل تعاقب الأجيال الكفأة".

منبر الصحافة

كمال العيّادي ويوسف الهاشمي ويوسف الشابي

دافعوا عن استقلاليّة قرار جمعيّة الصحافيّين فطردهم التجمّع!

بقلم: جمال العرفاوي

لم يمض وقت طويل على وصول زين العابدين بن علي للسلطة حتّى بدأت الديمقراطية التي وعد بها عبر بيانه الشهير تُكشّر عن أنيابها، وكانت البداية مع "جمعيّة الصحافيّين التونسيّين" التي خرجت لتوّها من مؤتمر حامي الوطيس انتهى بفوز ساحق للتيّار المستقل في القطاع. كانت المواجهة الأولى عنوانها الهادي التريكي الصحفي بالإذاعة الوطنيّة صاحب برنامج مع الطبيب والرجل المقرّب من زين العابدين بن علي، لِمَ لا وهو الذي تولّى على عاتقه تلاوة بيان السابع من نوفمبر عام 1987 ليُنبئ بنهاية نظام بورقيبة الذي استمرّ لأكثر من 30 عاما؟!.

لمكافأة التريكي على هذا الدور الذي لعبه زمن "العهد الجديد" عيّنه نائبا للمدير العام لوكالة تونس إفريقيا للأنباء الذي فشل في وقت سابق من إنهاء تربّصه بها نظرا لارتكابه لأخطاء مهنية فادحة. فنزل القرار على أبناء المؤسسة نزول الصاعقة وقرروا التحرك والاحتجاج ليقع الاتصال بجمعية الصحافيين التونسيين التي دعت الى جلسة عامة استثنائية على ما أذكر يومها تداول العديد من زملاء الكلمة رافضين لهذا القرار، معتبرين هذا التعيين استهتار بالصحافيين واستنقاصا لمهنيتهم وبعد المداولات شكلت لجنة لتحرير لائحة كما جرت العادة. وقبل التصويت عليها اخذ الزميل محمد كريشان الكلمة ليؤكد على ان القضية هي قضية مبدئية ويجب حسم الأمر دون موارية فنالت اللائحة الأصوات الضرورية اللازمة ليقع تبنيها وكان من بين من صوّت عليها الأعضاء الثلاثة في هيئة الجمعية المنتمين لصحافة الحزب الحاكم، وهم يوسف الشابي الذي كان يعمل وقتها في صحيفة "الحريّة" لسان حال الحزب الحاكم وزميله بالصحيفة نفسها المرحوم يوسف الهاشمي، إضافة إلى المرحوم كمال العيادي الذي كان يعمل آنذاك ملحقا صحفيّا لدى الأمين العام للتجمّع عبد الرحيم الزواري.

عقوبة حزبيّة

لئن مرّ التصويت على اللائحة بسلاسة فإنّ نتائجه لم تكن كذلك، فقد تسلّم الزملاء الثلاثة برقيّات تُعلمهم بقرار إيقافهم جميعا عن العمل أرسلت إلى مقار سكناهم. وكاد الأمر أن يمرّ بصمت، إلّا أنّ وكالة "رويتر" للأنباء أصدرت برقيّة تطرّقت فيها للقرار تحت عنوان "إيقاف 3 تجمعيّين عن العمل لتصويتهم على لائحة". لم تتواصل قرارات الإيقاف عن العمل طويلا، خاصّة أن بقيّة الزملاء من مختلف المؤسّسات والتوجّهات السياسيّة وقفوا إلى جانب زملائهم التجمّعيّين وعبّروا عن استعدادهم لخوض كلّ أشكال النضال للدفاع عن حقّهم المشروع في العمل. كما أنّه بوصول الأمر إلى مكتب رئيس الجمهورية، أذن بإعادتهم إلى العمل فورا بعد أربعة أيّام من تنفيذ القرار، وذلك لسببيْن على الأرجح وهما أنّ بن علي يريد أن يبقى بمظهر الرئيس اشرها بإيقاف الصحيفة عن الصدور لمدّة 3 أشهر، غير أنّ هذا القرار لم يُنفذ.

الجدير بالذكر أنّ هؤلاء الزملاء الثلاثة المحسوبين على الحزب الحاكم الذين تمسّكوا باستقلاليّة قرار جمعيّة الصحافيّين، كانوا قد فازوا بعضويّة مكتب الجمعيّة خلال مؤتمرها عام 1988 بعد منافسة حامية الوطيس أفرزت أيضا صعود 6 مرشّحين بين مستقلّين ومحسوبين على الخطّ اليساري في القطاع، وهم رشيدة النيفر وسهام بن سدرين وآمنة صولة وبشير واردة ونجيب بن عبدالله وسالم بن سالم. كان ذلك سنة 1988، أي بعد عام واحد من صعود الرئيس الراحل زين العابدين بن علي إلى كرسي الحكم. فترة شهدت شيئا من الانفتاح السياسي والإعلامي، لكنّها سرعان ما تراجعت مع اندلاع حرب الخليج في أوت 1990، لتنتهي فترة الاستراحة وننتقل إلى مرحلة التضييق على الحريّات والشدّ والجذب من حين إلى آخر في علاقة السلطة بجمعيّة الصحافيّين.

معضلة توزيع المهام

بالعودة إلى هذا المؤتمر، فقد اجتمع الفائزون بثقة الصحافيّين، كما جرت العادة، لتوزيع المهام فيما بينهم، لكن في الأثناء حدث ما لم يكن في الحسبان. تدخّل الأمين العام للتجمع الدستوري

الزميل الراحل كمال العيادي

الزميل الراحل يوسف الهاشمي

الزميل يوسف الشابي

الديمقراطي عبد الرحيم الزواري آنذاك ليحاول فرض تركيبة على هواه لمكتب الجمعيّة، طالبًا من الفائزين الثلاثة المحسوبين على الحزب الحاكم (وهم كمال العيّادي ويوسف الهاشمي ويوسف الشابي) بأن يتقدّموا إلى المناصب القياديّة لمكتب الجمعيّة، وتحديدا رئاسة الجمعيّة والكتابة العامّة والعلاقات الخارجيّة. والحال أنّ أغلبيّة الفائزين بثقة المؤتمر كانوا يُصنّفون وقتها من ضمن الصحفيّين المستقلّين.

وبالفعل فقد تقدّم الزميل الراحل كمال العيّادي إلى منصب رئيس الجمعيّة، لكنّه لم يحصل مثلما كان متوقّعا على الأصوات اللازمة، لتفوز بدلا منه الزميلة آمنة صولة. ولتدارك الخيبة تقدّم المرحوم العيّادي إلى مهام الكاتب العام، غير أنّ نتيجة التصويت كانت بدورها دون توقّعاته. فقد مالت الكفّة إلى الزميلة رشيدة النيفر الصحفية بجريدة "لابراس" آنذاك. وهكذا اكتفى العيّادي بتولّي مهام الكاتب العام المساعد للجمعيّة. وخلال طرح منصب العلاقات الخارجيّة تقدّم مرشح حزب التجمّع لهذا المنصب لمنافسة السيّدة سهام بن سدرين الصحفيّة بمجلة "الموقف" حينها، فكان الفوز من نصيبها. وفي نهاية المطاف، لم يحصل مرشّحو الحزب الحاكم على أيّ من المواقع التي رشحّوا أنفسهم لنيلها. فقد حصل يوسف الشابي الصحفي بجريدة "الحريّة" على منصب المكلّف بالشؤون الاجتماعيّة، في حين أدّت عمليّة توزيع المهام إلى تكليف زميله في الصحيفة ذاتها المرحوم يوسف الهاشمي بالنظام الداخلي.

لم تكن تلك النتيجة لترضي الأمين العام للحزب الحاكم عبد الرحيم الزواري، ليطلب من كمال العيّادي ويوسف الهاشمي ويوسف الشابي رفض نتيجة التصويت والتحجّج ببعض الإخلالات والدعوة إلى جلسة جديدة لإعادة توزيع المسؤوليّات، ولكنّ الزملاء رفضوا طلب أمين عام التجمّع رفضا قطعيّا وشدّدوا على احترامهم نتائج التصويت ضمن استقلاليّة قرار الجمعيّة. وهو ما دفع بالمشرفين على دار الحريّة وحزب التجمّع إلى تكثيف الضغوط على الزملاء المذكورين بسبب ما اعتبر تمرّدا على قرار الحزب، وذلك في نطاق محاولات الهيمنة على جمعيّة الصحافيّين التونسيّين التي استمرّت طويلا وعرفت مناورات عديدة ونسقا تصاديّا خلال الأعوام اللاحقة.

مدّ وجزر

لم يكن "تمرّد" الزملاء الثلاثة على قرار الحزب الحاكم حادثا عابرًا إذن، بل شكّل مرحلة مهمّة لدى عموم الصحفيّين دفعهم إلى التمسّك بحريّة إدارة جمعيّتهم، وبالتالي الحفاظ على استقلاليّة قرارها. وهو ما يشهد به سقف العالي لحريّة التعبير خلال مؤتمرات الجمعيّة واجتماعاتها العامّة، وحتّى خلال فترات هيمنة حزب التجمّع الحاكم على مكتبها.

هذه المهمّة لم تكن سهلة بالمرّة، فقد عرفت العلاقة بين السلطة وجمعيّة الصحافيّين التونسيّين العديد من مراحل المدّ والجزر، ولكن بعد سنة 1990 وقدوم مكتب جديد عرفت العلاقة بين الجمعيّة

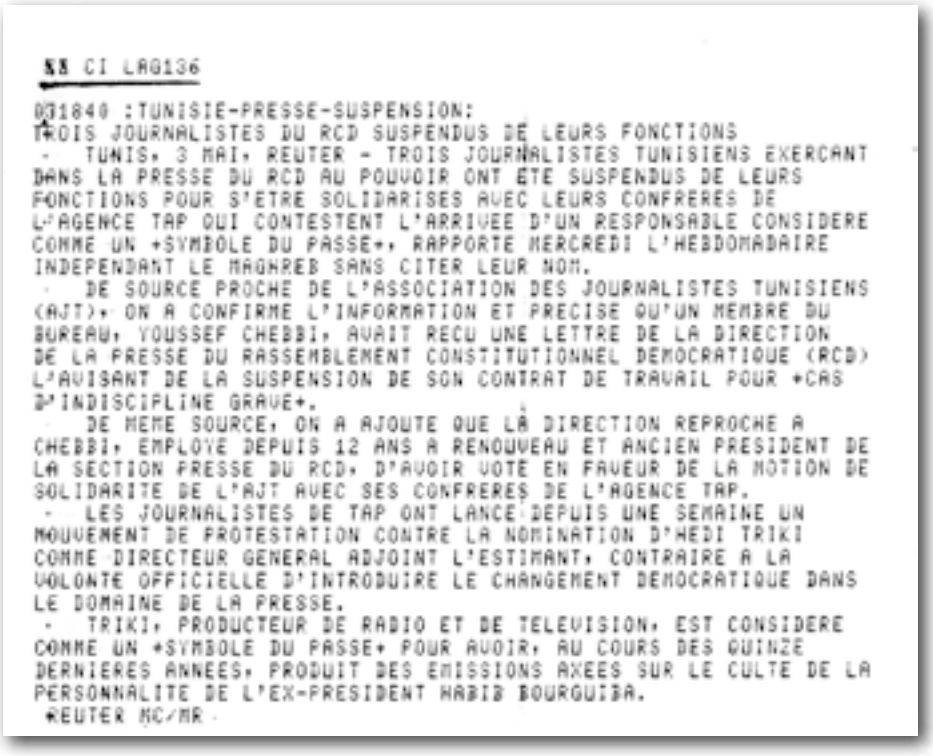

&& CI LAG136

031840 :TUNISIE-PRESSE-SUSPENSION:
TROIS JOURNALISTES DU RCD SUSPENDUS DE LEURS FONCTIONS
- TUNIS, 3 MAI, REUTER - TROIS JOURNALISTES TUNISIENS EXERCANT DANS LA PRESSE DU RCD AU POUVOIR ONT ETE SUSPENDUS DE LEURS FONCTIONS POUR S'ETRE SOLIDARISES AVEC LEURS CONFRERES DE L'AGENCE TAP QUI CONTESTENT L'ARRIVEE D'UN RESPONSABLE CONSIDERE COMME UN +SYMBOLE DU PASSE+, RAPPORTE MERCREDI L'HEBDOMADAIRE INDEPENDANT LE MAGHREB SANS CITER LEUR NOM.
DE SOURCE PROCHE DE L'ASSOCIATION DES JOURNALISTES TUNISIENS (AJT), ON A CONFIRME L'INFORMATION ET PRECISE QU'UN MEMBRE DU BUREAU, YOUSSEF CHEBBI, AVAIT RECU UNE LETTRE DE LA DIRECTION DE LA PRESSE DU RASSEMBLEMENT CONSTITUTIONNEL DEMOCRATIQUE (RCD) L'AVISANT DE LA SUSPENSION DE SON CONTRAT DE TRAVAIL POUR +CAS D'INDISCIPLINE GRAVE+.
DE MEME SOURCE, ON A AJOUTE QUE LA DIRECTION REPROCHE A CHEBBI, EMPLOYE DEPUIS 12 ANS A RENOUVEAU ET ANCIEN PRESIDENT DE LA SECTION PRESSE DU RCD, D'AVOIR VOTE EN FAVEUR DE LA MOTION DE SOLIDARITE DE L'AJT AVEC SES CONFRERES DE L'AGENCE TAP.
- LES JOURNALISTES DE TAP ONT LANCE DEPUIS UNE SEMAINE UN MOUVEMENT DE PROTESTATION CONTRE LA NOMINATION D'HEDI TRIKI COMME DIRECTEUR GENERAL ADJOINT L'ESTIMANT, CONTRAIRE A LA VOLONTE OFFICIELLE D'INTRODUIRE LE CHANGEMENT DEMOCRATIQUE DANS LE DOMAINE DE LA PRESSE.
- TRIKI, PRODUCTEUR DE RADIO ET DE TELEVISION, EST CONSIDERE COMME UN +SYMBOLE DU PASSE+ POUR AVOIR, AU COURS DES QUINZE DERNIERES ANNEES, PRODUIT DES EMISSIONS AXEES SUR LE CULTE DE LA PERSONNALITE DE L'EX-PRESIDENT HABIB BOURGUIBA.
REUTER MC/MR

والسلطة مرحلة من التوافق. وهو الأمر الذي أسّس له الرئيس السابق محمد بن صالح الذي كان يرى أنّ الحلّ الوحيد للحصول على تنازلات من السلطة باعتبارها المشغّل الأكبر للصحفيّين هو التفاوض بمرونة، وخاصّة بالنظر إلى اختلال موزاين القوى.

حكم بالسجن ضدّ رئيس الجمعيّة

مع ذلك شهدت العلاقة بين الجانبين، بين الحين الآخر، بعض الهزّات وخاصّة عندما احتضنت جمعيّة الصحافيّين مكتب الاتحاد العام لطلبة تونس بعد طردهم من مقرّهم. وهو ما اعتبرته السلطة تحديّا مباشرا لها. ولم يستبعد عدد من الزملاء في ذلك الوقت أن تكون مسألة المسارعة بإحالة شيكات بدون رصيد باسم جمعيّة الصحافيّين إلى القضاء وصدور حكم غيابي بالسجن في حقّ رئيس الجمعيّة محمد بن صالح وأمين المال صلاح الدين بن مبارك ردّة فعل وإنذار مضمون الوصول وجّهته إليها السلطة. فخلال تلك الفترة وبعد انتقال الجمعيّة إلى مقرّها الجديد بقيت لديها متخلّدات لدى صاحب المحلّ السابق، وأمام شحّ الموارد الماليّة عجزت الجمعيّة عن خلاص ديونها، ليتمّ الضغط على صاحب المحلّ ودفعه إلى تقديم قضيّة بجمعيّة الصحافيين التونسيين. ولكنّ محامي الجمعيّة وعضو هيئتها المديرة الأسبق ورئيس الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان الأسبق الأستاذ مختار الطريفي تمكّن آنذاك من إيجاد تسوية، فانتهت الأزمة بعد تقديم ما يُثبت خلاص الشيكات لدى القضاء الذي حفظ القضيّة.

هذه الهدنة بين السلطة وجمعيّة الصحافيّين التونسيّين لم تستمر آنذاك طويلا. فبصدور التقرير الأوّل حول الحريّات الصحفيّة في تونس سنة 2002 اندلعت أزمة شديدة بين الجانبين. وهي الفترة التي كان الرئيس الراحل زين العابدين بن علي يستعدّ لإجراء استفتاء لتمديد الرئاسة بعهدة ثالثة. ومن بين أخطر ما تضمّنه التقرير، بالإضافة إلى توصيف واقع تردّي الحريّات وتكميم الأفواه، اتّهام السلطة الحاكمة بالوقوف وراء محاولة اغتيال الصحفي رياض بن فضل جرّاء كتابته مقال رأي بصحيفة "لوموند" الفرنسيّة ينتقد فيه الرئيس الراحل بشدّة. وهي حادثة ملفتة سنعود إليها في عدد قادم، إلى جانب ضرورة الوقوف على سائر مضامين التقرير الأوّل للحريّات الصحفيّة الذي شكّل نقطة تحوّل مهمّة جدّا في مسيرة جمعيّة الصحافيّين التونسيّين.

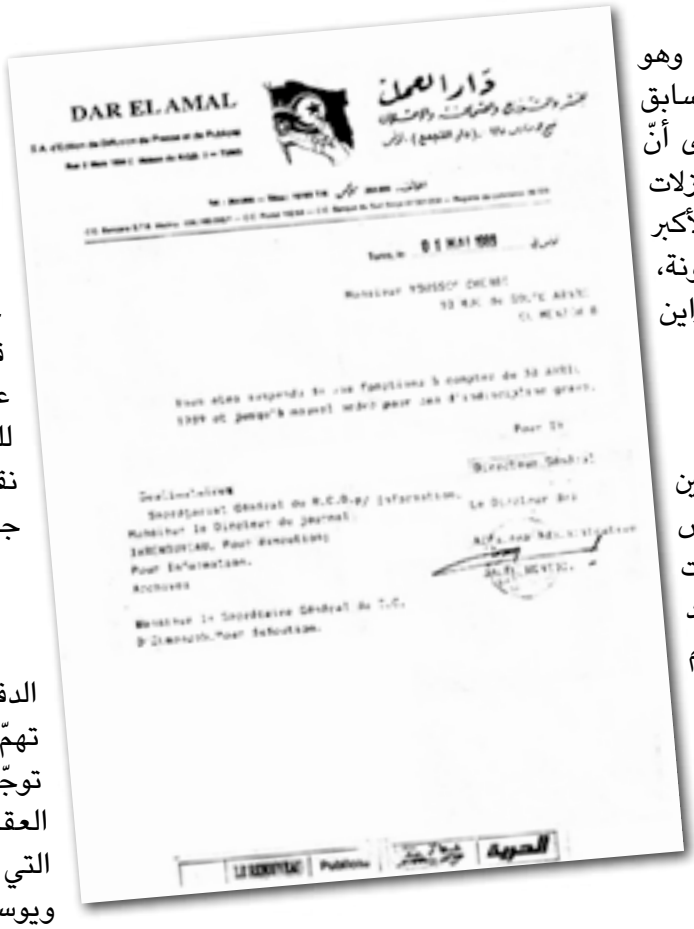
DAR EL AMAL

دار العمل

معركة الاستقلاليّة

يبدو جليّا إذن أنّ معركة الدفاع عن الاستقلاليّة هي معركة تهمّ جميع الصحفيّين، مهما كانت توجّهاتهم الفكريّة أو السياسيّة أو العقائديّة. ولنا خير مثال في الحادثة التي عايشها الزملاء كمال العيادي ويوسف الهاشمي رحمهما الله ويوسف الشابي أطال الله في أنفاسه.

وعلى الرغم من فسحة الحريّة التي نعيش على وقعها اليوم وتتخلّلها بعض الأزمات بين الحين والآخر، فإنّ معارك حريّة التعبير وحريّة الصحافة ستبقى على ما يبدو بلا نهاية. وتلك طبيعة السلطة التي غالبًا ما تحاول تجاوز صلاحيّاتها مهما كان شكل الحكم وطبيعة النظام السياسي. ويكفي أن نُلقي نظرة سريعة على ما قاله رئيس اتّحاد الصحفيّين الألمان في شهر ماي الماضي بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة لنتبيّن أنّه حتّى بالنسبة إلى أعتى الديمقراطيّات يواجه القطاع الصحفي شتّى أنواع التهديدات. قال فرانك أوبرال نقيب الصحفيّين الألمان يوم 3 ماي 2021 "إذا كان عدد أعمال العنف قد تضاعف خمس مرّات هذا العام، فإن ذلك يعني أنّ الحقوق الأساسيّة وخاصّة حريّة الصحافة تواجه مشكلة خطيرة في ألمانيا"...

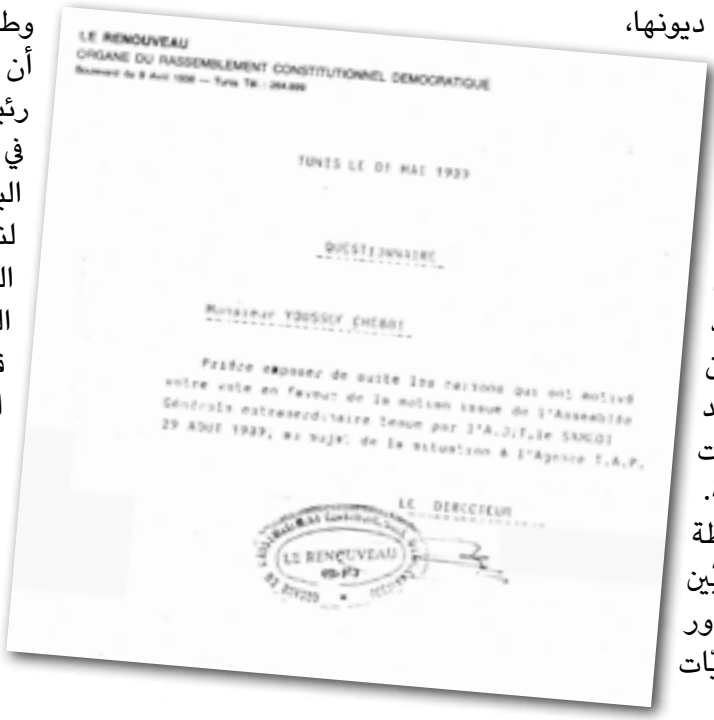
LE RENOUVEAU
ORGANE DU RASSEMBLEMENT CONSTITUTIONNEL DEMOCRATIQUE

TUNIS LE 01 MAI 1989

QUESTIONNAIRE

Monsieur YOUSSEF CHEBBI

Prière exposer de suite les raisons qui ont motivé votre vote en faveur de la motion issue de l'Assemblée Générale extraordinaire tenue par l'A.J.T.de SFAXIEN 29 AOUT 1989, au sujet de la situation à l'Agence T.A.P.

LE DIRECTEUR

LE RENOUVEAU

أن تكون صحفيّا في صحيفة حزبيّة!

بقلم : محمد معرّي

أن تكون صحفيّا فهذه ولا شك مفخرة لدى البعض وتهمة لدى الآخرين. فالتوصيف في الحالتين مستمدّ من السياق الذي يتحرّك فيه الصحفي، فإذا تعلّق الأمر ببلد ديمقراطي، فإنّ العمل في قطاع الصحافة يُعدّ بمثابة نيشان يعتزّ به حامله ودرّة ترصّع مساره المهني. أمّا في ظلّ الأنظمة الشمولية، فإنّ الصحافة تبدو تهمة في حالتين: تهمة إذا هادنت النظام الحاكم وسايرت ما يريده منك، فتصبح حينذاك بمثابة بوق دعاية وكلب حراسة للنظام القائم، وتهمة أيضا إذا عارضت النظام القائم، فتوضع في خانة من لا يدرك حجم التحدّيات التي تمرّ بها البلاد ولا يدرك المعنى الحقيقي للمصلحة الوطنيّة، فيُصبح الصحفيّ في الحالتين متهما رغما عنه.

أمّا أن تكون صحفيّا في صحافة الحزب الحاكم وفي نظام شمولي، فتلك الطامّة الكبرى. طامّة ذات أوجه عديدة، عايشتُ جزءا منها عندما عملت لمدّة سبع سنوات، من 1998 إلى 2005، بجريدة «الحرية» الناطقة بلسان التجمّع الدستوري الديمقراطي. صحيفة كانت بحكم صفتها الحزبيّة تدافع بشراسة عن خيارات النظام القائم وتقوم بالدعاية له عبر ما تنشره من مضامين، رغم أنّ الماسكين بالسلطة نفسها يدركون جيّدا تأثيرها المحدود مقارنة بالصحافة التي تسمّى «مستقلة». لذلك يعملون جاهدين على استمالة العاملين في هذه الصحافة «المستقلة» لتمرير خطاباتهم الداعمة للنظام، مع منحها هامشا ضيّقا من حريّة التعبير لا يمسّ الخيارات الكبرى للنظام بل تُتيح بعض النسمات من الحرية التي غالبا ما تنحصر في مواضيع ثقافيّة أو رياضيّة. وإذا ما اتّسع مجال الحريّة فقد يتناول ملفات اجتماعية أو اقتصاديّة. أمّا القضايا السياسيّة فهي خطّ أحمر لا يُسمح المسّ منه حتّى وإن كنت تحمل صفة «الاستقلاليّة» التي تكتب تحت عنوان الصحيفة، فتكون صحيفة يوميّة مستقلّة أو أسبوعيّة مستقلّة، لكنّها استقلاليّة مشروطة بضوابط معيّنة لا مجال عادة لاختراقها.

لنعد إلى تفكيك معنى الطامّة الكبرى عند العمل في صحيفة الحزب الحاكم مثل جريدة «الحريّة» الناطقة باسم التجمّع الدستوري الديمقراطي. فتلك الطامّة لها أوجه عديدة نختصرها في ثلاثة منها. أوّلها أنّ من لا يعرفون حقّ المعرفة واقع هذه الصحيفة غالبًا ما يعتقدون أنّ العاملين فيها هم من المتمعّشين من النظام القائم والفائزين بغنائمه والمتمتّعين بريعه. فيعتقد البعض أنّ كلّ أبواب السلطة مفتوحة أمام الصحفي دون أن يقرعها، وأنّه يتمتّع بالمال الوفير والجاه العظيم، وأنّ كلمته لا تُردّ، باعتباره قريبًا من مركز صنع القرار. فينظرون إليه نظرة الريبة والتوجّس بل والحقد في بعض الأحيان. وهو ما يُسبّب له الكثير من الآلام لا يستطيع الإفصاح عنها وإلا عُدّ من الجاحدين وناكري الجميل.

ثانيها، وهي مرتبطة بالأولى ارتباطا عضويّا وإن بشكل عكسي، تكمنُ في أنّ الأغلبيّة المطلقة للصحفيّين العاملين بصحيفة الحزب الحاكم لم تكن حينها تتمتّع بأيّ نفوذ ولا تغنم من النظام القائم شيئا. فأصحاب السلطة يعتقدون أنّ العاملين في هذه الصحيفة من «المضمونين» سياسيّا ومن «أبناء النظام» الذين لا يُشكّلون له أيّ تهديد. فترى دوائر الحكم تسعى إلى مرضاة الصحافة المستقلّة توجّسًا من تقلّباتها غير المتوقعة. ويكفي أن أذكر بعض الجزئيّات الدالّة عن واقع الحال، لاسيما أنّني عايشت ذلك الواقع لسبع سنوات بجريدة «الحرية». فالعاملون في تلك الصحيفة لا يتمتّعون بحقوقهم المنصوص عليها في الاتّفاقيّة المشتركة، باستثناء قلّة قليلة من ذوي الحظوة، تمامًا كما هو الحال في الصحافة التابعة للقطاع الخاصّ دون أن تكون مستقلّة، على خلاف شعاراتها. فالجرايات في الصحافة الحزبيّة لم تكن تُصرف إلا بعد عناء شديد، في انتظار أن يمُنّ أمين مال التجمّع على العاملين فيها ببعض المال أو بعد أن تُحوّل وكالة الاتصال الخارجي صكّا يخصّ الإعلانات العموميّة المنشورة في الصحيفة. أمّا الامتيازات والحقوق الأخرى من قبيل منحة الشهر الثالث عشر ومصاريف استرجاع معاليم العلاج، فتلك من قبيل الحلم الذي لم يتحقّق طيلة سنوات عملي بالصحيفة. وأجزم أنّ أغلب الصحفيّين لم يحصلوا يومًا على هذه المنح إلا منجّمة في شكل سلفات تُبرّر بمرض أحد أفراد العائلة أو بمغبّة التعرّض للمحاكمة من أجل صكّ دون رصيد. حينها فقط قد يُمنحُ الصحفيّ بعضا ممّا يطالب به من حقوق مهضومة.

إنّه شعور بالغبن كان يُكابده العامل بالصحافة الحزبيّة جرّاء غمزات من يعتقد أنّه صحفي مرفّه تُشرّع له كلّ أبواب السلطة، وبين واقع الحال بأنّه من المنسيّين ممّن يعتبرون مضمونين في ركاب السلطة التي لا تنظر إلى أبنائها نظرة الخوف والحيطة والتوجّس من أعدائها المفترضين. وهو ما أدركه العاملون في جريدة «الحريّة» وشقيقتها «لورونوفو»، فهدّدوا، نعم هدّدوا بشنّ إضراب في ذلك العهد الجديد، علّهم يتمكّنون من بعض حقوقهم المسلوبة، لكنْ كما يقول أشقاؤنا المصريّون كانت للنظام «أذن من طين وأخرى من عجين»!...

> **أن تكون صحفيّا بصحافة حزبيّة في نظام شمولي، فتلك معضلة كبرى تُسبّب لك ألمًا نفسيّا وإحباطًا ماديّا، في حين ينظر إليك الآخرون بأنّك من أبواق الدعاية وكلاب الحراسة الميسورين... إنها لمفارقة عجيبة!.**

ثالثها أنّك تشعر بغُبن شديد، فمهما حاولت فإنّك في نهاية المطاف مواطن يعيش ما يعيشه الآخرون من أبناء وطنك، لكنّك لا تستطيع أن تعبّر عن معاناته بما تحبّر من أوراق. وتجد نفسك في حالة من الانفصام، إذ تكتب ما لا تريد ولا تعتقد تحت مسمّى «الخبزة مرّة»، مرارةً تعيشها كلّ يوم وأنت تعاني الضغوط المرتبطة بها من كلّ صوب وحدب. فلا تخطّ كلمة إلا وقد افترضت تأويلاتها المحتملة وتتجنّب كلّ افتراض لتأويل قد يُشتمّ منه رائحة أنّك ضدّ النظام القائم وخياراته، فتسقط في دوّامة الحساب العسير، ويتمّ تصنيفك من المناوئين وقد تجد نفسك مقصى ومحرومًا من فتات «الخبزة رغم مرارتها».

أن تكون صحفيّا بصحافة حزبيّة في نظام شمولي، فتلك معضلة كبرى تُسبّب لك ألمًا نفسيّا وإحباطًا ماديّا، في حين ينظر إليك الآخرون بأنّك من أبواق الدعاية وكلاب الحراسة الميسورين... إنها لمفارقة عجيبة!.

منبر الصحافة

أحوال الصحافة والصحفيّين في تونس اليوم

بجلالة قدرها...

بقلم: سيماء المزوغي

يقولون إنّ الصحافة هي مهنة المتاعب، قد تبدو هذه المقولة غامضة إلى حدّ ما لمن لا يعرفون أو يتمثّلون هذه المهنة، ولا نتحدّث هنا عن الجمهور العريض فقط بل أيضا عن أناس لهم باع في الشأن العام عموما. من المضحك المبكي أن تنحصر في أذهان البعض، صورة نمطيّة عن صاحبة الجلالة، رسّختها القنوات التلفزيونيّة خاصّة ومن بعدها الإذاعات.

يعتقدون أنّ الصحافيّين ينالون أجورًا خياليّة، ويتصوّرون أنّ مُؤمّني الفرجة والترفيه والتسلية ممّن تصيّدوا وسائل الإعلام التونسيّة هم من الصحافيّين. ويذهبون إلى أنّ مُنظّري التفاهة من مخدّري العقول هم كذلك من الصحافيّين. يرون أنّ صنّاع الفرجة والقوالب الاستهلاكيّة التي تلغي الفكر النقدي هم أيضا من الصحافيّين وأنّ «الكرونيكورات» أو مروّجي الضحالة والتفاهة هم منهم، وأنّ من يجلس أمام كاميرا أو مصدح ويتعاقد مع هذه المؤسّسة الإعلاميّة أو تلك من الناطقين باسم الأحزاب أو رئيس الدولة أو خصومه هم بدورهم من الصحافيّين وإليهم...

لا يعرف هؤلاء طبعًا أخلاقيّات مهنة الصحافة ولا معنى هذه المهنة ولا جلالة قدرها، ولا أستثني أحدًا ممّن يضخّون آلاف الأفكار القاتلة والمظلّلة يوميّا، ولا أستثني أيضا أولائك الذين يجلسون خلف حواسيبهم ويحرّرون أخبارا ما أنزل الله بها من سلطان تتغنّى بعمليّات تجميل مؤخّرات «الكرونيكورات» أو الزواج الخامس لهذا مع تلك أو الردّ المزلزل لهذا المتحذلق على ذلك الأخرق... ولكُم أن تستحضروا ما شئتم من المقالات الصفراء التي تفوح منها رائحة الجهل والشفقة على حال هذه المهنة كيف نكّلوا بها وكيف غدت مباحة ومستباحة إلى أبعد الحدود.

لا يسعني في هذه الأسطر المعدودة أن أتحدّث عن مهنتي كما أراها وأعيشها وأتنفّسها، ولكنّي أؤمن أنّ الصحافة وسيلة مهمّة لتشكيل الوعي الجمعي للأفراد، ذلك الوعي الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحّي والبيئي... تقترب من المحظور وتتحدّى العقبات وتجتاز المخاطر، فالصحفي مغامر بطبعه.

> **من المضحك المبكي أن تنحصر في أذهان البعض صورة نمطيّة عن صاحبة الجلالة، رسّختها خصوصا القنوات التلفزيونيّة والإذاعيّة. يعتقدون أنّ الصحفيّين ينالون أجورا خياليّة، ويتصوّرون أنّ مُؤمّني الفرجة والترفيه والتسلية ممّن تصيّدوا وسائل الإعلام هم من الصحافيّين، ويذهبون إلى أنّ مُنظّري التفاهة من مخدّري العقول هم كذلك من الصحافيّين...**

عندما أستحضر ميثاق شرف المهنة، أتساءل إلى أيّ حدّ يلتزمُ الصحفي بالسعي إلى الحقيقة وبالعمل على إبلاغها إلى الرأي العام في إطار حقّه في النفاذ إلى المعلومة؟ وبأيّ ثمن يمكن أن يفعل ذلك في ظلّ انتقال ديمقراطي متخبّط، وفي ظلّ الأزمات المتلاحقة التي تعيشها تونس وخاصّة عندما تتحدّث عن قوى عدّة لا تريد الصحافة، من سياسيّي الجيل الشعبوي الذين يزعمون أفضليّة الاتّصال المباشر مع الجمهور ولا يعترفون بالصحافة أو دورها. فغالبا ما تسعى السلطة إلى تدجين وسائل الإعلام وحجب المعلومة بما يُناسب مصالحها.

عندما نتحدّث أيضا عن الصحافة لا بدّ أن نتحدّث عن الرقابة، ففي الآونة الأخيرة تزايدت موضة الرقابة الذاتيّة، حتّى أمسى البعض في غير حاجة إلى رقيب رسمي، وخصوصا مع صعود تيّار الشعبويّة وفيالق المدافعين عنها وعن منظّريها. فهل صار الصحفي يتجنّب قول الحقيقة خوفا من تبعاتها أم أنّ أنفاسه تقطّعت طيلة عشر سنوات من انتقال ديمقراطي متعثّر، فأضنته المعارك والإجهاد في واقع اقتصادي واجتماعي في غاية الصعوبة؟

نتحدّث كذلك عن الكثير من القنوات التلفزيونيّة والإذاعيّة، الحائزة على رخص من الهيئة العليا للاتّصال السمعي البصري، وليست فيها هيئات صحفيّة بل نراهم يستقطبون وجوها من مختلف المشارب الترفيهيّة والاستعراضيّة التي تؤمّن التسلية والفرجة وتُلغي العقل والفكر النقدي، يتمتعون برواتب عليا لصناعتهم التفاهة، في حين يُرمى للصحفيّين العاملين بالمؤسّسات نفسها فُتاتا لا يُسمن ولا يغني من جوع.. فأي حقيقة بعد يستطيع أن يبحث عنها الصحفي وهو جائع؟

الجمهور نفسه لا يريد الصحافة ويتمثّلها كما ذكرنا في البداية، هذا الجمهور ألِف الاستقطاب الإيديولوجي والسياسي، وتعوّد على المحاكمات الفايسبوكيّة والقتل المعنوي لمن يأتي عليه الدور. وبذلك أصبح رافضا للحقيقة بل ومعاديا لها. ولا ندري أصلا إنْ تعلّق في

وقت ما بالحقيقة، بدلا من السباحة في الأوهام؟ ربّما ساعد «فايسبوك»، هذا المارد الأزرق، في إزاحة الصحفي عن صناعة قضايا الرأي العام وجنح إلى ترويج الخرافة والجهل والإشاعة. وهو غالبا ما تستسيغه الجماهير.

عندما نتحدّث عن هذه المهنة لا بدّ أيضا أن نتحدّث عن غول خفي يتربّص بالصحفيّين. فبالإضافة إلى تلك الغيلان المنزعجة من فكرة البحث عن الحقيقة، يشبه صوت هذا الغول إلى حد ما رنين المنبّه الذي يوقظك صباحا؟ رنين غير مرغوب فيه في كثير من الأحيان، يخبرك بأنّ الفسحة انتهت ويتحتّم عليك أن تستفيق وتبدأ يومك الجديد القديم، حتّى إن عدّلت المنبّه لدقائق معدودات تضيفها لتخدع عقلك بأن يرتاح بضع دقائق أخرى مع أنّك ربّما لم تنم جيّدا ولم تسترح بما فيه الكفاية. هل تتذكّر ذلك الرنين المزعج؟ هل انتابك ضيق ما وأنت تذكر عمق وقعه داخل رأسك؟ إنّه متلازمة تتأبّط بأذن الصحفي وعقله. ترّن ببطء ثمّ تتسارع شيئا فشيئا ويتسارع معه ضغطك ودقّات قلبك، ولا تستطيع أن تفكّر في أيّ شيء سوى أن تكمل عملك في الآجال، بل وحتّى قبل الآجال. إنّه متلازمة يألفها الصحفي مع مرور الزمن ويستوعبها بحكم الخبرة، لكنّها تبقى متلازمة مرهقة تغتال العقل. نتحدّث هنا عن الأجل المحدّد مسبقا لتقديم العمل الصحفي (Deadline) أو سيف الوقت المسلّط على رقاب الصحفيّين بشكل مستمر. ما يخلق ضغوطا نفسيّة وعصبيّة وحتّى عقليّة تجعل من الصحفي قنبلة موقوتة لأمراض عديدة غالبا ما تنفجر يوما ما جرّاء هذه العوامل...

للأسف لا توجد دراسات في تونس تستنطق الأمراض التي تصيب الصحفي جرّاء مهنته الشاقّة. فالمؤسّسات الإعلاميّة لا تأبه بصحّة منظوريها وتعتبر هذا الكلام من قبيل الهراء، ولكن يمكنك أن تتخيّل انعكاسات الأخبار السيئة والمحبطة والسلبيّة والكارثيّة التي تتكرّر كلّ يوم هنا وهناك، يمكنك أن تتخيّل تكرار ذلك على هذا الصحفي المرابط في الخطوط الأماميّة للصدمات والكوارث...

فالصحفي يمكن أن يتعرّض للاحتراق الوظيفي وغيرها

> **من فرط الكوارث التي يُغطّونها تُصبح كلّ المآسي مألوفة لديهم، غير أنّها غير عادية بالمرّة على النفسيّة العميقة للصحفيّين، إذ تتخمّر داخلهم لتستفيق يوما ما في شكل كوابيس وربّما أمراض. تتغيّر النظرة إلى الواقع، وتنبت داخل كيان الصحفي حالات قلق واضطرابات ما بعد الصدمة دون أن يدري حتّى بحدوثها، فهو مستغرق في عمله اليومي وليس لديه أدنى معرفة بأنّه قد بات بدوره ضحيّة.**

> **تزايدت في الآونة الأخيرة موضة الرقابة الذاتيّة، حتّى أمسى البعض في غير حاجة إلى رقيب رسمي، وخصوصا مع صعود تيّار الشعبويّة وفيالق المدافعين عنها وعن منظّريها. فهل صار الصحفي يتجنّب قول الحقيقة خوفا من تبعاتها أم أنّ أنفاسه تقطّعت طيلة عشر سنوات من انتقال ديمقراطي متعثّر، فأضنته المعارك والإجهاد في واقع اقتصادي واجتماعي في غاية الصعوبة؟**

من المتلازمات. أمّا غرف الأخبار أو المؤسّسات الصحفية فهي لا تفكّر بإطلاق النقاش حول هذه الظواهر وبلورة الحلول المناسبة. فأغلب المؤسّسات الصحفية في تونس لا توفّر للصحفي أدنى حقوقه من أجر عادل وضمان اجتماعي وزيادة في الرواتب. لا يخفى طبعا أنّ الصحفي لا يعرف الأعياد أو العطل أو الإجازات الضروريّة، لاسيما أنّ هاتفه لا يتوقّف عن الرنين، حتّى بات قدره أن يكون محاصرا بالمستجدات ومنهكا باستمرار...

من ذاكرتي المهنيّة ما عاينته من أشلاء شهداء الأمن الرئاسي في العمليّة الإرهابيّة التي جدّت بشارع محمد الخامس يوم 24 ديسمبر 2015 وخلّفت 12 قتيلا على الأقلّ و17 جريحا. كان انفجار الحافلة التي تقلّهم قريبًا من موقع جريدة «المغرب» التي كنت أعمل بها. لن أنسى مشاهد الدمّ وكلّ التراجيديا التي تلتها عند مجيء بعض أهل الضحايا وزملائهم... وإلى اليوم لم أنس أيضا جثث ضحايا عمليّة الأمبريال الإرهابيّة بمدينة سوسة يوم 26 جوان من السنة نفسها. أذكر أنّ عروقي تجمّدت أمام إحدى سيّارات الإسعاف. رأيت ثلاث جثث مغطاة باللحاف الأبيض الملطّخ بالدمّ، وكأني في مشهد هوليودي. لكلّ صحفي طبعا حكاية أو أكثر من هذا القبيل وربّما أسوء، لتُصبح كلّ المآسي مألوفة أو لنقل حالة عاديّة، غير أنّها غير عادية بالمرّة على نفسيّتنا إن تعمّقنا في ذلك وإن تتبّعنا طريق الشفاء. تتخمّر داخلنا لتستفيق يوما ما في شكل كوابيس وربّما أمراض. تتغيّر نظرتنا إلى الواقع بشكل جذري. تنبت داخل كيان الصحفي حالات قلق واضطرابات ما بعد الصدمة دون أن يدري حتّى بحدوثها، فهو مستغرق في عمله اليومي وليس لديه أدنى معرفة بأنّه قد بات بدوره ضحيّة.

هذا غيض من فيض، ولو يرسم كلّ صحفي ملامح مهنته، فإنّه سيرسم غولا أو ماردا يتربّص به. أمّا الشيء الجميل، رغم كل هذه الأهوال، أنّنا معشر الصحفيّات والصحفيّين نحبّ صاحبة الجلالة كلّ يوم أكثر من اليوم الذي سبقه، عسى ألّا نقول يوما ما إنّ من الحبّ ما قتل!...

قضـــايا

ولدت كبيرة وانتهت صغيرة

الصحافة الثقافيّة في تونس من الازدهار إلى الأزمة!

تمرّ الصحافة الثقافيّة في تونس والعالم العربي عموما بأزمة كبرى نتيجة متغيّرات عديدة. وتظهر ملامحها بالخصوص في تقلّص مساحة هذا اللون الصحفي في الصحف والمجلات وشحّ الدوريّات الثقافيّة، إضافة إلى غياب الاختصاص لدى محرّري الصفحات الثقافيّة. يدفعنا هذا التشخيص الأوّلي إلى رصد واقع الصحافة الثقافيّة في تونس وتحديدا الصحافة الورقيّة وتبيان سمات الأزمة وأسبابها...

بقلم :
فاطمة الزهراء الوسلاتي

لا يمكن اليوم إنكار الوضع الصعب الذي تمرّ به الصحافة الثقافيّة في الصحف والمجلات والملاحق الأدبيّة والفنيّة. فقد أخذت مساحتها تتقلّص سواء على مستوى عدد الصفحات المخصّصة لها في الصحف والمجلات الجامعة أو على مستوى الملاحق الثقافيّة الدوريّة المرافقة للصحف التي توقّف معظمها عن الصدور أو على مستوى الدوريّات المختصّة التي تقلّص عددها إلى حدّ كبير هي الأخرى...

أزمة متشعّبة

يكفي أن نتأمّل الصحف اليوميّة الصادرة حاليّا في تونس، لنكتشف تقلّص مساحة أو عدد الصفحات المخصّصة للصحافة الثقافيّة في هذه المنشورات واختفائها في بعض الأحيان، إضافة إلى ندرة المقالات النقديّة والتحليليّة وغياب المحرّرين المختصّين في هذا اللون الصحفي المميّز.

أمّا عن الدوريّات أو المجلات الثقافيّة المختصّة، فهي في عداد الأجناس الصحفية شبه المنقرضة بعد توقّف غالبيّتها عن الصدور مثل مجلة "الفكر" التي تلاشت عام 1986 ومجلة "فنون" التي توقّفت بدورها عن الصدور عام 1987 وكذلك مجلة "قصص" التي عرفت المصير ذاته عام 2008، ثمّ عادت إلى الظهور بشكل غير منتظم، شأنها شأن العديد من الدوريّات الأخرى على غرار "الفنّ السابع" و"فضاءات مسرحيّة" و"الإتحاف" و"المسار" و"حوليّات الجامعة التونسيّة"...

شكّلت هذه المجلّات في بداياتها مُحفّزا للإبداع الأدبي والفكري وداعمًا للصحفيّين والنقاد. وهو ما أسهم في إثراء الصفحات الثقافيّة في الصحف التونسيّة سواء بالتحرير أو الإشراف أو إصدار ملاحق ثقافيّة. وعلى سبيل المثال، كان الملحق الثقافي والأدبي لجريدة "العمل" ثمّ "الحريّة" لاحقا من أكبر المنابر الثقافيّة والأدبيّة التي عرفتها الصحافة الورقيّة إلى حدود توقّف الصحيفة عن الصدور يوم 14 جانفي 2011، باعتبارها كانت ناطقة باسم حزب "التجمّع الدستوري الديمقراطي" الذي تمّ حلّه آنذاك.

وكانت الصحافة الثقافيّة إلى وقت قريب قبل ظهور الصحافة الالكترونيّة وانفتاح الإعلام بعد سقوط النظام السابق في 2011 تحتل مساحات كبرى في الصحافة المكتوبة وتوفّر مقالات نقديّة عميقة في مختلف الفنون الأدبيّة والمسرحيّة والسينمائيّة والتشكيليّة، إضافة إلى الملاحق الثقافيّة والفنيّة المنفصلة عادة عن الجريدة والتي كان لها دور كبير في إبراز المشهد الثقافي واطلاع القرّاء على مساراته، وخصوصا ممّن لم يكن لديهم أي معرفة عنه، فقد كانت وعاء لاستعراض مختلف الاتّجاهات والتيّارات الثقافيّة والأدبيّة، كما كانت وراء ظهور العديد من الأسماء اللامعة اليوم عبر إبراز إنتاجاتهم في الحقول الإبداعيّة التي يرومونها .

العصر الذهبي

قبل الاستقلال كانت الصحافة الثقافيّة من أكثر الألوان الصحفيّة رواجًا، حتّى أنّها كانت تحتلّ الحيّز الأكبر من صفحات الجريدة بين غالبيّة الصحف الصادرة وقتها. وكانت الأركان الأدبيّة والثقافيّة عموما من المجالات الصحفيّة المفضّلة لدى المحرّرين أو الكتّاب وحتّى أصحاب المؤسّسات الصحفيّة. كما كان هناك نوع من التماهي بين الصحافة "الهزليّة" الساخرة والصحافة الأدبيّة. ولذلك صدرت العديد من الصحف المختصّة على غرار جريدة "أبو قشّة" (1908 - 1910) و"الانشراح" و"الأنيس" و"السردوك" (1937) و"جحا" (1909 - 1950)... وكانت الصحف الجامعة أو الشاملة لا تخلو بدورها من الصحافة الهزليّة إلى جانب الصحافة الثقافيّة والأدبيّة والفنيّة التي غالبا ما تحتلّ الحيّز الأكبر من الصحيفة... هذا فضلا عن الصحف والمجلات الفنيّة والأدبيّة المختصّة مثل "الستار" (1956 - 1961) و"العالم" (1930 – 1952).

في ذلك الزمن كانت الصحافة الهزليّة، أسوة بالصحافة الثقافيّة والأدبيّة والفنيّة، بمثابة الوسيط الإعلامي والمتنفّس الأمثل بالنسبة إلى الكتّاب والمحرّرين وأصحاب المؤسّسات الصحفيّة أنفسهم

للتعبير من خلالها عن آرائهم ومواقفهم السياسيّة المناهضة للاستعمار، إضافة الى مشاغل الرأي العام والمشاكل الاجتماعيّة التي لم يكن الخوض فيها يسيرًا آنذاك لما قد تسبّبه من ردود فعل عنيفة من قبل أجهزة الاحتلال الفرنسي كملاحقة الكتّاب ومعاقبتهم والتضييق على الصحف ومنعها من الصدور .

والجدير بالذكر أنّ الصحافة الثقافيّة كانت قد اضطلعت، قبل استقلال البلاد، بدور أساسي في بروز العديد من الأسماء الأدبيّة والفنيّة وحتّى السياسيّة والنقابيّة اللامعة لما كانت توفّره من مساحات رحبة للتعبير والإبداع. نذكر من هذه الأسماء مثلا الفنّان حمادي الجزيري والشاعر بيرم التونسي والكاتب علي الدوعاجي والمسرحي محمد بن فضيلة والكاتب زين العابدين السنوسي والنقابي الفرجاني بلحاج عمار، وغير هؤلاء كثير...

الصحافة الثقافية اليوم

إذا كانت الصحافة الثقافيّة قبل الاستقلال تحتل الحيّز الأكبر من صفحات الجرائد الصادرة وقتها، فإنّها تكاد تكون اليوم من أقلّ الألوان الصحفيّة حضورا في الصحف. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، لا يتعدّى عدد الصفحات المخصّصة للصحافة الثقافيّة في جريدة "الصباح" اليوميّة صفحة واحدة، وفي معظم أعداد الصحيفة تكون منقوصة بسبب تخصيص جزء من الصفحة للإشهار والإعلانات التجاريّة. جريدة "الشروق" اليوميّة لا تُخصّص بدورها إلّا صفحة واحدة للصحافة الثقافيّة مع ملحق أدبي أسبوعي غير منتظم الصدور وأركان ثقافيّة دوريّة مصنّفة كـ"منوّعات" تجمع بين الفنّ والتراث. أمّا جريدة "لابريس" اليوميّة الناطقة باللغة الفرنسيّة، ورغم انتمائها للإعلام العمومي، فهي لم تعُد تُخصّص أكثر من صفحة واحدة للصحافة الثقافيّة، في وقت كان فيه هذا اللون الصحفي يحتلّ حيّزا مهمّا من صفحات الجريدة ويخصّص ملاحق دوريّة متنوّعة للأدب والسينما والفنّ التشكيلي والتلفزيون. كلّ ذلك ذهب اليوم أدراج الرياح.

وعموما فإنّ كلّ الصحف اليوميّة وحتى الأسبوعيّة الصادرة اليوم في تونس باتت تختصر مساحة الصحافة الثقافيّة في صفحة أو صفحتين أو ثلاث صفحات على أقصى تقدير بحجّة التقليص في عدد صفحات الجريدة نتيجة غلاء سعر الورق وعدم مردوديّة الصحافة الورقيّة، في حين أنّ أزمة الصحافة الثقافيّة تبقى أعمق من ذلك بكثير .

تراجع أسهم الثقافة

إنّ ما أدّى إلى تقلّص مساحة الصحافة الثقافيّة اليوم سواء في الصحف الخاصّة أو العموميّة هو أن صفحات الثقافة أصبحت أكثر عرضة للحذف والتأجيل نتيجة السياسات التحريريّة للمسؤولين أو المشرفين على هذه الصحف. هؤلاء يذهبون إلى أنّ صفحات الثقافة لا تهمّ القارئ وما يُصرف عليها ماديّا يمكن أن تستفيد منه أقسام أخرى كالصفحات الرياضيّة التي لديها قرّاء كثر. وبالتالي تحقّق نسبة أكبر من المبيعات، إضافة إلى تفضيل الإعلانات التجاريّة على الصفحات الثقافيّة. فحين تكون هناك إعلانات تجاريّة، يتمّ آليّا إلغاء صفحات الثقافة، وكأنّها "البهيم القصّير" وفق منطوق المثل الشعبي التونسي. أمّا الملاحق الثقافيّة فإنّها تعتبر الحلقة الأضعف لأنّها في نظر هؤلاء المسؤولين تعدّ من المضامين النخبويّة أو أنّها تستخدم للزينة ويمكن الاستغناء عنها متى أرادوا ذلك. وينقاد معظم أصحاب الصحف والمشرفين عليها غالبًا إلى مجاراة المزاج العام للمجتمع في تفاعله مع القضايا والأحداث الآنيّة، فيُغلّبون الملفّات السياسيّة على تغطية الفعاليّات الثقافيّة، كما هو الحال منذ سنوات، فضلا عن الاهتمام بالأزمات والفضائح داخل الوسط الثقافي، بلا انتباه إلى ضرورة تسليط الضوء أساسا على النشاط الثقافي والإبداع الأدبي والفنّي. وهو ما أدّى إلى انخفاض أسهم الثقافة في المجتمع التونسي والعربي عموما، إذ لا تُشكّل الصحافة الثقافيّة مرجعا مهمّا في قائمة أولويّات هذا القارئ، وفق التمثّلات المرسومة حوله.

غياب الاختصاص

في وضعها الحالي، تعاني الصحافة الثقافيّة من غياب المختصّين وكذلك ضعف المحرّرين في مجالات الثقافة والفنون بشتّى أشكالها، فضلا عن أنّ كثيرا ممّن يُعنون بتأثيث الصفحات الثقافيّة الآن يعملون في غير مهنتهم الأصليّة، نظرا إلى أنّ المؤسّسات الصحفيّة أضحت تضع صفحة الثقافة في آخر اعتباراتها. ومن الطبيعي إذن أن تتفاقم أزمة الصحافة الثقافيّة، وخاصة في ظلّ انهيار حادّ أصاب أوضاع الصحافة عموما خلال السنوات الأخيرة. كما أنّ انتشار استخدامات الإنترنت والميديا الاجتماعيّة وفي مقدّمتها شبكة "فيسبوك"، خلال السنوات الأخيرة، جعل أهميّة المجلات الثقافيّة والجرائد المطبوعة تشهد تراجعا كبيرا. فالشعراء والكُتّاب باتوا ينشرون إنتاجهم على صفحاتهم الخاصّة. وقد يُتيح لهم ذلك تحقيق نسب قراءة تزيد عن مئة ضعف ما تحقّقه لهم الطباعة الورقيّة. ومن إفرازات هذا الواقع الجديد أنّ الأديب أصبح يخرج إلى النور وهو في سنّ مبكرة، والأمثلة على هذا كثيرة.

وإذا كانت الصحف والدوريّات الورقيّة مهدّدة بالانقراض، في غضون السنوات القليلة القادمة نتيجة انتشار الصحافة الإلكترونيّة وشبكات الميديا الاجتماعيّة، فإنّ الصحافة الثقافيّة يُخيّم عليها الآن أصلا شبحُ الانقراض.

إذاعة قفصة في ذكرى تأسيسها الثلاثين

«مرايا تتكلّم» بأصوات أبناء المناجم والجريد ونفزاوة

بقلم : عبد السلام عبد العزيز

احتفلت إذاعة قفصة في نوفمبر 2021 بالذكرى الثلاثين لانبعاثها مسجّلة بصمتها في المشهد السمعي البصري على المستويين الجهوي والوطني. ذات يوم من شهر نوفمبر 1987 استفاق مستمعو الإذاعة على صوت السيد عادل شبشوب أوّل مدير لإذاعة قفصة الذي افتتح الإرسال بعد النشيد الرسمي والقرآن الكريم، مُعلنًا ميلاد محطّة إذاعيّة جديدة تنشر صوتها على موجات الأثير لتكون منارة إعلاميّة يغطي بثّها شعاع حوالي مائة وخمسين كيلومترا على موجة FM.

بداية أشغال إذاعة قفصة

عادل شبشوب أوّل مدير لإذاعة قفصة

كانت الانطلاقة بتأمين 6 ساعات من البثّ يوميّا، ثمّ 14 ساعة سنة 1998 و18 ساعة سنة 1999، ليمتدّ إرسالها منذ سنة 2015 على مدى 24 ساعة. وكلّما أضيفت ساعة بثّ جديدة رافقها حلم جديد ومسافة ودّ أكبر مع المستمعين الذين طالما حلموا بوصول أصواتهم إلى أصحاب القرار. وبذلك ساهمت إذاعة قفصة في انحسار الظل الأثيري لتكون خير متنفّس للمبدعين والفاعلين المحليّين ومرآة تعكس الواقع الجهوي وخصوصيّة إقليم التغطيّة.

أجيال متعاقبة

يشتغل بإذاعة قفصة اليوم مائة وأربعة شخصا (104) بين صحفيّين وتقنيّين ومنتجين وموظفين بالمصالح مشتركة، يعملون جميعهم من أجل تلبية حاجيات المستمعين بمحتوى إذاعي منضبط لمعايير المرفق الإعلامي العمومي.

ومهما كانت صعوبة البدايات لدى مختلف الأسلاك العاملة بالإذاعة، فإنّ حميميّة العلاقات والذكريات كانت الأجمل والمحفّز الرئيسي على البذل والعطاء بروح تنافسيّة من أجل مضمون ذي جودة.

ذكريات الإذاعة عديدة لا يمكن حصرها في صور أو شهادات، فالخزينة الإذاعيّة حبلى بنفائس الأعمال في التاريخ

استديو البث القديم

والحضارة والتراث وشتّى ألوان الإبداع.

ولنبش ما بقي في أدراج ذاكرة العاملين تجولنا في اروقة الاذاعة وكانت بداية الجولة بمحادثة قصيرة مع السيدة لمياء الزعايبي كاتبة بالادارة وهي من الأوائل الذين التحقوا بالإذاعة، أشارت وهي تومئ بيدها اليمنى «ذكريات التأسيس زاخرة بالمحطات...

وكانت ساعات العمل اليوميّة تتجاوز العشر ساعات أحيانا، إلا أنّ الإحساس الذي لا يفارقني هو أنّ الإذاعة بيتي وأسرتي الثانية... ولا أقبل كلمة سوء تقال في الإذاعة».

«كنّا نأتي قبل وقت الدوام لتناول فطور الصباح في المقهى المجاور للإذاعة»، هكذا تدخّلت السيّدة سنيّة عياشي مكلّفة بمسك حسابات الخزينة وفي قلبها حسرة على البدايات التي كانت جدّا حميميّة، وفق إفادتها، «أنا كبرت مع الاذاعة وكانت حضنا دافئا... كان العمل لساعات طويلة وفي نفس الوقت كانت هناك فرصة للترفيه والرحلات».

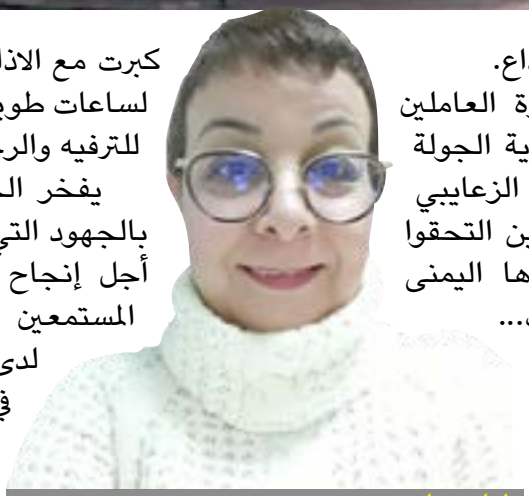

لمياء زعايبي

يفخر الجيل الأوّل من مؤسّسي إذاعة قفصة بالجهود التي قدّمها وبالتضحيات التي بذلها من أجل إنجاح المشروع وتقديم الأفضل واستمالة المستمعين ورسم هويّة إذاعة فتيّة. تراكمت لدى هذا الجيل الخبرة اللازمة في صناعة المضامين وأصبح المصدر الذي تستنير به الأجيال اللاحقة في مختلف الأسلاك العاملة في الإذاعة.

واصلنا جولتنا في رصد ارتسامات بعض المنشطّين الذين يعتبرون الجيل الجديد للإذاعة. وأمام أستوديو البثّ

محمد لسود

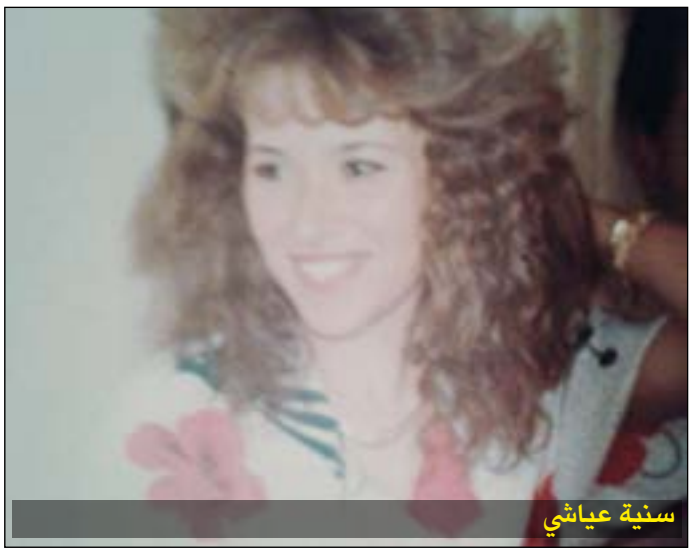

سنية عياشي

رياض دبوبي

المركزي التقينا المنتج الشاب رياض دبوبي الذي أكّد لنا أنّ جزءا من طفولته قضّاه في حرم الإذاعة. فمنذ كان عمره 13 عاما تعوّد على زيارة الإذاعة للحضور بصفته ضيفا من بين مجموعة أطفال في برنامج موجّه إلى الأطفال. واستطرد «كنّا ننشط برنامج الاطفال بتأطير من السيد محمد علي فرح الذي يعتبر أوّل من علّمني الأبجديّات الأولى للعمل الإذاعي... من وقتها كبرت الحلمة وزاد الغرام وانتقلت من الهواية إلى الاحتراف... الآن مازلت انحت مسيرتي فتنوّعت الفضاءات والبرامج التي أنتجتها من شبابيّة إلى اجتماعية وتحقيقات، مازلنا نتعلّم كل يوم».

ليس ببعيد عن أستديو البثّ الرئيسي اعترض سبيلنا الصحفي المصوّر محمد لسود بقسم الواب، وهو من الجيل الجديد الذي التحق بإذاعة قفصة، التقيناه وهو بصدد تثبيت خيارات الهاتف الجوّال قبل الانطلاق في البثّ الحيّ على صفحة الإذاعات لاحدى الفقرات الجاذبة. بالنسبة إليه كان يحمل صورة عن الإذاعة عكس ما وجده بعد الالتحاق بها، قائلا في هذا الصدد «الإذاعة فيها كواليس وعمل مضن قبل البثّ، وهو ما لا يعرفه كثير من النّاس... هناك مرحلة الإعداد والعمل الميداني والتنسيق والمونتاج، كلّ ذلك يقترن بضغط نفسي لا يحسّ به المتلقي». وحول مفهوم الإذاعة الجديدة يقول محاورنا إنّ «على الإذاعة أن تواكب التحوّلات التكنولوجيّة... هناك جيل لا يستمع اليوم للإذاعة ويجب النفاذ إليه بتثمين المضامين وإعادة بثّها على المنصّات الإلكترونية التي يعدّ الشباب من أهم روّادها».

المكاتب في الجهات.. فاتحة حلم جديد

يغطّي بثّ إذاعة قفصة مناطق الجنوب الغربي وجزءا من الوسط مع شبكة من المراسلين تعزّزت في 13 فيفري 2012 ببعث أربعة مكاتب بكلّ من القصرين وتوزر وقبلّي وسيدي بوزيد، ويعمل بها سبعة صحفيّين. وهو ما شكّل انطلاقة جديدة للإذاعة بمقتضى اتفاقيّة شراكة أبرمتها مؤسّسة الإذاعة التونسيّة ومؤسّسة «الخطاف» «Hirondelle» السويسريّة.

تعزيز الإذاعة بالمكاتب ساهم في تنويع المادّة الإذاعيّة وأتاح العمل بقاعدة الإنصاف والتوازن بين الجهات لتمتزج خصوصيّات مناطق المناجم ونفزاوة والجريد بكلّ تجليّاتها وتشكّل مشهدا بانوراميّا من شأنه أن يثري التنوّع الثقافي في بلادنا.

ولئن قامت هذه المكاتب بدورها في تغطية الجهات التي تمّ تركيزها بها فإنّ الحلم أصبح أكبر بعد أن دخلت مؤسّسة الإذاعة التونسيّة في تجربة جديدة لاستغلال هذه المكاتب، حيث تمّت الانطلاقة بمكتب القصرين وتمّ تحويله بتاريخ 13 فيفري 2020 إلى محطّة إذاعيّة محليّة مازالت في طور البثّ التجريبي.

الثانية وطنيّا في تغطية الحملات الانتخابيّة

في ذكرى الاحتفال بمرور ثلاثين سنة على انبعاثها مازالت ذكريات البدايات

المحطة المحلية بالقصرين

* تاريخ انطلاق البثّ التجريبي: 13 فيفري 2020.
* الذبذبة: 107.6
* عدد ساعات البثّ حاليا: أربع ساعات من التاسعة صباحا إلى الواحدة ظهرا.
* عدد الصحفيين القارّين: 3
* عدد المنتجين: 9 متطوّعين عن طريق اتفاقيات شراكة مع مؤسّسات عموميّة.
* شعاع التغطية: مدينة القصرين حوالي 25 كيلومترا.

ستوديو البث الجديد

تعانق العاملين في الإذاعة. وهي ذكريات تراكمت في شكل نجاحات رسمت للإذاعة طريقها نحو التألق وشدّ المستمعين بمضامين تحقّق أهداف المرفق العمومي في الأخبار والتثقيف والترفيه.

تتالت الأعوام وتتالت معها اللبنات وأصبحت إذاعة قفصة مؤسّسة لها وزنها في محيطها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتأقلمت مع مختلف المتغيّرات التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، لتكون منبرًا منفتحًا على مختلف الحساسيّات والألوان السياسيّة والفكريّة والفنيّة.

شكّلت تغطية مختلف الاستحقاقات الانتخابيّة أهمّ النجاحات المسجّلة في الإذاعة خلال العشريّة الأخيرة، حيث تجنّد جميع أبناء المؤسّسة من أجل تغطية نزيهة ومنصفة وفق معايير دوليّة في نفاذ أصوات المرشحين للقواعد الانتخابيّة.

هذه التجربة غير المسبوقة في تغطية الانتخابات دون إخلالات كانت بشهادة الملاحظين والمراقبين. ومن الشهادات التي يعتز بها العاملون في المؤسّسة تلك التي صدرت في تقرير ائتلاف أوفياء للديمقراطيّة ونزاهة الانتخابات والمعهد الوطني الديمقراطي التي صنّفت إذاعة قفصة في المرتبة الثانية وطنيّا في التغطية الإعلاميّة أثناء فترة الحملات الانتخابيّة للتشريعيّة والرئاسيّة عام 2019 بالنسبة للإعلام السمعي، وذلك بأكثر من 464 مادّة صحفيّة. كما اتّسم أداؤها بالمهنيّة والحرفيّة والتنوّع ولم تسجل أيّ خرق إعلامي وأخلاقي.

الصحفية سعاد كيلاني من مكتب قبلي في تغطية الانتخابات

تحدّيات وآفاق جديدة

رغم تعدّد النجاحات والتجارب خاصّة خلال العشريّة الأخيرة، فإنّ سقف الطموحات والرهانات في ارتفاع في ظلّ الثورة الرقميّة التي فرضت مسارين أساسيّين. فإمّا التشبّث بمنوال الإذاعة التقليديّة بفئة محدودة من المستمعين، وإمّا التعايش مع الثورة التكنولوجيّة وما تُتيحه من فرص لكسب المزيد من المستمعين وخاصّة من فئة الشباب. وهو ما يفرز نمط إنتاج إذاعي جديد يعوّل بالأساس على صحافة الهاتف الجوّال من أجل شدّ الجمهور الافتراضي على مختلف المحامل الإلكترونيّة ذات الصلة.

ولئن كان كسب رهان التكنولوجيا مرتبطا أساسا بما توفّره الدولة من إمكانيّات لوجيستيّة من ميزانية الدولة والإشهار ومبادرات أبناء المؤسّسة فإن الرهان الثاني يضع الإذاعة في منافسة شرسة مع الإعلام الخاصّ الذي يحدّد رأس المال توجّهاته، فيضع رسالة الإعلام الإذاعي في مرتبة ثانية بعد الإثارة واللهث وراء رفع نسب الاستماع بكلّ السبل. في المقابل، يبدو من المؤكّد أنّ الضامن الأوّل لكسب الرهان هوالاشتغال على الاقتراب أكثر وقدر الإمكان من الناس لإيصال أصواتهم ونقل معاناتهم، عبر العمل على صحافة القرب بمختلف أبعادها، فضلا عن إعادة تأهيل العاملين في المؤسّسة بالتدريب على التكنولوجيّات الحديثة لامتلاك جانب مهمّ من ناصية المنافسة الحتميّة...

كاريكاتير الذاكرة

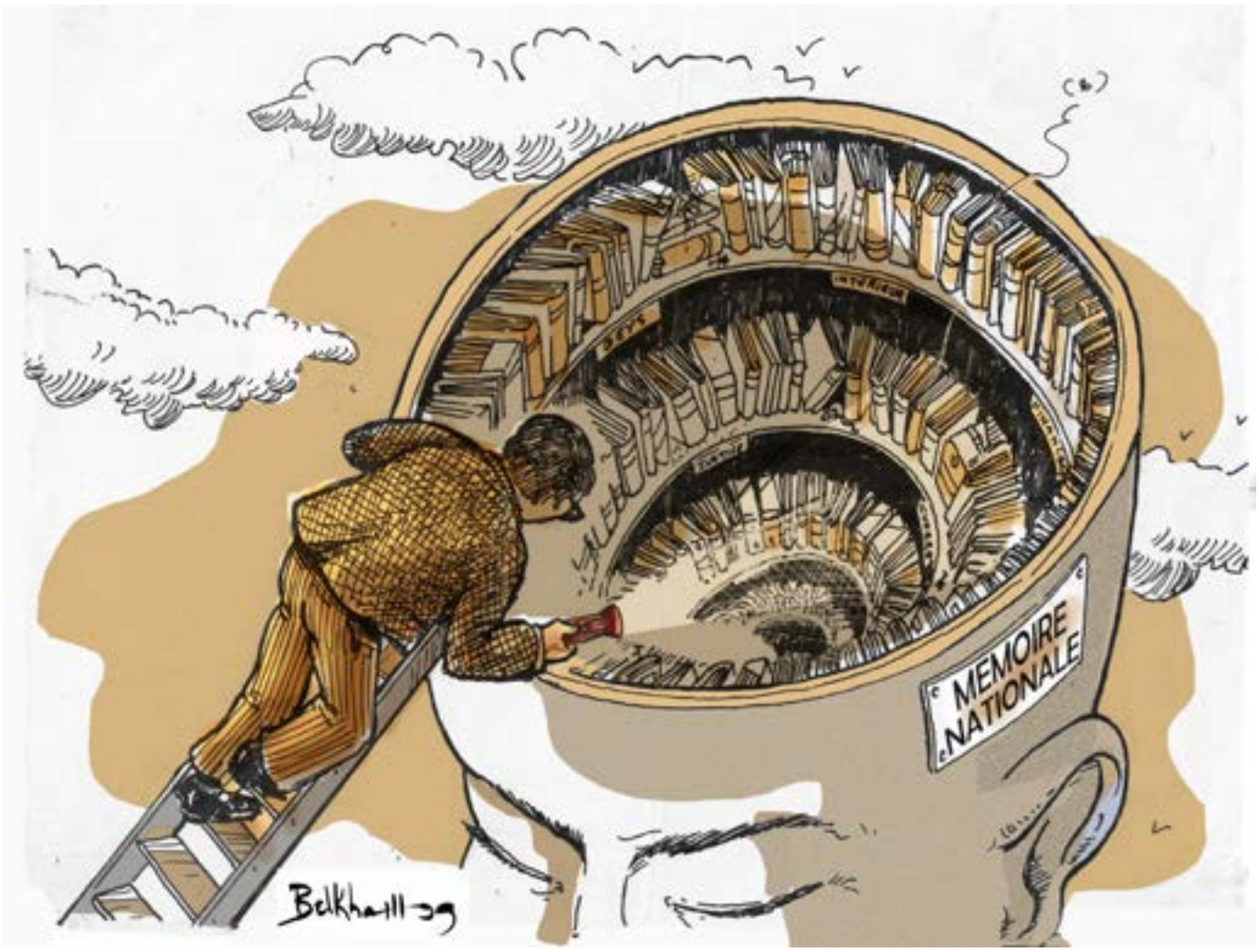

هديّة مجلة «الصحافة التونسية» عدد فيفري 2022

نشرية داخلية تصدرها جمعية الصحافيين التونسيين

الصحافي التونسي

المحتوى

- كلمة العدد : يوم الصحافة مناسبة للتقييم — ص : 3
- ليبقوا في الذاكرة — ص : 4
- للمرة الرابعة نحتفل بعيد الصحافة — ص : 4
- مشاركة جمعية الصحافيين التونسيين في المؤتمر السابع عشر للجامعة العالمية للصحافيين — ص : 5
- العميد الهادي العبيدي « للصحافي » — ص : 6
- العلاقات الاعلامية بين العرب والافارقة الى اين ؟ — ص : 8
- اجتماع عام اخباري : صيانة كرامة الصحافي — ص : 11
- الرائد التونسي بداية الصحافة في تونس — ص : 12
- امسية شعرية وتكريم للصحافيين الكتاب — ص : 13
- سؤال ملح : متى نشهد تحوير قانون الصحافة — ص : 14
- مكتب اول جمعية للصحافيين . الرابطة التونسية للصحافة — ص : 15
- اغتيال الكلمة — ص : 16
- موقف الجمعية من الاعدامات — ص : 16

هيئة تحرير النشرية

احمد بن عبد الله

حسن الجويني

خميس الكريمي

نور الدين الهلالي

البشير وارده

محمد كريمان

تنسيق : رندة عليبي

سكرتير التحرير : المنوبي المروكي

ساهم في هذا العدد :

المهدي جندوبي

عبد الكريم الحيزاوي

محمد علبي

حسن المانسي

المولدي الحبسي

نشرية داخلية تصدرها
جمعية الصحافيين التونسيين
3 نهج بلجيكا - تونس
الهاتف : 255.197

كلمة العدد

يوم الصحافة مناسبة للتقييم

منذ ان اقرت جمعية الصحافيين التونسيين مبدا الاحتفال بيوم الصحافة ، بدا مكتب الجمعية على اعطاء هذه المناسبة المكانة التي تستحقها في الحياة المهنية وعلى تطوير ، الانشطة المرتبطة بهذا الاحتفال حتى تكون مناسبة حقيقية لابراز التطور الذي شهده قطاع الاعلام والدور الذي لعبته جمعية الصحافيين التونسيين في هذا المجال من ناحية ولتقييم العمل الصحفي واستخلاص العبرة من الاحداث الاساسية التي واكبت حياة العمل الصحفي في تونس من ناحية اخرى.

فاذا كانت الساحة الصحفية تدعمت خلال السنوات الاخيرة بعناوين واقلام جات لتعطي نفسا جديدا لقطاع الاعلام حتى يقوم بدوره الاساسي في المجتمع التونسي وتكريس حق المواطن في اعلام حر موضوعي ونزيه ، فان الحياة الصحفية شهدت الى جانب ذلك العديد من التوقيف والمصادرة لا يمكن ان تتماشى وتطلعات الصحافي التونسي في تثبيت حرية الراي والتعبير. وقد جات هذه الممارسة تكريسا لفصول يتضمنها قانون الصحافة الذي اجمعت عديد الاطراف على صبغته الزجرية وعلى ضرورة اعادة النظر فيه بما يخدم مصلحة القطاع والتوق الوطني نحو الانفتاح.

وبهذه المناسبة التي تحتفل فيها العائلة الصحافية بذكرى صدور اول صحيفة تونسية باللغة العربية (الرائد التونسي) يتاكد الامل في انجاز هذه المهمة قصد تنمية القطاع ، وذلك الى جانب تحقيق اهداف اخرى لا تقل اهمية عن ضرورة تنقيح قانون الصحافة ، مثل حماية الصحافي التونسي وصيانة كرامته وتمكينه من الظروف المعنوية والمادية اللازمة حتى يقوم بعمله على احسن الوجوه.

ويمكن ان تلعب جمعية الصحافيين التونسيين في هذا الاطار دورا ايجابيا اذا تظافرت جهود مخرطيها في اتجاه تثبيت استقلاليتها وتدعيم تمثيلها وتسييرها الديمقراطي.

لكي لا تتسامم... ليبقوا في ذاكرتنا اردنا هذه السنة انجاز الوعد من وعودنا التي قطعناها على انفسنا في تنظيم هذه المسابقة تخليدا لذكرى زملاء افتقدناهم وهم في اوج العطاء ... تخليدا لذكرى محمد قاسم المسدي وخالد النجار وفيصل بن فضل وفوزي الغزي ثم التحق بهم الزميل حنا مقبل الذي فاجانا موته مثلما فاجانا موتهم. التحق بهم حنا مقتولا لا في حادث سيارة مثل جلهم بل مقتولا بايدي من تواطؤوا مع الصهاينة فكان ان اضفنا اسمه الى القائمة. وكانت جو لكن في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وفي التصوير.

وهذه اول تجربة بهذا الحجم من جمعية الصحافيين نريد لها الاستمرار هذه هي اول تجربة يمكن ان نخطئ فيها كما يمكن ان نصيب مع التاكيد على اننا بذلنا قصارى جهدنا لتنجح ونحن نطلب تفهمكم لمساعدتنا على انجاح مثلها من كل سنة ولما لا ؟ لانجاح تجارب اخرى مماثلة كذلك !

المرة الرابعة: نحتفل بعيد الصحافة

هذه هي المرة الرابعة التي يحتفل فيها الصحافيون التونسيون بعيد الصحافة الذي يوافق صدور « الرائد التونسي » اول جريدة تونسية.

وقد بدا الاحتفال بهذا العيد بصورة محتشمة حيث وقع خلال السنة الاولى تكريم الزميل الهادي العبيدي لحضور السيد المنصف الشنوفي مدير معهد الصحافة.

اما احتفالنا السنة الثانية بهذا العيد فقد اقترن بتوقيف عدد من الصحف وحرمان زملاء من مورد رزقهم اذ كان الاحتفال مخصصا لدراسة قانون الصحافة.

وكان الاحتفال الثالث سنة 1983 حيث انتظم حفل ساهر بمنزل سيدي الظريف حظره عدد هام من زملاء واصدقاء المهنة.

وهذه المرة الرابعة اردنا ان يكون احتفالنا بارزا من خلال نشريتنا « الصحافي التونسي » التي نصدرها في عدد ممتاز يليق وكيل تواضع بهذا الحدث.

ربما يكون هذا العدد حافزا لنا لتطوير النشرية الى مجلة ... ولكن تحقيق هذا الهدف يتوقف عليكم فهو يتطلب مساعدة كل الزملاء لانجاح هذه التجربة الفريدة من نوعها في العالم العربي.

مشاركة جمعية الصحافيين التونسيين في المؤتمر السابع عشر للجامعة العالمية للصحافيين

انعقد المؤتمر السابع عشر للجامعة العالمية للصحافيين من الرابع الى الثامن من شهر جوان 1984 بمدينة ايدنبرة بانقلترا وقد شاركت جمعية الصحافيين في هذا المؤتمر بثلاثة اعضاء من المكتب : حسن المانسي وآمنة صولة وبوبكر الصغير.

وتضمن جدول اعمال هذا المؤتمر بالخصوص مناقشة تقرير الامين العام للجامعة وتكوين اللجان المختصة لبحث عدد من المسائل منها حرية الاعلام والتعبير والامور المالية للجامعة وبرنامج نشاطها بالنسبة للفترة المقبلة والاطر القانونية للمنظمة...

وقد تدخلت جمعية الصحافيين التونسيين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة ، كان لها وقع ايجابي لدى العديد من الوفود المشاركة التي اقرت ان مشاركة تونس في اشغال الجامعة العالمية للصحافيين ادخلت لغة وتصورا جديدين لاعمال المنظمة وطرق عملها ومناقشاتها.

واثر الجلسة الافتتاحية تشكلت اربع لجان عمل تهتم الاولى بالناحية المالية للمنظمة ومساهمات البلدان الاعضاء ، اما الثانية فقد عهد لها ببحث النواحي القانونية والاطر المسيرة للجامعة ، في حين اهتمت اللجنة الثالثة ببرنامج عمل المنظمة للفترة الفاصلة بين 1984 و 1986 اما اللجنة الرابعة فقد كان من نصيبها بحث الوضع العام لحرية الصحافة في عدد من البلدان مثل افريقيا الجنوبية ، والبيرو وكوريا الجنوبية وبولونيا وتركيا والاراضي العربية المحتلة.

وكان لمشاركة جمعية الصحافيين التونسيين في هذه اللجان نتائج ايجابية حيث تمكن من تفادي انضمام الزائير للجامعة في الوقت الذي كانت بعض الاطراف تسعى لتحقيق هذا الانضمام لتمكين الزائير من تمثيل افريقيا في مكتب الجامعة خلفا لتونس ، وذلك بالنظر للعلاقات الحسنة بين الزايير واسرائيل.

كما تمكنت الجمعية من الحصول على امتياز يجعلها تساهم بنسبة 25 في المائة نقط من جملة مساهمتها الكلية في الجامعة اضافة الى سقوط حق هذه الاخيرة فيما تخلد بذمة الجمعية من ديون قديمة.

وعلى مستوى اللجنة الثالثة تمكنت جمعية الصحافيين من ادخال حركية حقيقية في اتجاه صحافيي العالم الثالث وضرورة اتجاه الجامعة العالمية للصحافيين نحو تمثيل حقيقي لطموحات هؤلاء الصحافيين، وذلك بتحقيق نشاط يستجيب لطلبات الاعلاميين في البلدان السائرة في طريق النمو.

وفي هذا الاطار تقدمت الجمعية بورقة عمل تتضمن مجموعة من الانشطة لها صلة برسكلة الصحافيين في العالم الثالث ، وقد اكدت الجمعية بهذه المناسبة ان هذه الانشطة من شانها ان تكرس الاستعدادات التي عبرت عنها الجامعة العالمية والمتعلقة بالدفاع عن حرية الصحافة وحماية العمل الصحفي في كل بلدان العالم الثالث.

اما مشاركة الجمعية في اشغال اللجنة الرابعة فقد مكنتها من تفادي المصادقة على مشروعي لائحتين تؤكدان على ضرورة الدفاع عن حقوق الصحافي ، الاسرائيلي ، الى جانب الصحافي العربي لما في ذلك من تكريس لواقع سياسي وعسكري.

وتمكنت الجمعية في هذا الصدد من تركيز المناقشات على وضع الصحافيين الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة ، وكذلك من التاكيد على ضرورة ارسال لجنة تقضي حول الوضع الذي يعيشه هؤلاء الزملاء على ان تعتبر الجامعة العالمية للصحافيين هذه المهمة من اوكد واجباتها وان تقوم بها قبل موفى السنة الحالية.

وفي نفس الموضوع قامت جمعية الصحافيين التونسيين بتوزيع وثيقة فلسطينية وذلك خلال جلسة عامة.

ومن ناحية اخرى فقد حافظت الجمعية على منصبها في مكتب الجامعة العالمية حيث انتخبت مرشحة الجمعية آمنة صولة في منصب المستشار الجهوي لافريقيا كما تم تعيين الزميل بوبكر الصغير لتمثيل الجمعية في المكتب التنفيذي للجامعة.

الصحفي الهادي العبيدي
شروط امتهان الصحافة المستوى الثقافي والهواية والعقلية المتحررة

عند اجتماع لجنة التحرير لضبط تصورها لهذا العدد من « الصحافي » قررت ان تصدره لمواضيع تهتم بالحدث الذي نعيشه وهو يوم الصحافي ، ودن ضمن هذه المواضيع اجراء احاديث مع شخصيات صحفية بارزة واول اسم ذكر من هذه الشخصيات هو اسم الهادي العبيدي لماذا الهادي العبيدي ؟ اخترناه لانه بحكم سنه وتجربته عميد وقيدوم الصحافيين على الاطلاق ثم ان اختيارنا يستجيب لخطة وضعناها في برامجنا الانتخابية وهي تكريم الصحافيين الذين قدموا عطاءات وتميزوا بغزارة انتاجهم الصحفي .. ولا نعتقد ان احدا ينازع في امر الهادي العبيدي ساهم بقلمه وقدم تضحيات جسام في بناء الصحافة والعمل الصحفي.

على هذا الراي تكلفت بالاتصال بسي الهادي ونعلا زرته في بيته فرحب بي زميلا وتلميذا وصحافيا.

في بيته : وجدته طريح الفراش لا يقوى على القيام اذ كان يشكو الى جانب مرض السكر وفقدان البصر من وجع الساقين حرمه متعة النزول من الفراش طيلة الوقت الذي تضيئه عنده كان مستلقيا على ظهره في مراشه الى جانب جهاز التلفون. وفي اللحظات الاولى من اتصالي به اشفقت عليه من هذه الغرفة المظلمة من هذا السجن وهو ـ رهين المحبسين ـ لكن ما خفف من اشفاقي هو جهاز الهاتف الذي رن مرتين مدة زيارتي القصيرة له : في المرة الاولى طلبه الصديق احمد جليد من المكتبة الوطنية ليسأله عن بعض المقالات التي كان يكتبها سي الهادي ولا يوقعها وهي كثيرة لجمعها وعرضها بمناسبة حفل التكريم الذي قررت بلدية العاصمة اقامته على شرف سي الهادي وفي المرة الثانية ابلغه المتكلم ان لديه رسالة باسم سي الهادي تتضمن دعوة لحضور حفل التكريم الذي اقامه السيد محمد مزالي على شرف اسرة الصحافة الحزبية بمناسبة خمسينية جريدة العمل ... هاتان المكالمتان خففتا من اشفاقي عليه اذ شعرت ان المحيط خارج ذلك السجن لم ينس سي الهادي بل هو على اتصال دائم به يخفف عليه على الاقل شعوره بالعزلة.

بعد السؤال عن الحال والاحوال والاسرة والمهنة دار الحديث بيننا حديث الصديق دون مقدمات او ترتيب.. استعرضنا معا ذكريات الماضي وتبادلنا الراي في الصحافة او المهنة او السياسة ورجالها والبلاد وواقعها وتطورها.. وكنت انصت اليه اكثر مما ابدي معه اراء حتى احاول ان اخرج من الافكار يمكن كتابتها في هذا المقال.

ابرز ما سمعت عنه تعريفه للصحافي ، قال يجب ان تتوفر في الصحافي شروط دنيا ثلاثة .

1) مستوى تعليمي مرموق

2) شعور الحب والميل لمهنته وان لا يعتبر مهنته مورد رزق فحسب لان موارد الرزق متعددة يستطيع الانسان ان يبحث عنها خارج هذا الميدان اذا كان لا يحب مهنته

3) المتحرر في عقليته ولا يقبل ان يكون عنصر تنفيذ.

العبـــرة مـن المـاضـي :

الحديث مع الهـادي لا يمكن ان يخلو مع ذكرياته في جريدة الصباح وهي ذكريات سمعتها منه مرارا وتعـز عليه بل وكاني به يعتبرها عاملا من عوامل التشبـث بالحياة ... رغم انه اصدر قبل الصباح جريدة السريـع وشارك في عدة صحف قبلها.

ما هو الصحـافـي ؟

يقول سي الهـادي : ان « الصباح » اوجدتها وحدي كانت انذاك الظروف صعبة وكنت اجابه كل الصعـاب مفردي فلا السيد الحبيـب الشطـي ولا السيد الحبيب شيـخ روحه كانا يوليانها اهتمامهما بل كنت بمفردي اتخبط لاصدارها واكتب كلمة الصباح وركن صباح الخير وكل ما فيها وما زال في صعوبـة الاوضـاع انـذاك هو الحوادث التي كانت تشهدها البلاد والتني الذي تعرض له الجميع وقد بقيت اعاني بمفردي من الرقابة الفرنسية ومجابهتهـا.

لقد بنيت جريـدة الصبـاح حجرا حجرا واعتبرهـا « متـاعي » بنيتهـا حجرا انطلاقا من المحررين الـى الطباعين الى الفنيين الى .. الى .. وكان املي دائما ان اصنع بيتا كبيرا على نطاق شمال افريقيا (المغـرب العربـي الكبيـر) والصعوبة الثانية التي اقتحمتهـا ونجحت فيها هو ان اتمكـن من اصدار جريدة يوميـة صباحية لاول مرة في تونس ، ذلك انه لم تكن هنـاك الا الزهر والنهكة وكانتا تصدران حوالي الساعة الثانية او الثالثة بعد الظهر يوميا اذن فقد كانتالتجربة التـي خضتها صعبة بحيث منذ ان اصدرنا العدد الاول اصبح العاملون نياما وبدلنا نبحث عنهم لاعداد العدد الثاني.

وما اتذكره هو انه كلما وقعت احداث في تونس ابقى وحدي اعاني ذلك ان الذين يسجنون يرتاحون في السجن اما انا فكنت ابقى خارج السجن بمفردي وكان علي ان اواصل اصدار الصباح بمفردي.

ولا انسى ان اذكر حقيقة قد تكون تجهلها الاجيال الجديدة وهي ان مؤسس الصباح لم يكن الحبيب شيخ روحـه بل الحزب الدستوري فقد صدرت لكي تكـون لسان الحزب الدستوري .

ورغم ان الصحافة لم تكـن انذاك مهنة بل هوايـة - فحسب فقد نجحنا في المحافظـة على اصدار الصبـاح يوميا وفي الصباح ، ولم تنجح محاولة اخرى كالتـي قام بها الاستـاذ عبـد العزيـز الشابـي الذي اصـدر لسان العرب في البداية اسبوعية وحاول ان يجعلها يومية صباحية لكن تعذر عليه ذلك.

يضاف الى هذا كله هو انه لم تكن هناك وكالات انباء ومصادر اعلام مثل ما هو موجود اليوم فالمسـؤول على الجريدة كان يتحمل كتابتها من الفها الى يائها.

فحتى جريدة الزهرة التي كانت يومية كان يقوم فيها المرحوم الصادق بن حمـزة يوميا بترجمة ما في جريدة « ديبـاش » من اخبار ومواضيع بحيث ان القارئ التونسي لا يطلع على الاخبار الا بعد 24 ساعـة مـن صدورها .. اما بالنسبة للاخبار الداخلية فلم يكن هناك نشاط يذكر وكذلك جريدة النهضـة وان كانت احسـن مستوى من الزهرة. وفي هذا الوضع حاولت ان احدث اركانا جديدة يومية فاحدثت صفحات ادبية ورياضية.. ونوعت التبويب وبذلك استطعت ان اجعل من جريـدة الصباح يومية صباحيـة.

.. والوضـع الحالـي :

طلبت من سي الهادي او عـم الهادي (كما يحلو لنا ان نسميه) ان نقارن بين الوضع الذي انشا فيه جريدته والوضع الراهن الذي يواكبه عن كثب قال : « حاليا ثمة تطور حسن وثمة كذلك نقص بالنسبة للماضي التطور الحسن يتمثل في انه اصبح يوجد على الساحة صحافيون يمتهنون الصحافة في حين انه في الماضي لم يكن هناك الا هواة او كتاب ويتمثل ايضا في ثراء المادة الصحفية وتنوعها وتعدد مجالات الكتابة ، وبخصوص النقص قال ان مستوى الكتابة الصحفية انخفض عما كان عليه في الماضي فقد كانت هناك في الماضي رصانة وكتابات ذات قيمة ومستوى رفيـع.

ونظرت في ساعتي فوجـدت ان المغرب على وشـك الاذان فودعته شاكرا لكنه ختم حديثي بشكر اقوى وقال اني اعتبر هذا اللقـاء تكريم من جمعيـة الصحافيين اشكرها عليه لان قناعتـي واضحـة في ان حديثي هـذا لا يغير من الامـر شيئـا.

احـمـد بـن عبـد الله

العلاقات الاعلامية بين العرب والأفارقة ... إلى أين ؟

عندما نتطرق الى العلاقات الاعلامية بين العرب والافارقة فمن منظور قنوات الاتصال متعددة الاشكال الموجودة بين الدول الافريقية والعربية والتي تسمح بتدفق الاخبار بين هاتين المجموعتين وتقدم لشعوب هذه البلدان المضمون الاعلامي الذي يمكنها من التعرف على مشاغل ومشاكل واوضاع بعضها البعض ومن ادراك واقعها وتحسس مطامحها على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تمكنها من الاطلاع على الواقع الحضاري وعلى مميزات وخصوصيات هذه الشعوب وعلى جهودها من اجل الخلاص من التبعية الاقتصادية والهيمنة الثقافية وتحقيق النماء والانعتاق لشعوبها.

ويقف وراء ادوات الاتصال هذه الصحافيون والاتصاليون الذين يتولون مهمة الاعلام في اشكاله المكتوبة والمسموعة والمرئية وكذلك الاجهزة والمؤسسات التي يعملون بها والاطر التي يتحركون داخلها ويعبؤون من خلالها. فاذا كان دور الاستعمار ان قطع قنوات الاتصال التقليدية وفرض على البلاد العربية والافريقية شبه عزلة لاضعافها واستغلالها فماذا صنعت الدول والشعوب والمنظمات والتنظيمات من اجل كسر العزلة الاعلامية بعد استقلالها. ماذا تحقق من مواجهة التحديات التي يفرضها الاعلام الغربي من خلال وسائل اعلامه المتطورة: وكالات الانباء العالمية ، الاذاعات الموجهة الاقمار الصناعية الخ ... ؟

وكالة الانباء ـ بانا ـ

تقرر بعث وكالة انباء افريقية سنة 1963 اي انبعاث منظمة الوحدة الافريقية وبقي هذا القرار كالحلم ينتظر التحقيق ويراود المسؤولين الافارقة والاعلاميين بصفة خاصة.

واخيرا بدات وكالة الانباء الافريقية ارسالها في الخامس والعشرين من مايو 1983 من دكار العاصمة السينغالية. وتهدف هذه الوكالة الى كسر احتكار وكالات الانباء العالمية في القارة.

وتتمثل مهمتها في تلقي الانباء الصادرة عن الوكالات الوطنية الافريقية واعادة ارسالها دون تغيير كما تقوم ببث الاخبار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يتم اعدادها في مقر الوكالة بداكار.

وتقوم « بانا » بارسال انبائها حاليا باللغتين الانقليزية والفرنسية.

وقد تلقت « بانا » مساعدات مالية من اليونسكو على تدريب الاطارات اللازمة ، وتعتبر « بانا » مؤسسة متخصصة من مؤسسات منظمة الوحدة الافريقية.

واذا استغرق بعث الوكالة كل هذا الوقت فلانه كان من الضروري تجاوز عقبة رئيسية وهي : كيف يتم تشكيل وكالة انباء واحدة بين دول تفرق بينها الخلافات الايديولوجية.

وقد تم حل هذه المشكلة عن طريق اتخاذ قرار بان تعيد الوكالة الافريقية ارسال التقارير التي تزودها بها الوكالات الوطنية في كل بلد دون اجراء اي تغيير ، وهذا يعني ان الاخبار تعكس اساسا تفكير الحكومات لكنه لا بد ان يقع تجاوز هذه المسالة باعتبار ان المهم هو ان تبدا حركة تبادل الانباء.

ان "وكالة الافريقية لم تحضى حتى اليوم الا بانضمام 28 دولة افريقية آخرها ناميبيا والكونغو.

ثم ان هناك عددا من البلدان الافريقية لا تملك وكالات انباء وطنية مثل غينيا ـ والنيجر ورواندا وهي لذلك تقتصر على ابلاغ الانباء للوكالة الافريقية ولا تستقبل نشرتها.

والوكالة الافريقية تعمل بفضل مساهمات الدول الافريقية الا ان هذه المساهمات كثيرا ما تعجز الدول على تقديمها بسبب ظروفها الصعبة. وهذا الوضع لابد ان ينعكس على واقع الوكالة التي تعد حاليا صحافيين محترفين قارين من جراء انتقارها للتمويلات ـ كما انها مضطرة الى تسديد اجور العاملين بها يوما بعد يوم ، وهم لا يتمتعون حاليا باية ضمانات في الشغل او بعده. وقد اضطرت الوكالة الافريقية الى الاستغناء عن مراكز الارسال الفرعية ـ المقررة مبدئيا في لاغوس وكنشاسا ولوساكا والخرطوم وطرابلس ـ لتعويضها بصيغة ثانية تتمثل في تقوية اجهزة البث في داكار بحيث يمكن التقاطها في كافة البلاد الافريقية بعدما يتم تزويد الوكالات الوطنية باجهزة الالتقاط اللازمة. وسيتم ذلك في 29 بلدا عن طريق صندوق بلدان الخليج لمساعدة وكالات الامم المتحدة.

وتبث الوكالة بين 8 آلاف و 18 الف كلمة يوميا بلغتيها الانقليزية والفرنسية.

وستبدا الوكالة في اعداد تحقيقات صحفية تخصص اساسا لعرض نضال افريقيا في مجال التغلب على التخلف. كما ستقوم الوكالة بتوزيع اخبارها خارج افريقيا عبر وكالات انباء عدم الانحياز او ارسال تقاريرها الى مقر الامم المتحدة في نيويورك.

اتحاد الصحافيين الافارقة :

انعقد المؤتمر التاسيسي لاتحاد الصحافيين الافارقة في كنشاسا العاصمة الزائيرية في نوفمبر 1974. وقد بقي هذا الهيكل ـ الذي انبثق عن ارادة صادقة لجمع كلمة الصحافيين الافريقيين ـ جسدا بلا روح وعانقته الصعوبات المادية وافتقاره الى مقر رسمي عن القيام باي نشاط يذكر طوال سنوات عديدة باستثناء بعض المشاركات في مؤتمرات او ندوات عالمية او اقليمية.

ثم كان المؤتمر الثاني لهذا الاتحاد في نوفمبر 1982 بالقاهرة الذي حضره عدد هام من ممثلي النقابات والاتحادات والجمعيات الصحفية الافريقية ، وكان بمثابة مؤتمر الانطلاقة وبداية التحرك الفعلي لهذا الاتحاد الذي اختار مقره المؤقت القاهرة.

وقد وضع الاتحاد الافريقي للصحافيين خطة للتحرك تقصد انجاز الدور الذي طرحه على نفسه والمتمثل بالخصوص في القيام بعدة انشطة لفائدة الصحافيين الافارقة ومن اهمها الدورات التكوينية ـ وقد عقد اولاها في مارس 1983 بالقاهرة كما يعتزم الاتحاد القيام بدورتين تكوينيتين في غضون الاشهر القريبة القادمة في كل من كينيا ومصر ـ بالتعاون مع منظمة اليونسكو التي عبرت عن استعدادها لدعم الاتحاد الافريقي على اساس برنامج عمل. وقد تمكن الاتحاد في غضون السنة الاولى التي عقد ت ه مؤتمره الثاني من اعداد بطاقات انتماء للاتحاد بدا توزيعها على مستوى النقابات الاعضاء ـ كما اصدر الاتحاد نشرية « الصحفي الافريقي » في ثلاث لغات الانقليزية والعربية والفرنسية وهي في عددها السابع.

وبايجاز فان اتحاد الصحافيين الافارقة عرف ديناميكية جديدة ستقضي لا محالة الى اعطائه الدفع اللازم ليكون في مستوى تطلعات الصحافيين الافارقة وليلعب الدور الذي رسمه لنفسه في دستوره.

الحوار العربي الافريقي للصحافيين :

لقد بدات محاولات التقارب والحوار بين الصحافيين العرب والافارقة مباشرة بعد نشوء الاتحاد الافريقي وبالذات سنة 1976 في القاهرة على هامش الاجتماع الثاني للهيئة المديرة لاتحاد الصحافيين الافريقيين ـ وتم انذاك الاتفاق على اجراء اول لقاء عربي ـ افريقي للصحافيين بالسنغال سنة 1977 لكن هذه المحاولة اجهضت لاسباب مادية بحتة. وقد استطاع الصحافيون العرب والافارقة الاتصال لاول مرة في تونس في ماي 1981 في اطار ما سمي « بالحوار العربي الافريقي للصحافيين » وتواصل من 4 الى 6 ماي.

وقد بادر الى تنظيم هذا اللقاء، ووفر له الاسباب المادية والجهد المعنوي لاتحاد الصحافيين العرب ، وان لم يسجل هذا اللقاء نجاحا كبيرا فقد حقق املا يشترك فيه الصحافيون العرب والافارقة ومكنهم من طرح عدة مسائل تهم المهنة والحريات والاوضاع في عدة بلدان عربية وافريقية كما وفق الى وضع عدة توجهات تبقى رهينة التنفيذ والمتابعة ومن اهمها :

ـ العمل على عقد اتفاقات تعاون بين المنظمات والمؤسسات الاعلامية العربية والافريقية.
ـ تشكيل لجنة تنسيق دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات الندوة وتوصياتها.

ـ التنسيق والتعاون المشترك في المجالات الصحفية والاعلامية الدولية والاقليمية والثنائية. اما على مستوى الحريات الصحفية فقد افضى الحوار الى ان :

ـ الصحافة من غير حرية وغير دفاع عن الحرية تبقى مجرد قصاصات من ورق لا قيمة لها.

وحرية الصحافة ليست الا مظهرا من مظاهر حرية الراي والتعبير وهي جزء من الحريات الديمقراطية التي تناضل الجماهير من اجلها.

ولما كانت حرية الصحافة والحق في الاتصال والاعلام وحرية التنظيم النقابي لا زالت مكبلة بقيود تشريعية ومن خلال ممارسات ادارية ومعوقات عديدة تجعل من امكانية قيام صحافة حرة ملتزمة تخدم الشعوب الافريقية امرا يحتاج الى مزيد من النضال من اجل :

ـ دعم الحريات الصحفية والنضال المشترك لتوفير ضماناتها عن طريق التشريعات التقدمية المتطورة والممارسات السليمة.

ـ تبادل المعلومات بخصوص الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الصحفية في الوطن العربي والقارة الافريقية والابلاغ عن ذلك فور وقوعه للتضامن والدفاع لدرئه.

ـ توفير امكانيات الدفاع عن الصحافيين الذين يتعرضون للاعتقال او الاحتجاز.
ـ التنسيق في المحافل الدولية للدفاع عن قضايا الحريات الصحفية ودعمها.

ـ النضال الدائم من اجل ضمان حرية التنظيم النقابي ومقاومة كل الضغوط او محاولة تزييف ارادة الصحافيين.

كما تضمنت التوصيات بنودا خاصة بالتدريب والتاهيل وبتبادل الوفود الصحفية للتعارف والتدريب بالمراكز العربية والافريقية وكذلك العمل على عقد مدد من الندوات المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي قصد تعميق الحوار وتجسيم التعاون.

واليوم ، وفي صلب العمل من اجل اقامة نظام اعلامي عالمي جديد تسعى الدول العربية والافريقية الى تدارك التاخر الحاصل فيها وبينها في المجال الاعلامي.

وما بعث مشروع القمر الاصطناعي العربي (عربسات) الذي سينطلق في غضون السنة الجارية وكذلك مشروع بعث القمر الاصطناعي الافريقي (افروسات) الذي ينتظر ان يرى النور بعد بضع سنوات الى جانب بعث المعهد الاقليمي للاعلامية والتقنيات المتصلة بها ـ في تونس ـ وهو المعهد الذي يتولى اشغال البحث والتكوين والنهوض باللغات العربية والافريقية والشرقية في مجال الاعلامية والمركز الافريقي لرسكلة الصحافيين سوى خطوات تقطع اليوم في سبيل كسر العزلة الاعلامية وايجاد الهياكل والاطارات الضرورية للتحكم في التكنولوجيا وتحقيق الاستقلالية الحقيقية في ميدان له وزنه الكبير في نحت مستقبل افريقيا والبلدان العربية.

المولدي الحبشي

اجتماع عام إخباري: صيانة كرامة الصحافي

عقدت جمعية الصحافيين التونسيين مساء الجمعة 15 جوان الماضي اجتماعا عاما اخباريا ، وهو الاجتماع العام الثاني منذ انتخاب المكتب الجديد للجمعية في مارس الماضي.

وتضمن جدول اعمال الاجتماع عدد من النقاط تتعلق بعلاقة جمعية الصحافيين التونسيين بالجامعة العالمية للصحافيين (FIJ) خاصة بعد انعقاد مؤتمرها السابع عشر والذي شاركت فيه الجمعية ، وبالدور المناط بعهدة الجمعية في المحافظة على حرمة مقرها وكرامة الصحافيين ثم تحرك جمعية الصحافيين التونسيين على الصعيد الوطني فيما يخص الاحكام الصادرة في قضيتي السبخة واريانة لطلب العفو الرئاسي على الشبان المحكوم عليهم بالاعدام.

ففي خصوص النقطة الاولى واثر الحوار الذي دار بين الحاضرين وقع الاتفاق على اعداد ملفات شاملة عن المنضمتين العالميتين (FIJ و OIJ) لتمكين الزملاء من التعرف على خصوصيات كل منهما وتقرير الانتماء النهائي للجمعية. وفيما يتعلق بمقررات المؤتمر السابع عشر للجامعة العالمية للصحافيين (انظر المقال المتعلق بهذا المؤتمر) وخاصة المطالبة بعقد اجتماع مكتب الجامعة في القدس المحتلة ، فقد عبر الصحافيون عن الحاضرون الى رئيس الجمهورية في هذا الصدد عن رفضهم لهذا القرار باعتباره موقفا سياسيا، وتم الاتفاق على توجيه رسائل الى ادارة الجامعة والمنخرطين فيها بطلب اجتماع استثنائي للمكتب قصد اعادة النظر في هذا القرار الذي من شانه ان يجعل جمعية الصحافيين التونسيين تعيد النظر في انتمائها للجامعة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فقد اكد الصحافيون مجددا على ضرورة العمل من اجل تكريس احترام مقر جمعية الصحافيين التونسيين وصيانة حرمته ، لما في ذلك من صيانة لكرامة المنخرطين ، وكذلك من اجل انهاء الترتيب الادارية الرامية الى تنظيم سير النادي.

وبخصوص النقطة الاخيرة فقد تم اعلام الصحافيين بالمساعي التي قام بها مكتب الجمعية سواء بصفة فردية او بالاشتراك مع الاتحاد العام التونسي للشغل وعدد من المنظمات المهنية والانسانية لطلب العفو الرئاسي على الشبان المحكوم عليهم بالاعدام اثر احداث حانفي.

Producteurs, commerçants :
Votre marque,
c'est votre clientèle.
Protégez-la !

En la déposant au Département de la Propriété Industrielle et du Transfert de Technologie.

(I.N.NOR.P.I., 10 bis, Rue Ibn El Jazzar, Lafayette, Tunis).

Les marques déposées sont publiées dans « Muwassafat », le mensuel de la Normalisation de la métrologie et de la propriété industrielle.

الرائد التونسي

بداية الصحافة في تونس

لئن كانت هناك شكوك تحوم حول تاريخ صدور الصحف الاولى في تونس خلال القرن التاسع عشر وبالتدقيق في النصف الثاني من هذا القرن الذي تميز باشتداد التنافس بين القوتين الاستعماريتين فرنسا وايطاليا من اجل اخضاع تونس لنفوذهما بعد ان فرغت فرنسا من بسط نفوذها على كامل التراب الجزائري فان كل الباحثين في هذا الميدان يجمعون على ان صحيفة (الرائد التونسي) التي صدر اول عدد منها يوم 2 جويلية 1860 وما زالت تصدر حتى اليوم هي اول صحيفة تونسية ورابع صحيفة عربية منتظمة.

ولم يكن لصحيفة « الرائد التونسي » ان ترى النور لولا تأسيس المطبعة الرسمية (6 جانفي 1860) التي اوكلت اليها مهمة « طبع الاخبار والوقائع والكتب »

وكلف الباي الجنرال حسين عندئذ رئيسا للمجلس البلدي بتونس ثم تولى تسيير المطبعة الرسمية وصحيفتها « الرائد التونسي » محمد بيرم الخامس بداية من 1874 وذلك بعد ان تعطلت بسبب الازمة المالية وثورة علي بن غذاهم واصبحت صحيفة الرائد بعد ان تم تنظيم المطبعة وسد عجزها المالي تصدر كل يوم اربعاء . ولعبت صحيفة « الرائد التونسي » في فترة الوزير الاكبر خير الدين دور صحيفة راي فصدر بها بقلم الشيخ محمود قابادو وخير الدين نفسه والشيخ احمد اورتاني وحسن لازوغلي ومحمد السنوسي ما عرف بالمقال الملتزم والمقالات الادبية. لكن تسرب النفوذ الاستعماري الفرنسي ثم انتصاب الحماية في 1881 وانتهاء فترة المصلح العمل الصحفي الصحيح في صلب الرائد التونسي فقد ازيحت ابرز العناصر العاملة بالصحيفة واصبحت (الرائد التونسي) مختصة في نشر النصوص القانونية والاعلانات دون سواها.

وفي 27 جانفي 1883 صدرت اول ترجمة للرائد التونسي باللغة الفرنسية وطبعت في مطبعة سابي وكتب محمود قابادو في صحيفة الرائد التونسي ما يلي :

يا طالبا للخبر الصادق
انعم بهذا الرائد الفائق
يأتيك بالاخبار من نفسها
منتخبا للفائد الفائق

******

روض من الاداب ازهاره
تحسن للناظر والناشق

******

زان به الخضراء مالكها
دامت به تحمى من الطارق

******

يفصح عن فحواه تاريخه
انبا بخير رائد الصادق

******

وخلال الفترة التي سبقت انتصاب الحماية في تونس تكثف النشاط الصحفي للايطاليين بعد ان بدات تتجلى حقيقة نوايا فرنسا واطماعها في تونس فاصدروا في 1880 صحيفة (المستقبل) التي كانت جهاز دعاية للحكومة الايطالية ثم (لاسونينيلا) ونيوفا كرتاجيني وغيرها من الصحف التي كانت تطبع في الخفاء في نطاق المزاعم الايطالية بان تونس تقع ضمن منطقة نفوذ ايطاليا.

وقد اختفت جل هذه الصحف في 1884 (اي بعد عام واحد من انتصاب الحماية) باستثناء صحيفة ليونيتي التي تاسست في 21 مارس 1886 واصبحت في 1902 صحيفة يومية كبيرة تنطق بلسان الفاشية في تونس واختفت بدورها اثر الحرب العالمية الثانية.

اما السلطات الفرنسية فقد اظهرت في البداية تحفظا كبيرا اواء بعث صحف محلية . الا ان وكالة الانباء الفرنسية هاناس (HAVAS) ركزت لها مكتبا بتونس في 1881.

وفي 27 جويلية 1883 تم التوقيع على امر يضبط مستقبل طريقة نشر القوانين وآجالها واصبحت نصوص القوانين تصدر في نشرة فرنسية للرائد التونسي سميت (JOURNAL OFFICIEL)

أمسية شعرية وتكريم للصحافيين الكتاب

نظمت جمعية الصحافيين التونسيين مساء الثلاثاء 19 جوان بمقرها امسية شعرية سعت من خلالها الى تنشيط ناديها خلال شهر رمضان والى التعريف بالشعراء التونسيين الشبان واعطائهم الفرصة للتعبير عن احاسيسهم وارائهم.

وقد كانت هذه السهرة حسب ما صرح به احد المشاركين ، فرصة التقت فيها مختلف التيارات الشعرية وعبرت عن افكارها في كنف الاحترام المتبادل وشارك في هذه الامسية الى جانب عدد من الصحافيين الشعراء : الطاهر الهمامي ومحمد احمد القابسي وسويلمي بوجمعة واولاد حمد وعبد الرزاق فريخة وعلي الدب ومحمد العوني كما شارك الشاعر سوف عبيد غيابيا في هذه السهرة بقصيدة القاها باسمه احد المشاركين.

وقد كانت هذه السهرة فرصة للحوار حول نقط التقارب بين العمل الصحفي والشعر والدور الذي يمكن ان يلعبه كلاهما في المجتمع.

كما اقامت الجمعية مساء الجمعة 22 جوان حفل تكريم على شرف زملاء من الذين الفوا كتبا وهم من مات : صالح بن حمادي وعبد المجيد بالطيب ومحمد الساحلي والشريف المعتمري ومن الصباح صالح الحاجة ورضا الكافي ومن العمل سالم السويسي.

البنك القومي للتنمية السياحية
BNDT
INVESTISSEURS
Pour vos projets touristiques
et Immobiliers à usage
commercial et de Bureaux
Votre parfait partenaire en Tunisie
BANQUE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT
TOURISTIQUE
31, Avenue de Paris - TUNIS
Tél. : 245.200 — Télex : 12265

سؤال ملح

متى نشهد تحوير قانون الصحافة ؟

(بقلم : حمد كريشان)

لم يعد في حاجة الى تدليل القول بان الصحافة ، هذه التي يسمونها السلطة الرابعة ، تمثل مقياس الحرارة الصالح لمعرفة مدى الحرية والديمقراطية السائدين في بلد ما.

وان كان تطور الصحافة او انحدارها ، عطائها او تشحها يعكس مناخا سياسيا واجتماعيا اي اساسا مجموعة اختيارات النظام القائم في اي دولة من الدول فان القانون المنظم للصحافة يعكس قدرة التشريع على استعاب المتغيرات الهامة للمجتمع .. ايجابية كانت ام سلبية.

وتونس لم تشذ عن هذه القواعد العامة .. فقد كان تعدد العناوين الصحفية ولا سيما المعارضة منها والمستقلة ـ بعد ان ظلت « الراي » لعدة الصوت الوحيد نتيجة الختيار سياسي اصطلح على تسميته « بالتفتح» وذلك منذ تولي السيد محمد مزالي رئاسة الحكومة

ورغم الانعكاسات التي عرفها المناخ الديمقراطي في تونس فان لا احد يجادل باننا دخلنا نتيجة نظالات عديدة في واقع تحدثي لا يمكن مع محدوديته.

ولكن ما يهمنا نحن كاعلاميين بالدرجة الاولى ان هذا الواقع التعذري المتسم بقيام احزاب معارضة وتطور عدد الجمعيات المهنية والانسانية وتكاثر عدد العناوين الصحفية لم ينعكس على قانون الصحافة او بالاحرى لم يعرض على هذا القانون التغييرات والتعديلات التي تستوجبها التحولات الاجتماعية والسياسية .. اي التي تفترضها المرحلة في نهاية المطاف.

وبهذا النحو ، صار هذا القانون الذي لم تعد لا دستورية بخافية ـ ليس فقط هامش المرحلة بل وايضا عاجزا على استيعاب المستجدات الديمقراطية فلم يجرا على تطوير نفسه.

لقد كانت كل التشريعات التي عرفتها تونس في تاريخها استجابة لطبيعة كل مرحلة ونوعية تحدياتها.

فقانون 1884 اصدرته السلطات الاستعمارية الفرنسية في ذلك الحين لضبط حرية الصحافة والطباعة وبيع الكتب وهو قانون مستوحى من التشريع الفرنسي لسنة 1881 وقد استاثر قانون 1884 بالعديد من التحويرات الكلية او الجزئية لمجابهة تطورات العصر اهمها تحويرات سنوات 1926 ، 1936 ، 1956 و 1975 وقد كانت هذه التحويرات موافقة لاحداث هامة مرت بهذا البلد.

في سنة 1926 وافقت تصاعد الحركة العمالية ثم اقولها اما سنة 1936 فطابقت السنة الاولى التي تسلمت فيها الجبهة الشعبية الفرنسية الحكم في فرنسا وحتمية تاثير ذلك على الوضع في المستعمرة التونسية آنذاك. سنة 1956 وافق استقلال تونس.

اما سنة 1975 التي شهدت ميلاد قانون الصحافة لحالي فهي تطابق التكريس النهائي لسياسة اقتصادية جديدة انتهجتها حكومة السيد الهادي نويرة (1).

وكثيرا ما ارتفعت الاصوات لتحرير قانون الصحافي لسنة 1975 حتى كادت تصبح مثل هذه المناداة ممجوجة ومملة.

ان الرغبة السياسية للعمل في هذا الاتجاه ليست منعدمة تماما ـ على الاقل كما تبدو ظاهريا ـ ولكنها محتشمة وبطيئة فقد تشكلت لجنة لمراجعة قانون الصحافة منذ الدورة الرابعة للمجلس الاعلى للاعلام (10 ـ 11 مارس 1981) دونها نتائج عملية كما سبق احداث جانفي الاخيرة حديث كثير عن مسعى مماثل يجري في وزارة الاعلام ودائما دون تتويج ملموس.

فمتى يحور هذا القانون لكي نلتفت بشكل جزئي اكثر الى اشكالات اخرى تتعلق اساسا بوضعية الصحفي المهنية والاجتماعية وهو موضوع لا يقل حساسية وخطورة.

Zguidane Ridha " Mutation socio-politique (1) et droit de la presse en Tunisie " - Mémoire de fin d'Etudes Universitaires - IPSI. Septembre 1980.

مكتب اول جمعية للصحافيين

الرابطة التونسية للصحافة

رئيس : الهادي الغالي : من الصباح
نائب رئيس : الحبيب بولعراس : من العمل
الكاتب العام : اسماعيل بولحية : من العمل
مساعد الكاتب العام : محمود العيادي : من وكالة الانباء

امين المال : عبد الجليل دمق : من الصباح
مساعد امين المال : الهادي السفاري : من الاذاعة والتلفزة

مراقب الحسابات : علي العياري : من الاذاعة والتلفزة

حافظ وثائق : عز الدين بن عمار : من الصحافة المصورة التونسية
مسؤول عن النادي : المنصف الماي : من العمل

وبقيت الجمعية تحمل اسم الرابطة التونسية للصحافة الى سنة 1971 حين نقح قانونها لتصبح « جمعية الصحافيين التونسيين »

Le Chauffe eau électro-solaire de la STEG Au service de l'Economie Nationale

اغتيال الكلمة

القلم او الكلمة في عالمنا المعاصر سلاحا خطيرا والانظمة والكيانات لا تهادن في ايامنا مع هذه الآلات وطريقة التنفيذ واحدة واذا اختلفت في الصيغ لمجابهتهما فاما الاغتيال العقلي والحشر في علم المجانين واما الاغتيال الجسمي وهو لعمري صورة بشعة لمفاهيم هذا العصر.

وحنا مقبل هو الكلمة . هو القلم وهو القضية واغتياله هو القضاء على عناصر شرية تميز النضال اليومي للفلسطيني اذا اعتبرنا ان الصحافة هي احيانا اقوى من القنابل الانشطارية والعنقودية واقوى من الطائرات والدبابات.

واغتيال حنا مقبل الصحافي الفلسطيني والامين العام لاتحاد الصحافيين العرب هي هدية جديدة للارهاب الجسدي الذي شكل منذ 1947 احد مكونات كيان اسرائيل العنصري. وهو ايضا قربان قدمه المغتالون ـ صهاينة كانوا او عربا ـ لجلادي الشعوب ومصاصي دماء الكتاب والصحافيين.

جمعية الصحافيين شجبت بشدة عملية الغدر وارسلت البرقيات الى السلط القبرصية والجامعة الدولية للصحافيين وجاء في احد بلاغاتها انه مع « تنديدها بهذه العملية البشعة . تعبر مجددا عن وقوفها الى جانب المناضلين الفلسطينيين وتضامنها المطلق معهم من اجل استعادة الوطن السليب واسترجاع الكرامة المداسة وبعد ان اكدت ان « يد الغدر المتواطئة مع الصهيونية امتدت الى احد رجالات القلم الفلسطينيين واحد المستميتين بالكلمة الحرة الامينة عن قضية شعب مشرد يطمح للحرية والاستقلال والعودة الى وطنه السليب . نعت جمعية الصحافيين التونسيين الزميل حنا مقبل الذي فقدته العائلة الصحفية العربية وكل انسان يؤمن بالحرية والكرامة البشرية... »

كما وجهت جمعية الصحافيين رسائل الى السلط القبرصية والجامعة الدولية للصحافيين جاء فيها ان « اغتيال حنا مقبل يضاف الى القائمة الطويلة لشهداء الصحافة.

ولاحظت ان هذا الاغتيال يطرح بشدة مسالة تزداد خطورة الا وهي حالة اللاسلم واللا امن التي خلقتها اسرائيل بتمسكها بانكران الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعدم احترام سيادة دول منطقة الشرق الاوسط وخاصة سوريا ولبنان.

موقف الجمعية من الاعدامات

كانت جمعية الصحافيين التونسيين من بين المنظمات المهنية والانسانية في تونس التي تحركت متوجهة بنداءاتها لوقف تنفيذ حكم الاعدام الصادر على مجموعة من الشبان متهمين في احداث جانفي 1984.

وعبرت الجمعية في بيان للراي العام عن انزعالها واسفها لهذه الاحكام والنتائج التي يمكن ان تنجر عنها معتبرة ان اصدار مثل هذه الاحكام القاسية لا يخدم مصلحة الوطن ولا يساهم في حل ما ترتب عن احداث 3 جانفي من نتائج.

وعقدت اجتماعا عاما تعرض خلاله الحاضرون لهذا الموضوع ثم وجهوا برقية الى رئيس الدولة لمناشدته استعمال صلاحياته القانونية للعفو على الشبان المتهمين كما نسقت الجمعية مع عدد من الجمعيات المهنية والانسانية والاتحاد العام التونسي للشغل في الاتجاه نفسه.

وعندما قرر رئيس الدولة العفو عن الشبان الثمانية سجلت الجمعية في برقية وجهتها الى الرئيس الحبيب بورقيبة ارتياحها لهذا الموقف الانساني الذي يكرس مجددا حرص رئيس الدولة على وضع تونس على طريق التسامح.

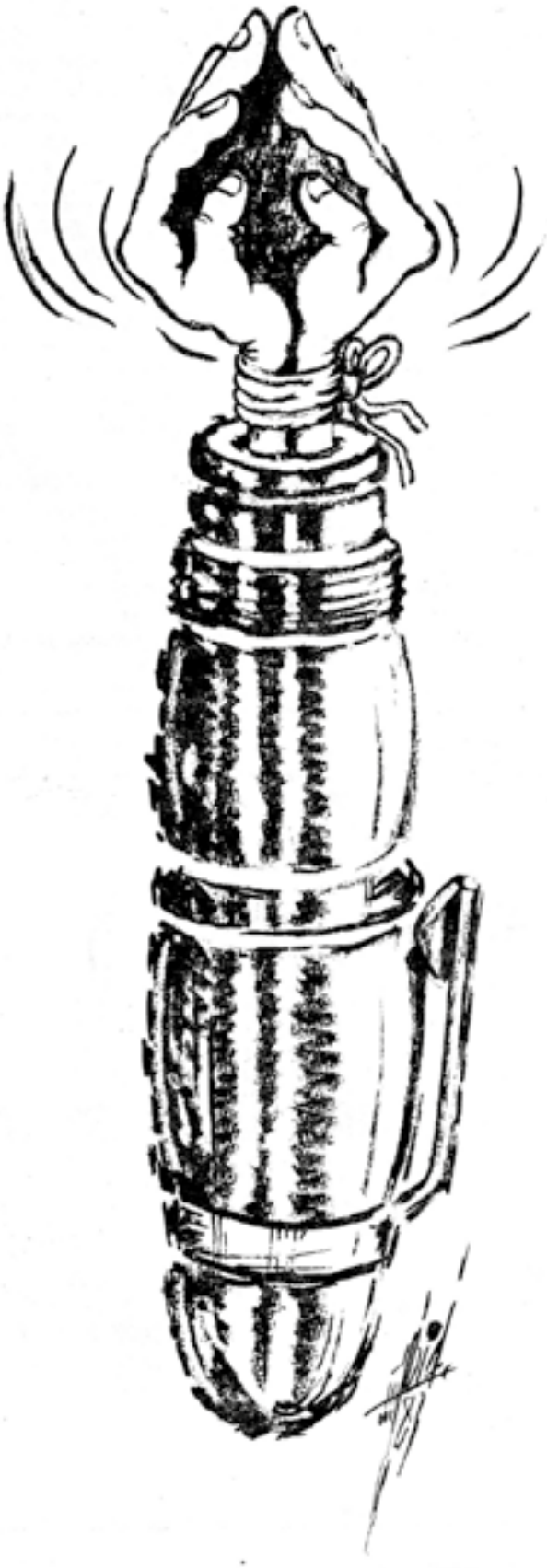

Conseil des Journalistes

La première réunion du conseil des journalistes pour le mandat 1984 - 1986, s'est tenue dimanche 13 Mai 1984 au siège de l'A.J.T. Une participation record des membres de ce conseil est à retenir comme première constatation (membres du bureau et des comités de liaison). Un représentant du comité de liaison de Sfax a fait le déplacement pour participer à cette réunion.

Trois points ont été débattus par les répresentants des journalistes, à savoir les moyens matériels pour aider l'association à réussir son programme de travail, les problèmes relatifs à la protection des journalistes et les criteres d'adhesion à l'Association.

Les principales décisions issues de ce premier conseil portaient essentiellement sur le publication d'un mémorundum sur la mission du journaliste et la nécessité de sauvegarder l'honneur et l'intégrité de la profession et des journalistes, et la constitution d'une commission ad-hoc comprenant des représentants des comités de liaison et du bureau de l'A.J.T. , chargée d'examiner les cas litigieux d'adhesion à l'A.J.T.

En ce qui concerne les cartes d'adhésion, il a été décidé, compte tenu des difficultés constatées au niveau des critères en vigueur, de délivrer trois catégories de cartes : — carte d'adhérent pour membre actif, — carte d'accès au club, — et carte d'adhérent pour membre assuré. La première sera délivrée aux journalistes professionnels à plein temps, la seconde aux collaborateurs occasionnels remplissant la condition de régularité de collaboration. La carte d'accès au club sera délivrée aux agents travaillant dans un organe de presse, autres que journalistes.

afh

POUR TOUT RENSEIGNEMENT

17, Rue Edmond Rostand
TUNIS
☎ 288.450 / 288.066

17 نهج ادمون رستون
تونس
288.450 / 288.066 ☎

Résolution proposée par l'AJT

Dans les pays du tiers Monde, la FIJ est perçu comme étant essentiellement une organisation européenne. c'est la raison pour laquelle de nombreux journalistes n'en deviennent pas membres, soit qu'ils ne la connaissent pas ou que la FIJ n'a pas fait assez d'effort pour attiror leur intérêt et les convaincre à en devenir membre.

Dans le but de faire de la FIJ une organisation véritablement mondiale, regroupant le plus grand nombre possible d'Associations, de syndicats et d'organisations de journalistes dans le monde entier, il est temps pour elle d'envisager la possibilité d'entreprendre des actions concrètes qui stimuleront l'intérêt d'autant d'organisations non membres que possible. On pourrait organiser des réunions et des séminaires. Voici quelques sujets qu'on pourrait traiter :

— Les journalistes des pays sous-développés face aux nouvelles techniques.
— La formation continue et le recyclage.
— Liberté de la presse. Etudes comparatives de pays du nord et du sud. Comment réaliser le moyen d'une solidarité concrète avec tout ceux qui luttent pour une meilleure information dans le monde.
— Nouvel ordre mondial de l'information.
— Conditions de travail des journalistes et rémunération.

Projet de résolution présenté par l'AJT sur la situation des journalistes arabes dans les territoires occupés.

Conscients du rôle qu'ils doivent assumer dans la défense des droits fondamentaux des journalistes, et leur protection contre toute atteinte qui pourrait entraver le libre exercice de la profession.

Conscients également de la situation déplorable que vivent les confrères dans les territoires occupés en Palestine, situation qui se caractérise essentiellement par les arrestations très fréquentes, et les gardes à vue des collègues Palestiniens, par une mesure qui ne fait que s'accentuer et se durcir par des suspensions sans cesse renouvelées des journaux,

Les journalistes épris de paix, de liberté et de justice ne peuvent devant cet état de fait, bien douloureux pour nous tous, que lancer un cri d'alarme afin d'attirer l'attention du monde entier, et puisqu'ils s'agit de journalistes, de nous tous :

1. — Pour qu'ils agissent efficacement et défendent les droits élémentaires des journalistes arabes contre les politiques racistes et discriminatoires honteuses de l'occupant israélien.

2. — Pour qu'ils affirment le droit de ces journalistes en tant que parti intégrante de la population palestinienne à l'autodétermination afin qu'ils puissent ensuite être l'échos honnête et sincère des préoccupations de leurs concitoyens.

3. — Pour qu'ils mettent en garde les autorités responsables de la situation alarmante des confrères en Palestine occupée, par des dispositions que notre Fédération pourrait être amenée à prendre devant ces abus,

4. — Pour qu'ils expriment leurs dispositions à se tenir toujours prêts à défendre les causes justes de la presse arabe victime d'exactions et de repression.

5. — Afin qu'ils insistent de nouveau sur l'urgence du déplacement de la Commission d'enquête décidée par la FIJ, dans les territoirs arabes occupés pour se rendre compte sur place de la situation délicate des confrères arabes dans ces territoires.

6. — Et enfin pour qu'ils organisent une campagne de presse à l'échelle mondiale pour dénoncer ces pratiques, et affirmer le droit des journalistes arabes à l'exercice de leur métier à l'abri des menaces et des atteintes à la liberté d'expression.

Résolution sur les Journalistes Palestiniens :

D'Après les informations en notre possession, des journalistes arabes sont harcelés et opprimés dans les territoires occupés par Israel.

Dès lors, le congrès charge le Bureau d'envoyer une mission d'enquête dans les territoires occupés et de présenter un rapport avant la fin de l'année.

Le congrès demande que priorité soit donnée à cette mission d'enquête.

INTERVENTION DE L'A.I.T. A LA SEANCE DE CLOTURE DU 17ème CONGRES DE LA FIJ

Chers Collègues,

Nous allons peut être vous parler un nouveau langage, auquel nos amis ici présents ne sont pas habitués. Il semble que la politique est devenue la hantise de la FIJ, à tel point qu'on a toujours appelé à l'apolitisation des travaux de la Fédération.

Pour ce cas de l'espèce, il s'agit d'attirer votre attention, que nous ne sommes pas en présence d'une lutte pour la liberté de la presse tout court, c'est plus profond que cela : Nous avons des collègues dans les territoires arabes occupés, en l'occurrence les journalistes Palestiniens, qui luttent pour assurer leurs emancipations, et l'accession à l'indédance. Comment peut-on aborder cette question sans politique ? Et d'un.

De deux : Comment peut on imaginer un journaliste épris de paix, de liberté et de démocratie, qui ne fait pas sienne la revendication du journaliste Palestinien, et qui ne se fait pas l'échos de son cri d'alarme et de son appel pressant pour un soutien indéfectible de votre part ?

Nous enfonçons peut être une porte ouverte. Mais une chose est certaine dans tout cela : Il ya une très grande différence entre un journaliste qui lutte pour la liberté de la presse, et celui qui lutte pour vivre d'abord..., et ensuite pour recouvrir son indépendance nationale et ses libertés fondamentales.

Nous faisons appel, nos pas à vos sentiments, mais à votre conscience et à votre esprit de solidarité comme nous vous demandons de ne ménager aucun effort pour adopter la cause juste et ligitme de nos confrères Palestiniens.

SOCIETE ITALO TUNISIENNE D'EXPLOITATION PETROLIERE

ACTIVITES ACTUELLES

Exploitation du Gisement d'El Borma
Production ANNUELLE : 28.000.000 BBLS
EXCELLENTE Qualité de Degrè 43 «API»
Date de Création : 1961
Capital : 5 Millions de Dinars
Réalisation : Récupération secondaire par injection d'eau
Siège Social : 92, Rue de Palestine – TUNIS
Tél. : 289.244 – Télex : 439 SITEP TUNIS

LA PRESSE ARABE SOUS L'OCCUPATION ISRAELIENNE

Document distribué par le délégation de l'A.J.T.

au 17 congrès de la FIJ au nom de l'Union des journalistes et écrivains Palestiniens.

SAVEZ-VOUS QUE ?

— Tout journal arabe ne peut apparaître dans les territoires occupés sans avoir préalablement obtenu une licence. Le seul fait d'être en possession d'un journal qui n'est pas autorisé à être distribué constitue un délit criminel. Les autorités israéliennes retirent souvent les licences à volonté et ceci aux seules fins d'influencer le contenu des publications arabes.

— Les journalistes arabes peuvent à tout moment être arrêtés ou placés en détention préventive sans jugement. Dans plusieurs cas, les autorités israéliennes ordonnent, sans explication aucune leur garde à vue à domicile, ou les somment de ne pas quitter la localité urbaine où ils demeurent. Par exemple, tous les journalistes d'Al Fajr ont, sans exception, subi des mesures de détention.

— Les autorités israéliennes ont fréquemment ordonné la fermeture des journaux arabes malgré qu'ils possédaient licences et permis et qu'ils adhéraient aux réglements en vigueur.

En 1981, le quotidien arabe Al Fajr et sa version anglaise hebdomadaire ont fait l'objet d'une interdiction de parution de 30 jours. Son seul crime fut d'avoir publié sur la même page un dessin humoristique en marge d'un article sur les ligues des villages.

— Lors de manifestations nationalistes, les journalistes arabes sont souvent arrêtés dans l'exercice de leur fonction sous l'inculpation d'être " des manifestants ". De plus il leur est interdit d'accéder à certains endroits où leurs collègues israéliens peuvent circuler librement.

— Les journaux arabes ne sont autorisés à publier des informations sur certains évènements dans les territoires occupés qu'après leur parution dans la presse israélienne.

— A cause des règles strictes impocées par la censure militaire, les journalistes arabes généralement " passent " leur information aux correspondants israéliens qui, eux seuls, peuvent publier les détails en toute liberté.

LA PROFESSION EN CHIFFRES

Nous sommes :

Plus de 400 professionnels,

On compte dans le pays 405 journalistes professionnels dont 64 femmes. 106 d'entre eux exercent dans les quotidiens de la place, 80 à l'agence T.A.P., 80 dans les hebdomadaires, 66 à la radio, 49 à la télévision, 20 sont cameraman et 4 travaillent dans des périodiques régionaux.

Jeunes,

Leur âge varie entre 18 et 60 ans. Le groupe d'âge le plus dominant (306 journalistes se situe entre 21 et 39 ans. Ce chiffre administre la preuve que les professionnels sont jeunes pour une profession qui a plus d'un siècle de tradition en Tunisie.

Mariés :

La situation familiale des journalistes fait dégager une grande proportion de professionnels mariés soit 260 contre 136 célibataires et 8 divorcé (e) s.

Pères sages :

Les professionnels ayant des enfants à charge sont ventilés comme suit : 151 ont un ou deux enfants. 64 ont trois à quatre enfants. 9 ont cinq à six enfants et deux seulement ont 7 enfants et plus.

Instruits :

Le niveau d'instruction des professionnels est dans l'ensemble assez élevé. Sur les 405 journalistes recensés, 284 ont suivi des études supérieures, 107 des études secondaires, 7 des études primaires et 5 sont promus de l'école "La Zitouna".

La nature des études fait ressortir l'importance des promus des écoles de journalisme soit 123, suivis par ceux qui ont fait des études littéraires 70, juridiques 39, sciences humaines 21, études de langue 10, techniques 8, économiques 5, médicales 1.

Mécontents :

La situation statutaire fait dégager apparemment une certaine stabilité des professionnels, puisque 309 d'entre eux exercent de manière permanente. On en compte aussi 51 pigistes, 10 stagières, 5 freelance et 29 contractuels. Pourtant, la majorité des professionnels se déclarent non satisfaits de leur situation du point de vue stabilité professionnelle, soit 213 journalistes, de leur salaire (330) de leur situation professionnelle 236)

Novices,

L'ancienneté dans le métier varie entre un an et plus de 15 ans La plus grande proportion se situe dans la tranche de 2 à 10 ans soit 211, vient ensuite celle de 10 à plus de 15 ans soit 149.

Pour ceux qui ont moins de deux ans d'ancienneté ils sont au nombre de 44.

Exécutants,

Le nombre de la fonction dévolue aux professionnels fait ressortir un nombre important d'exécutants, soit 211; 75 autres sont chargés de l'encadrement et 108 des deux fonctions.

Rédacteurs,

Par ailleurs, la repartition des professionnels selon la catégorie professionnelle se présente comme suit : 195 rédacteurs, 53 secrétaires de rédaction 39 reporters photographes 23 rédacteurs en chef, 19 rédacteurs en chef adjoints, 12 documentalistes de presse, 6 cadres administratifs, 58 autres...

Arabophones d'abord, francophones ensuite...

Quant à la langue utilisée, principalement dans le travail, l'arabe vient en tête avec 229 arabophones recensés, suivi du français avec 114 francophones et de l'anglais avec 2 anglophones. 29 professionnels maitrisent d'autres langues.

Source :

(Enquête nationale auprès des journalistes Tunisiens sur leurs besoins en matière de perfectionnement et de recyclage.)

- (Centre de perfectionnement des journalistes et des communicateurs).

et Journalistes amateurs

D'autres, sont pratiquement condamnés à ne plus faire de journalisme à la suite de la disparition de nombreux petits titres, et de la prédominance des nouveaux medias de l'Etat, qui préfèrent compter sur leur propre personnel permanent.

Une enquête du ministère de l'information réalisée en 1977, précise que 40% des journalistes sont employés par la RTT et la TAP, deux medias placés sous la tutelle du ministère de l'information. Si l'on ajoute à cette proportion ceux qui sont employés par le quotidien du gouvernement "LA PRESSE" et les deux quotidiens du PSD, nous remarquons que la grande majorité des journalistes sont employés par l'Etat et le parti, qui sont les deux plus importants employeurs de journalistes.

Cette même enquête nous livre un renseignement très important sur l'évolution du recrutement des journalistes en Tunisie. Plus de 50% de l'ensemble des journalistes exerçant en 1977, ont été recrutés entre 1971 et 1977. Si l'on s'éloigne un peu plus dans le passé on remarque que 77% des journalistes (soit 400 sur les 520 recensés), ont été recrutés entre 1966 et 1977 période qui correspond avec la 2ème phase que nous avons signalée plus tôt.

La troisième phase commence à la fin de la deuxième moitié de la décennie 1970, et plus précisément avec la naissance de l'hebdomadaire "indépendant" AR-RAI, qui sera suivi plus tard au début de la décennie 1980 par une série de publications "indépendantes" ou appartenant à des groupes politiques.

Cette phase va voir la réapparition de cette catégorie de journalistes militants et amateurs qui a été à l'origine de la naissance du métier de journaliste en Tunisie et qui a presque disparu de la scène au cours de la 2ème phase.

La 3ème phase, qui se prolonge toujours va voir se renforcer la coexistence des deux catégories de journalistes : les professionnels et les militants et amateurs. Il va sans dire que les professionnels sont bien plus nombreux, et constituent dans cette phase le profil dominant.

La réapparition des journalistes militants et amateurs, s'explique par la volonté d'expression politique, et par les moyens matériels limités des journaux "indépendants" ou d'opposition qui ne peuvent pas supporter la charge financière que représenterait une équipe de professionnels permanents.

La profession de journaliste ne peut que s'enrichir de cette coexistence des journalistes professionnels et des journalistes amateurs. Mais il faut dire que jusque là, à part les rencontres et les discussions à caractère individuel, journalistes professionnels et journalistes amateurs n'ont pas eu l'occasion de débattre ensemble de leurs expériences respectives dans l'exercice du journalisme en Tunisie.

Certes un thème fondamental a dominé les débats entre journalistes professionnels et journalistes amateurs : le code de la presse, fort contesté par les professionnels. Mais il faudrait élargir encore ce débat et aborder tous les aspects de la profession.

Une question mériterait d'être débattue : quel a été durant ces dernières années l'apport des journalistes amateurs ? Ces fonctionnaires, ces professeurs ces avocats et ces médecins qui par militantisme ou par amour pour le journalisme, se sont mis à écrire des articles, à fréquenter les salles de rédaction et les imprimeries et s'exposer à la critique des lecteurs ont-ils été à l'origine d'un nouveau journalisme en Tunisie ou bien ont-ils perpétué la tradition du journalisme professionnel. La réapparition des journalistes amateurs a-elle contribué à changer l'idée que se fait le public tunisien du journaliste, et DANS QUEL SENS S'EST FAIT CE CHANGEMENT?

MEHDI JENDOUBI
Journaliste, enseignant à l'Institut de Presse et des Sciences de l'Information, Tunis.

Journalistes professionnels

La presse tunisienne est vieille de plus d'un siècle (123 ans exactement si l'on prend la naissance en 1860 du RAID comme point de départ pour le journalisme en Tunisie). Il est important de signaler, que contrairement à bien d'autres pays, qui ont connu le journalisme avec la colonisation (au début du XXème siècle), la Tunisie avait déjà son premier journal deux décennies avant la chute du pays sous la domination coloniale en 1881.

Ils est intéressant de poser la question suivante : est-ce que la naissance de la presse au début de la deuxième moitié du XIXème siècle a entrainé la naissance de la profession de journaliste dans notre pays ?

A vrai dire le métier de journaliste est né bien après les débuts de la presse, et la Tunisie a connu durant plusieurs décennies le journalisme sans journalistes professionnels.

Trois quart de siècle après la naissance du RAID, la Tunisie ne compte que 43 "journalistes et assimilés ayant droit à la carte professionnelle", dont dix Tunisiens uniquement.

Quelques décennies plus tard, en 1977, une enquête du ministère de l'information avance le chiffre global de 520 journalistes exerçant dans les différents medias en Tunisie.

On ne peut pas s'empêcher de dire que ce chiffre fait du métier de journaliste, une profession très peu répandue en Tunisie. Sur une population active tunisienne de plus d'un million et demi de personnes, la proportion de journalistes ne peut être qu'infime.

D'autres professions, bien plus jeunes ont pu en l'espace de quelques années se doter d'une armée de professionnels. Pour rester dans le domaine de la communication, le métier de dépanneur de télévision né en Tunisie à la fin des années 1960, et qui s'est particulièrement développé dans les années 1970, est bien plus pourvu en professionnels que le journalisme.

L'observation de l'évolution de l'exercice du métier de journaliste, nous permet de dégager trois phases importantes :

La première couvre toute la période coloniale et s'étend même jusqu'a la fin des années 1950, est essentiellement caractérisée par la prédominance des journalistes non professionnels. Ce sont les ancêtres professionnels des journalistes tunisiens, et sont constitués essentiellement de militants qui ont fait avant tout du journalisme pour défendre des idéaux politiques, syndicaux ou culturels. Le journalisme ne constituait pas pour eux une source principale de revenu, et était même pratiqué sans contre partie matérielle. La gratification morale était pour eux fondamentale.

C'est cette population de journalistes mi-militants mi-amateurs qui a permis à de nombreuses publications nationalistes tunisiennes, de survivre avec des moyens fort réduits. Il revient aux journalistes des années 1980, par un effort de recherche biographique de faire connaitre des visages les plus marquants de cette population de pionniers du journalisme tunisien.

La deuxième phase commence à partir du début des années 1960 et s'étend jusqu'a la fin des années 1970. Après l'indépendance du pays, l'Etat Tunisien renforce ses rouages et éprouve le besoin de se doter des institutions d'information et de propagande qui vont lui permettre de faire passer son message politique. Cette phase va voir la naissance et le renforcement de tois médias pilliers du système d'information officiel : l'Agence Tunis Afrique Presse (1962)), la télévision (1966), et renforcement de la radio.

Ces trois medias vont être à l'origine d'une politique de recrutement relativement importante, d'un personnel appelé à exercer le journalisme de manière permanente, et presque exclusive. C'est au cours de cette période que va se renforcer le rang des journalistes professionnels, au détriment des journalistes amateurs, qui vont devenir minoritaires ou presque inexistants.

Une bonne partie des journalistes amateurs qui ont défendu les thèses nationalistes, voient certains de leurs politiques se réaliser avec l'indépendance et quittent le journalisme pour assumer des responsabilités dans les nombreux nouveaux rouages de l'Etat.

INTERVIEW

Mr. Moncef Channoufi au « Journaliste Tunisien » : « Le journalisme est perçu de nos jours plus qu'un gagne pain, plus qu'une carrière, un engagement moral et intellectuel vis - à - vis de la société »

La formation assurée à l'Institut de presse et des Sciences de l'Information (I.P.S.I.) ses problèmes, son impact sur l'évolution de la profession journalistique et sur l'information de l'opinion publique, telles sont les questions aux quelles Mr. Moncef Chennoufi, Directeur de l'I.P.S.I. a répondues et apportées des éclaircissements.

J. T. : Quelle évaluation faites-vous de la formation dispensée à l'I.P.S.I. ?

M. C. : La formation reçue à l'I.P.S.I. est pragmatique, à la fois Théorique et Pratique elle a profité, jusqu'ici, à 350 journalistes.

Evolutive puisque revue et réexaminée chaque année, Cette formation à été constamment adaptée aux besoins de la profession. Cependant, celle-ci n'a pas atteint l'efficience requise en raison de trois lacunes :

Primo, l'absence de traditions universitaires bien assises dans le domaine de formation en journalisme Ce phénomène n'est pas propre à la Tunisie, il est vrai pour l'ensemble des universités du monde.

Secondo, l'absence de législation devant regir la formation à l'I.P.S.I. et sécuriser davantage ses enseignants. loin d'accepter cet état de fait, nous comptons soumettre aux autorités de tutelle des projes de textes avant 1985.

Tertio, l'absence de dialogue et de concertation entre l'I.P.S.I. et les entreprises de presse. A ce sujet je tiens à souligner que la faute n'incombe pas à l'I.P.S.I. qui tout en entretenant les meilleurs rapports qui soient avec le département de l'Information et des professionnels, à toujours tendu la main aux chefs de ces entreprises en les invitant aux nombreux séminaires et colloques de réflexion qu'il organise, Malheureusement, ces invitations restent souvent sans réponse de même, les projets des contrats avec les organes de presse en vue d'employer les promus de l'I.P.S.I. demeure un voeu pieux

J. T. : Au niveau de l'exercice de la profession journalistique retrouvez-vous les traces de cette formation ?

M. C. : Je ne me suis pas livré à une étude systématique de cette question Toutefois, j'ai pu constater que les promus de l'I.P.S.I. ayant trouvé une place au sein de la profession font de leur mieux pour s'acquitter convenablement de leur tache. Mais, à priori, l'immersion des promus de l'I.P.S.I. dans le milieu professionnel ne s'est pas faite sans difficultés. A cet égard il y a lieu de reconnaître que le milieu professionnel ne permet pas toujours aux promus de l'I.P.S.I. de mettre en valeur les techniques acquises au service d'un journalisme crédible.

J. T. : A propos de crédibilité partagez-vous ce jugement de valeur d'une bonne partie des professionnels : la presse en Tunisie n'est pas au service de l'opinion publique qui la consomme, ni des responsables qui l'orientent, ni des journalistes qui l'exercent. ?

M. C. : La presse tunisienne, tout autant que celle du reste des pays du monde traverse une crise de crédibilité. Les pouvoirs publics sont en grande partie responsables de cette crise.. Mais je dois ajouter, également, que la démission de la majorité des journalistes, de même la presse intellectuelle dont ils font preuve sont des éléments non négligeables qui ont contribué à la persistance et à l'aggravation de cette crise.

J. T. : Comment appréciez-vous le présent de la presse tunisienne par rapport à son passé ?

M. C. : Je tiens à signaler d'abord que je crois à l'évolution. En conséquence je ne peux que souligner l'évolution positive du rôle du journaliste en comparaison avec celui qui lui était imparti antérieurement

Cette évolution est perceptible à travers la nouvelle concepion de la profession de journaliste. Celle-ci est perçue de nos jours plus qu'un gagne pain, plus qu'une carrière, c'est un engagement moral et intellectuel vis-à-vis de la société, et seulement de la société./.

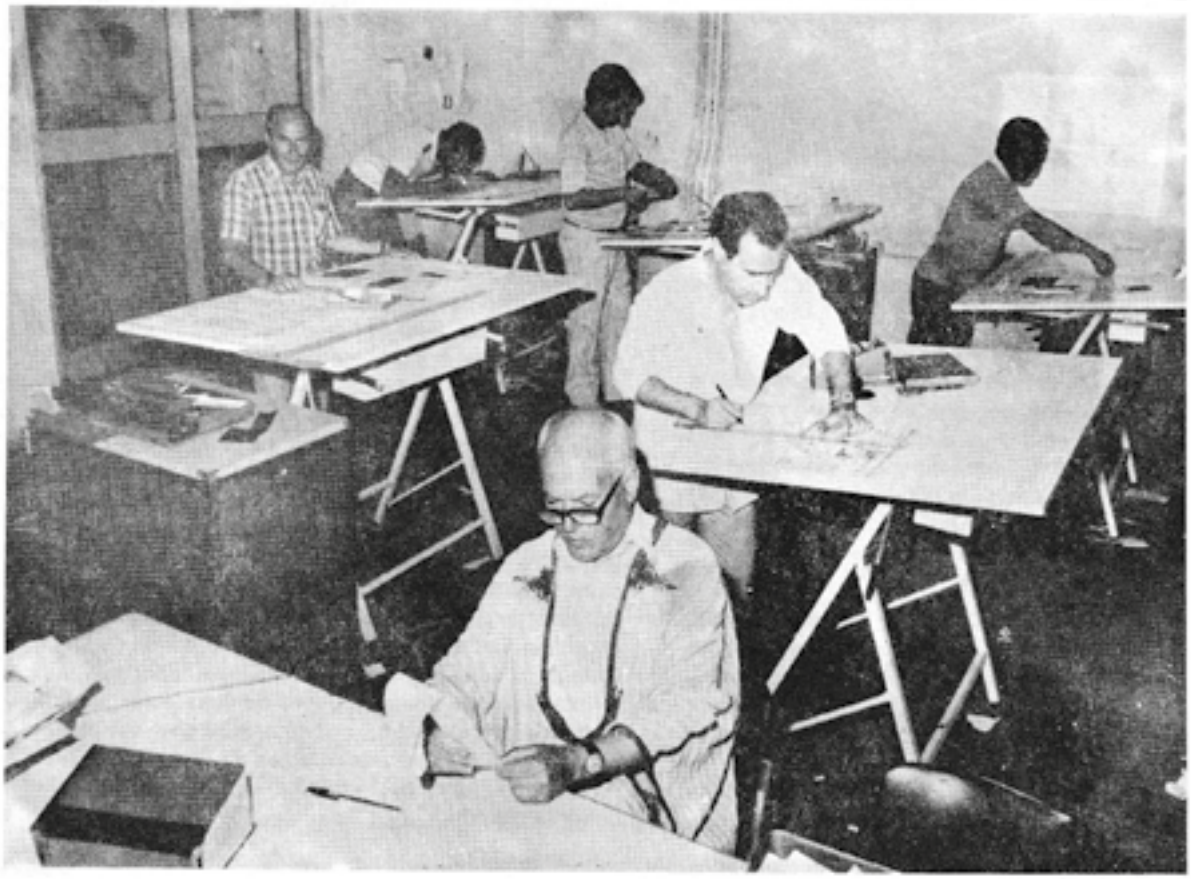

même combats

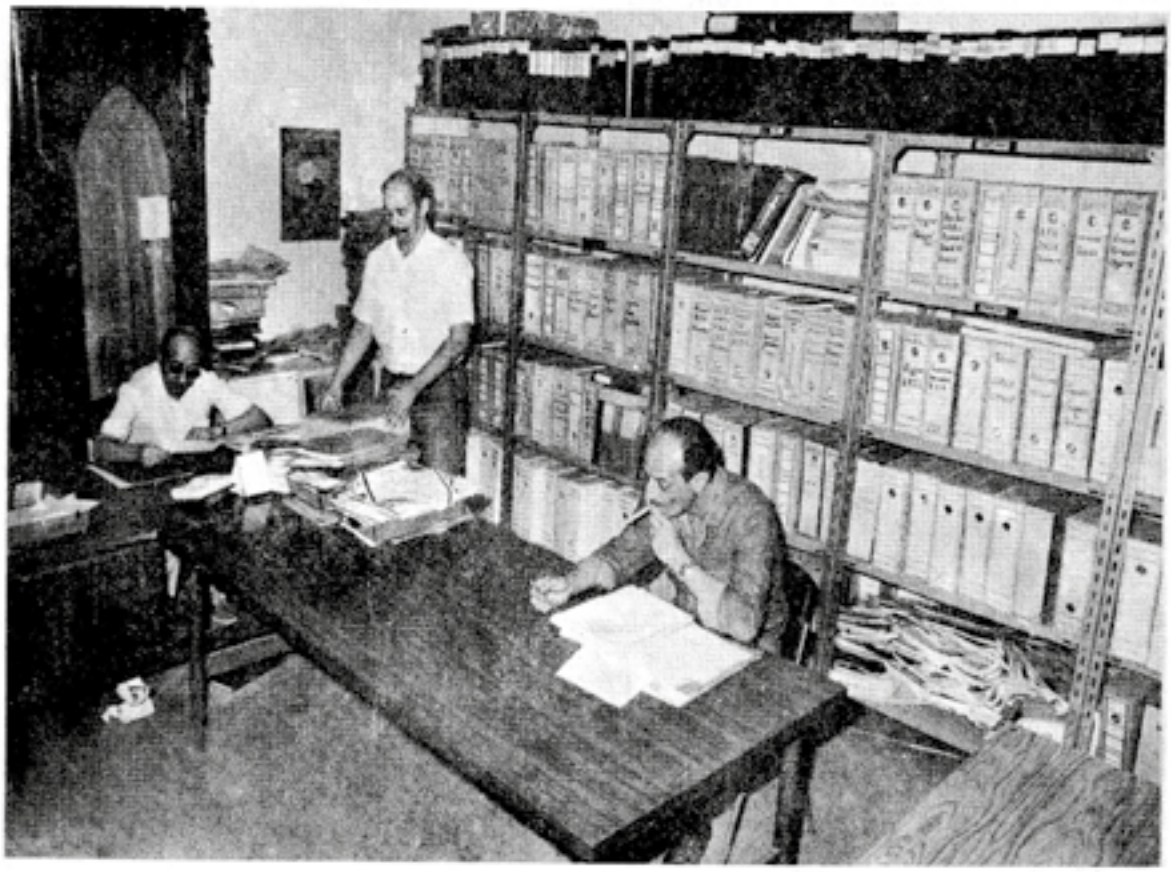

Ces documentalistes sont arrivés malheureusement tout comme leurs collègues journalistes à considérer comme de l'exces de zèle ce qui constitue précisement la raison d'être de leur profession, à savoir la collecte et la diffusion de l'information :

Quand on sait que les services de documentation sont considérés dans certains de nos organes d'information comme des lieux d'affectation disciplinaire auquels on envoie les récalcitrants, les incapables et ceux qui n'ont aucune qualification précise sous prétexte que le métier de documentaliste est un métier qui peut être exercé par nimporte qui !

Quand on sait que dans l'une de nos plus grandes institutions d'information on n'a trouvé que la cave du trés joli immeuble pour loger le service de documentation,quand on sait qu'aucun gestionnaire d'un service de documentation de presse ne connait le montant exact de son budget annuel et que c'est toujours son service qui fait, le premier, les frais de l'austérité, Quand on sait que le service de documentation d'un grand organe National d'information n'est abonné à aucun journal indépendant ou d'opposition et que pour des raisons de compression budgétaire il s'est vu annuler des abonnements à des journaux comme "Le Monde" ou "Jeune Afrique"..., quand on sait que les documentalistes attendent parfois plusieurs semaines pour obtenir une boite d'archives, une agrafeuse ou un baton de colle, quand on sait que les mêmes documentalistes moisissent, au sens propre comme au sens figuré, dans des locaux souvent insalubres, à constituer à longueur de journée, des dossiers qui ne sont presque jamais consultés, sous le pretexte, qui reste à vérifier, qu'ils ne contiennent rien de bon; tout en savant pertinemment, tout comme leurs collègues journalistes d'ailleurs, que ces dossiers ne sont pas consultés tout simplement parce que le travail qu'ON DEMANDE du journaliste tunisien ne demande à la limite aucune documentation, au sens scientifique du terme.... Quand on sait tout cela, on n'est plus en droit de demander des comptes au documentaliste ou au journaliste, qui, tous les deux, ne font que gener la crise !

Journaliste, Documentalistes:

Une querelle oppose, depuis toujours, les journalistes aux documentalistes des organes de presse.

Aux accusations des premiers, "notre production est pauvre parce que nous ne disposons pas d'une bonne documentation", repond en echos, le plaidoyer des seconds : "le manque de documentation est dû, en grande partie, à la pauvreté de votre production".

Bref, un cercle vicieux dont, en réalité, ni le journaliste ni le documentaliste de presse n'en voit les bouts.

Car, en fait, si la production journalistique tunisien ne est mediocre sur le plan documentaire, si les pages de nos quotidiens sont si pauvres en papiers de fonds, en commentaires et en reportages, si plus de 60% de leurs espaces redactionnels sont consacrés au depeches d'agences.... La faute ne doit pas être amputée uniquement aux journalistes ou aux documentalistes. Ces derniers ne sont que les victimes d'une certaine conception de l'information qui fait de ce prétendu "quatrième pouvoir" un instrument aux mains de certains pouvoirs.

Plusieurs facteurs indépendants de la volonté du journaliste et du documentaliste sont à la base de la médiocrité de la production documentaire des journalistes tunisiens.

D'abord la fonctionnarisation du journaliste tue en lui toute initiative et tout esprit de créativité pour en faire, selon l'organe de presse auquel il appartient soit un simple procès-verbaliste ou un traducteur, soit un maquettiste ou un metteur en page, soit un simple speaker.

Le manque de conviction et la non adhésion franche, totale et inconditionnelle de bon nombre de journalistes Tunisiens à la ligne politique de leurs organes de presse est une autre raison qui peut expliquer la mauvaise qualité documentaire de la production journalistique Tunisienne : le fait de ne pas se sentir concerné par la vie de son journal, le fait de ne pas être associé à sa gestion.... n'engagentpas le journaliste à s'appliquer ou à faire preuve de créativité et l'incitent, au contraire et malheureusement, à considérer comme de l'excès de zèle ce qui constitue précisement l e fondement de sa carrière, à savoir la recherche et la diffusion de l'information.

D'ailleurs s'il arrive, tant bien que mal à assurer la diffusion, le journaliste tunisien, et c'est là son troisième handicap, trouve enormément de difficultés pour obtenir l'information. Les pouvoirs publics qu'il est censé servir ne lui facilitent paradoxalement pas la tâche. Et quand ils ne l'empêchent pas purement et simplement d'acceder aux sources primaires de l'information dont ils detiennent forcément les leviers ils ne lui communiquent que les informations qu'ils veulent bien communiquer et, dans ce cas, le journaliste devient très "sollicité". Par contre si par hasard il arrive, par ses propres moyens, à décrocher quelques "indiscrétions" pour étayer une quelconque argumentation, on n'hesitera pas à le dementir sinon à le sanctionner....

La situation des documentalistes de presse est tout aussi inconfortable, sinon plus penible. Comme leurs collègues journalistes, ils ne créent pas réellement l'information. Ils ne sont, la plupart du temps, que des intermédiaires, des relais de transmission et de communication, leurs principales sources d'information sont précisement les écrits journalistiques (90% des dossiers de presse sont constitués par des coupures de journaux). Forcement, la plus belle fille du monde ne pouvant donner que ce qu'elle a si la production journalistique tunisienne est d'une qualité documentaires douteuse, les fonds des services documentaires ne peuvent être que le reflet de cette production.

Ce n'est pas tout à fait exact ! le documentaliste a tout de même une grande part de responsabilité dans la collecte de l'information. Et d'abord, me diriez-vous, il n'ya pas que les organes nationaux d'information. Il ya plusieurs journaux étrangers qui partent de la Tunisie et auquel le documentaliste peut avoir recours pour "enrichir" ses dossiers.

Je répondrai à cette remarque en deux temps :

Je considere, en premier lieu, qu'il est tout à fait malheureux, voire scandaleux pour un journaliste de ne pouvoir accéder à certaines informations sur son propre pays qu'à partir d'organes d'information étrangers.

En second lieu, il faut connaître de trés près la situation matérielle des services de documentation de presse et l'état de désolation que vivent ces services pour se convaincre qu'aucune action vraiment sérieuse de la part des documentalistes de presse n'est réellement envisageable ou réalisable.

LE GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN

20, Rue d'Irak - TUNIS - Tél. : 286.488 - Télex : 12 398

SIAPE
Société industrielle d'acide phosphorique et engrais

Capital : 5.510.000 dinars
Usines : 2 unités à Sfax
Produits :
superphosphate triple granulé 45 % (TSP)
530.000 t/an
Emplois : 1.400

ICM
Industries chimiques maghrébines

Capital : 20.000.000 dinars
Usines : trois unités à Gabès
Produits : acide phosphorique 430.000 t/an de P_2O_5
superphophate triple 100.000 t/an
phosphate bicalcique (D.C.P.)
60.000 t/an
Emplois : 900

SAEPA

Société arabe des engrais phosphatés et azotés

Usines : 2 unités à Gabès
Produits :
acide phosphorique
330.000 t/an de P2-05
phosphate diammoniac
330.000 t/an
Emplois : 600

GCT
Gabès chimie transport

Capital : 1.000.000 Dinars
(50 . icm et 50 % CTN)
Transport de produits chimiques
4 navires-citernes :
M/T Gabès
M/T Gafsa
M/ Tapaces
M/T Ghannouch
M/T Maknassy
Emplois : 250

EG
Société engrais de Gabès

Capital : 1.200.000 dinars
Usine : à Gabès
Produit :
Phosphate mono-ammoniac pulvérulent (MAP)
100.000 t/an
Emplois : 100

CARACTERISTIQUES TECHNIQUES DES PRODUITS DU GROUPE

Société Tunisienne d'Engrais Chimiques

Capital :
1.500.000 D
Usine à Tunis
Produits :
Super 15/16 :
50.000 tonnes
Importation et commercialisation d'ammonitre-pesticides

— T.S.P. 45 (SIAPE)
47-48 % P205 TOTAL
43-44 % P205 soluble eau.
3 % humidité maximum.
Granulométrie 2-4 mm.
Le TSP de la SIAPE est exempt d'arsenic.
TSP 39 (ICM) 39 % P2 05.
En poudre ou granulé.

— ACIDE PHOSPHORIQUE
52-54 % p205.
Qualité normale et qualité spéciale (défluoré et clarifié)

— D.A.P. 18-46

43 % P205 soluble eau
Granulométrie 1-4 mm.
1,7 % humidité maximum.

— M.A.P. EN POUDRE

55 % P205
10,5 % N.
52,5 % P205 soluble eau.
5 % humidité maximum.

— D.C.P.

41,5 % P205

GRANUPHOS
Capital :
1.026.000 D
Usine à Sfax
Produit :
Phosphate granulé
26,5 % P2 05
60.000 tonnes

Evolution du statut juridique des journalistes en Tunisie

La profession journalistique en Tunisie a connu historiquement deux statuts : Celui de l'époque coloniale promulgué en 1935 et celui qui est intégré au code du Travail de 1966 et qui est toujours en vigueur.

I — **Le décret beylical du 16 mai 1935 : Création d'un ordre professionnel des journalistes selon le modèle fasciste :**

Chronologiquement, ce décret survient à la suite de la promulgation en france de la loi du 29 mars 1935 fixant le statut des journalistes en France. Bien que le texte tunisien emprunte plusieurs de ses dispositions à la loi française précitée, la ressemblance entre les deux textes reste superficielle car ils instaurent deux régimes très différents.

Le statut professionnel imposé aux journalistes de Tunisie était en effet une reproduction quasi totale de la législation fasciste en la matière (décret royal du 26 février 1928).

Il fonde une association professionnelle des journalistes (art. 1er) et rend obligatoire pour tous les journalistes l'adhésion à cette association (art. 2).

En plus des journalistes professionnels et aux assimilés, le décret de 1935 ouvre l'adhésion à l'association professionnelle aux propriétaires et directeurs de journaux ainsi qu'aux journalistes non professionnels, ces derniers étant « membres participants ».

l'Article 3 enlève la qualité de journaliste à tous ceux qui ne sont pas inscrits sur le tableau des journalistes professionnels. Ceux-ci ne pourront plus signer leurs articles, sous peine d'une condamnation pour délit d'usurpation de titre ou fonction.

Le bureau de l'association professionnelle des journalistes (composé uniquement de membres français) dispose d'un pouvoir disciplinaire en tous points semblable à celui d'un conseil de l'ordre d'une profession libérale ; il peut en effet sanctionner par un avertissement, un blâme ou décider la radiation.

Sur les quarante trois journalistes et assimilés retenus dans la liste des journalistes professionnels, on ne comptait que dix tunisiens exerçant dans les journaux « Ezzohra », « Annahdha », « L'Orient Arabe » et « La Dépêche Tunisienne » ; deux d'entre eux étaient à l'agence « Havas ».

II. — Le statut des journalistes professionnels contenu dans le code du Travail de 1966 : Retour au régime libéral.

Il s'agit des articles 397 à 408 du Code du travail dont les dispositions s'inspirent clairement du texte français du 29 mars 1935.

Désormais, la qualité de journaliste sera reconnue à « celui qui a pour occupation principale, régulière et rétribuée l'exercice de sa profession... et qui en tire le principal de ses ressources... » (art. 307).

Par ailleurs, ce texte contient des dispositions susceptibles de protéger les intérêts matériels et moraux du journaliste : Rémunération, droit d'auteur, résiliation du contrat, clause de conscience etc...

cation de journaux arabes en Tunisie. On observa alors une éclosion de nouveaux titres qui n'allaient pas manquer d'être influencés par le Parti Destourien nouvellement créé : "Annahdha" (1923 - 1953), " Mourchid Al Oumma" (1910 puis 1920 - 1938).. En 1921, on a pu compter jusqu'à 27 titres en langue arabe. Mais dès la fin de cette année, un coup d'arrêt fut donné à cette ébulition journalistique.

Les années 1924 - 1926 furent marquées par l'émergence d'un syndicalisme tunisien encadré par la C.G.T.T. de Mohamed Ali El HAMMI. La capacité mobilisatrice de cette première centrale syndicale tunisienne effraya d'autant plus la Résidence Générale que le pays était secoué par une agitation sociale grandissante. La réaction des autorités coloniales fut d'une grande sévérité : parallèlement au démantèlement de la C.G.T.T., la presse fut muselée par ce qu'on devait nommer "les décrets scélérats" promulgués en janvier 1926. Outre qu'ils rendaient possible la suspension des journaux arabes avant jugement, ces décrets décidaient que la presse arabe sera désormais du ressort des tribunaux français. Aucun journal en langue arabe ne fut autorisé à paraitre de 1925 à 1933.

Dans la presse nationaliste, les traditionalistes du Destour devenaient de plus en plus l'objet d'attaques et de railleries des modernistes dont les figures marquantes étaient d'une part les syndicalistes Mohamed Ali El Hammi et d'autre part le poète Abulqacem ECHEBBI. Ces jeunes nationalistes modernistes publièrent des titres en langue française pour échapper à la répression frappant les journaux en langue arabe ("Le Libéral" : 1925 - 1936, "L'étendart Tunisien" : 1929, "La voix du Tunisien" : 1930 - 1933 puis 1937).

La rupture entre les deux tendances fut scellée au plan politique en 1934 par la création du Néo-Destour. Au niveau de la presse, les "Archéo" s'exprimaient dans "La Voix du Peuple" et "Al Irada", tandisque le Néo-destour avait pour porte-parole "L'Action Tunisienne", hebdomadaire en langue française fondé par Habib BOURGUIBA en 1932. Suspendu en 1933, "L'Action" fut relayé en 1934 par "Al Amal" qui sera à son tour suspendu après trois mois de parution.

Devenus trop subversifs aux yeux des autorités coloniales, les titres tunisiens d'expression française se virent appliquer le même régime répressif que celui réservé à la presse arabe.

Ce n'est qu'en 1936, avec l'avènement du Front Populaire en France que le régime de la presse fut libéralisé. Pendant deux ans, on assista à une véritable explosion de nouveaux titres puisque 12 hebdomadaires en langue arabe virent le jour en 1936 et on en comptait 41 en 1937 (dont "Attaliâa", organe du P.C.T.).

Devant la radicalisation nationaliste des journaux tunisiens, certains titres français jusque là peu engagés firent campagne aux côtés des colons ("La dépêche tunisienne" et "La Presse de Tunisie" créée de fraîche date).

Les lois d'exception qui suivirent les événements sanglants du 9 avril 1938, puis la deuxième guerre mondiale stoppèrent l'élan de la presse tunisienne

Dés 1946, la revendication nationaliste devint l'objet principal de tout projet journalistique. De 1947 à 1952, le mouvement national était doté de journaux qui exprimaient ses diverses sensibilités : "Al Hourriya" (1947) était radicale, "Sawwt Al Amal était syndicale (1947, U.G.T.T.) et "Ezzaitouna" exprimait la tendance religieuse. Le plus grand tirage était réalisé par le quotidien "Assabah" porte-parole officieux du Néo-Destour crée en 1951.

Quant à l'Archéo-Destour, il continua à publier "Al Irada" et "Al Ousbou" (depuis 1945). "Morchid Al Oumma", de son côté, répandait les idées de la tendance reformiste.

De 1952 à 1954, une censure étroite imposée à la presse écrite permit aux radios étrangères et à la presse métropolitaine d'élargir leur audience en Tunisie.

L'Autonomie interne acquise en 1955 allait ouvrir une ere nouvelle pour la presse tunisienne qui sera désormais régie par un texte libéral : Le décret du 9 février 1956.

Abdelkrim HRAOUI

Historique de la presse tunisienne des origines à l'indépendance

L'histoire de la presse tunisienne commence le 1er juillet 1860 avec la parution du 1er numéro d' « ARRAID ATTOUNSI ». En effet, les journaux qui ont été publiés ou diffusés en Tunisie entre 1838 et 1859 constituaient des initiatives étrangères qui étaient le fait de deux italiens et d'un anglais.

Journal gouvernemental, « ARRAID ATTOUNSI » était un hebdomadaire en langue arabe dont les quatre pages étaient divisées en deux parties : L'une était consacrée aux décisions gouvernementales et l'autre reproduisait des informations politiques, économiques et littéraires. Il était rédigé par des fonctionnaires traducteurs.

En 1881, le protectorat français en Tunisie allait favoriser la floraison d'une presse locale défendant les intérêts des colons nouvellement installés.

Juridiquement, le décret beylical du 26 décembre 1875 interdisait la publication en tunisie de tout journal autre que « ARRAID ». Il allait être abrogé par le décret du 14 octobre 1884 qui prétendait rendre applicable à la presse tunisienne la loi française du 29 juillet 1881 mais qui était en fait bien plus restrictive. Ce décret instaurait en effet un lourd cautionnement qui rendait illusoire toute liberté de la presse et qui venait justement d'être supprimé dans la loi française. De la sorte, seuls les titres italiens, français et juifs étaient en mesure de paraître.

Désormais, c'était la presse française qui allait occuper le devant de la scène en Tunisie. A la multitude de titres qui défendaient les intérêts des colons (« La Tunisie Française», 1892) vint s'ajouter un journal officieux : « La Dépêche Tunisienne » (1889 1961).

« Al Ha'dhira (1888 - 1910) qui regroupait Ali Bouchoucha Mohamed Salem Bouhajeb, Béchir Sfar et Mohamed Snoussi fut le premier hebdomadaire privé tunisien de cette époque. Il s'inspirait du Mouvement « Jeunes Turcs » et du réformisme religieux de la Zitouna. Il a fallu attendre 1905 pour voir naître un quotidien tunisien en langue arabe : « Azzohra » de Abderrahmen Snadli, journal qui fut un phénomène de continuité puisqu'il traversa toute la période coloniale.

Le nouveau décret qui intervint en 1904 institua une ségrégation politique entre titres français et titres autochtones.

Le premier organe tunisien d'un groupe organisé fut " Le Tunisien " en 1907. Il était le porte-parole en langue française du mouvement "Jeune Tunisien" à la tête duquel se trouvait Ali Bach Hamba. Le Cheikh Thaalbi s'occupait de la page arabe de ce journal. Il eut le soutien de la presse républicaine et socialiste ("Le Cri de Tunis", " La Tunisie Libérale", "Le Républicain", "Le Progrès de Tunis", et "Le Courrier de Tunisie").

Les événements d'El Jellaz en 1911 et l'état d'exception qui s'en suivit devaient freiner l'élan de la jeune presse tunisienne dont les principaux responsables furent arrêtés ou exilés.

Dans l'ensemble, la presse tunisienne en langue arabe en ce début de siècle était constituée par un ensemble de feuilles d'opinion qui étaient diversifiées mais maigres et artisanales.

Il a fallu attendre les années 1920-21 pour que les autorités coloniales autorisent de nouveau la publi-

EDITORIAL

la journée de la presse: Une occasion pour faire le bilan

Depuis que la journée de la presse a été instituée par l'Association des Journalistes Tunisiens, les efforts de cette dernière n'ont cessé de tendre vers une organisation de cette manifestation de plus en plus élaborée et étoffée afin que ce rendez-vous annuel devienne une occasion réelle d'évolution des progrès accomplis dans le domaine de l'information, et de l'apport de l'Association dans ces progrès. Il importe, aussi, de profiter de cette occasion pour faire le bilan de l'activité journalistique et tirer l'enseignement des principaux évènements survenus dans la vie de la presse Tunisienne.

Certes la presse Tunisienne a connu au cours des dernières années un essor important en titres nouveaux et en signatures nouvelles. Une telle évolution est de nature sans doute à enrichir notre information et à la rapprocher de plus en plus de la crédibilité et de l'objectivité qui lui faisait défaut.

Toutefois la presse Tunisienne a aussi connu des moments de suspensions et de saisies incompatibles avec les aspirations du journaliste tunisien à la liberté d'opinion et d'expression. Ces agissements sont venues confirmer, une fois encore le caractère anachronique sinon abusif de certains articles tant decriés du code de la presse, à caractère repressif et contraire à l'intérêt de l'information.

En cette occasion donc où la presse tunisienne célèbre l'anniversaire de la parution du premier périodique tunisien " ERRAID ETTOUNSI " , le souhait est grand de voir le voeu de tous les journalistes exhaucé. Il y va de l'avenir de l'information, de la carrière journalistique dans notre pays, et de la dignité de la profession.

L'Association des Journalistes Tunisiens est entièrement disposée à jouer dans ce sens le rôle qui lui est dévolu, pourvu que tous ses adherents joignent leurs efforts au sien afin d'assurer son autonomie et sa gestion democratique.

LE BULLETIN INTERNE DE L'A.J.T.
JOURNALISTE TUNISIEN

Comité de Rédaction
Ahmed Ben Abdallah
Hassen Joulni
Khemaies Krimi
Noureddine Helali
Béchir Ouarda
Mohamed Krichène
Coordination
Renda Alibi
Secretaire de Redaction
Manoubi Marouki
Ont participé à ce numéro
Mehdi Jendoubi
Abdelkrim Hizaoui
Mohamed Guelbi
Hassen Mensi
Mouldi Hebchi

CONCEPTION ET REALISATION :
RGEEP INTERNATIONALE
Tél. : 249.313

Sommaire

EDITORIAL : La journée de la presse : une occasion pour faire le bilan P 3

— Historique de la presse Tunisienne des origines à l'indépendance P 4

— Evolution du statut juridique des journalistes en Tunisie . . . . . P 6

— Journalistes, documentalistes : même Combat ! . . . . . P 8

— Interview : Monsieur Moncef CHENNOUFI Directeur de l'Institut de Presse et des Sciences de l'Information (IPSI) au Journaliste Tunisien : P 11

— Journalistes professionnels et journalistes Amateurs P 12

— La Profession en Chiffres. P 15

— La Presse Arabe sous l'occupation Israelienne. P16

— Intervention de l'A.J.T. à la séance de clôture du 17eme Congres de la FIJ. P17

— Résolution proposée par l'AJT. P18

LE BULLETIN INTERNE DE L'A.J.T.

JOURNALISTE TUNISIEN

INTERVIEW

Mr. Moncef Channoufi au « Journaliste Tunisien »

Historique de la presse tunisienne des origines à l'indépendance

La Presse Arabe sous l'occupation israélienne

علي البقلوطي

رفيقة الزنايدي

محمود الذوادي

توفيق الخذيري

سعاد بن أحمد

زملاء رحلوا...

ابتُليت الساحة الإعلاميّة، في ظرف خمسة أسابيع تقريبًا، برحيل أربعة زملاء صحفيّين، هم على التوالي: سعاد بن أحمد وتوفيق الخذيري ومحمود الذوّادي وعلي البقلوطي ورفيقة الزنايدي. ولم تتخلّف النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين عن نعيهم والتذكير بمناقبهم، رحمهم الله ورزق ذويهم وكافّة أصدقائهم جميل الصبر والسلوان. وفي ما يلي بعض الملامح عن سيرهم المهنيّة:

محمود الذوادي
حريّة الصحافة أوّلا

عُرف الزميل محمود الذوادي، الذي رحل عن الدنيا يوم الثلاثاء 18 جانفي 2022، بانتمائه للتيّار المستقلّ للصحفيّين. وقد ترأّس، قبل الثورة، اللجنة التونسيّة لحماية الصحفيّين. كما كان وجها صحفيّا مدافعا عن الحقوق والحريّات سواء تحت مظلّة جمعيّة الصحافيّين التونسيّين أو من بعدها النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين. كما أسّس بعد الثورة، بمعيّة عدد من الزملاء، "مركز تونس لحريّة الصحافة" الذي يعود إليه الفضل في إنجاز العديد من الدراسات والبحوث الميدانيّة حول الواقع المهني للصحفيّين التونسيّين.

وعمل الزميل الراحل محمود الذوّادي بجريدة "الصحافة" منذ تأسيسها عام 1989 إلى غاية عام 2019.

وإذ تتقدّم مجلّة "الصحافة التونسيّة" بأحرّ عبارات المواساة إلى عائلته وأصدقائه وكافّة الأسرة الصحفيّة، فإنّه لا يسعها إلّا أن ترجو من الله أن يلهمهم جميل الصبر والسلوان.

علي البقلوطي
من روّاد الصحافة الجهويّة

يُعدّ الزميل الراحل علي البقلوطي، الذي توفّي يوم الاثنين 24 جانفي 2022، من روّاد الصحافة الجهويّة لا في مدينة صفاقس فحسب بل وفي تونس برمّتها. وكان الفقيد قد أصدر سنة 1975 صحيفة(La Gazette du Sud) . ثم أطلق سنة 1980 نظيرتها باللغة العربيّة وهي "شمس الجنوب". وقد عمل الزميل الراحل في بداية مشواره الصحفي مراسلا من صفاقس لصحيفتي "L'Action" و"العمل" على امتداد سنوات طويلة. وحظي الفقيد علي البقلوطي عام 2019 بتكريم المكتبة الوطنيّة وفي سبتمبر 2020 انضمّ إلى الهيئة التأسيسيّة لـ"مجلس الصحافة".

ولا يسع مجلّة "الصحافة التونسيّة" في هذا المصاب إلّا أن تدعو للفقيد بالرحمة ولذويه بالصبر والسلوان.

رفيقة الزنايدي
أيقونة LE TEMPS

شيّعت أسرة جريدة LE TEMPS والأسرة الموسّعة لـ"دار الصباح"، يوم 5 فيفري 2022، الزميلة رفيقة الزنايدي بالشيخ إلى مثواها الأخير. كانت الزميلة الراحلة إحدى ركائز الجريدة اليوميّة، باعتبارها قد شغلت مهام سكرتارية التحرير منذ الفترة الأولى لإصدار الجريدة.

أبّنها الزميل مصطفى الخمّاري قائلا: "هذه لمسة وفاء في زمن النسيان والعقوق لاحدى حرائر وأحرار تونس من جنود الخفاء نساء ورجالا في عالم الصحافة، ممّن قد لا يحمل عملهم إمضاءات تبرز أسماءهم للأضواء بحجم أهميّة دورهم في كلّ الأعمال الصحفيّة وعلى كلّ الأصعدة في ساحتنا الصحفيّة بالأمس واليوم". رحم الله الزميلة الفقيدة وألهم ذويها وأصدقاءها جميل الصبر والسلوان.

توفيق الخذيري
وجه بارز للإعلام الرياضي بالمنستير

رحل الزميل توفيق الخذيري، يوم الثلاثاء 21 ديسمبر 2021، في سنّ لا تتجاوز 53 عاما، وذلك إثر نوبة قلبيّة مفاجئة.

وكان الزميل توفيق الخذيري يعمل منشطا وصحفيّا رياضيّا بإذاعة المنستير. وقد أمضى الراحل مسيرته المهنيّة على امتداد سنوات طويلة في التنشيط وإعداد البرامج وتقديمها بقسم الرياضة في الإذاعة الجهويّة بالمنستير.

وتتقدّم مجلّة "الصحافة التونسيّة" رحم الله الزميل توفيق الخذيري وألهم أسرته وكافّة زملائه وأصدقائه جميل الصبر والسلوان.

سعاد بن أحمد
المثابرة والطيبة

رحلت الزميلة الصحفيّة سعاد بن أحمد، يوم الإثنين 13 ديسمبر 2021، مخلّفة لوعة كبرى لدى كلّ من يعرها ويدرك معدنها الطيّب. وكانت الزميلة الراحلة تعمل صحفيّة بقسم الأخبار بإذاعة صفاقس، وهي خرّيجة معهد الصحافة وعلوم الإخبار، وحائزة منه على شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال.

يصفها الزميل زهير بن أحمد بأنّها "كانت صحفيّة ميدان متميّزة، دائبة الحركة والنشاط، تحبّ النّاس والحياة"، وقد أبّنها قائلا: وداعا سعاد، حناجرنا لا تستجيب، مصادحنا ألم وسواد، وماذا عسانا نقول، سوى: وداعا سعاد، هو الله شاء، ولله في حكمه ما أرادْ...

مجلّة "الصحافة التونسيّة" تتقدم إلى كافّة أفراد أسرتها وإلى زملائها بإذاعة صفاقس وحيثما كانوا بأحرّ التّعازي، راجية أن يرزقهم الله جميل الصبر والسلوان.

رحلة حياة

الصحفي المخضرم مختار اللواتي

عُرضت عليّ إدارة ثلاث إذاعات، لكنّني رفضت الإغراءات والمساومات!

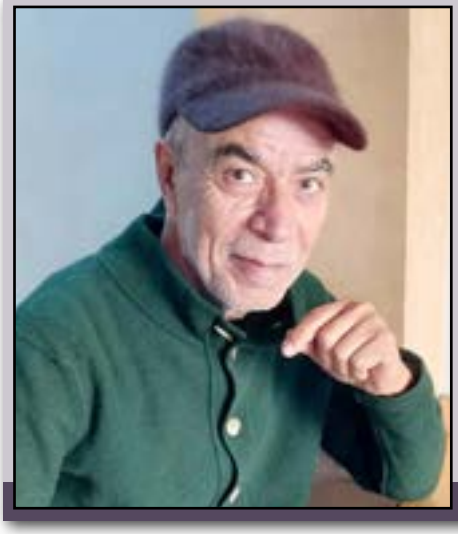

اختار الصحافة مهنة لتشابهها مع شخصيته المميزة. هي مهنة المتاعب والمصاعب وهو يرى في نفسه قدرة على التحمّل والمواجهة... هي باب الشهرة والمكانة الاجتماعية وهو يطمئن لتواضعه وثباته أمام الإغراءات والإكراهات. دخل عالمها الغامض المحفوف بالمخاطر في حقبة من تاريخ تونس كانت الصحافة أشبه بنفق مظلم حيث لا حرية ولا تنوّع ولا اختلاف. ناضل فكرا وممارسة من أجل إعلام عمومي حرّ يخدم المواطن والوطن. الصحفي والإعلامي مختار اللواتي ضيف العدد الأول من مجلة "الصحافة التونسيّة" وحديث عن البدايات والمآلات وعن دروس كثيرة استخلصها من رحلته المهنيّة الثرية. في مقهى هادئ غير مزدحم بمدينة صفاقس بين اثنين من معالمها قصر البلدية ودار الاتحاد كان اللقاء. لم تتغيّر ملامحه عن آخر عهدي به قبل سفره إلى الخليج...

حاوره : سمير الحسيني

ماذا ميّز بدايات عملك في إذاعة صفاقس؟

منذ بداية العمل في إذاعة صفاقس كونت شبكة واسعة من الأصدقاء من الطبقة المثقفة كانت دافعا شخصيا لي للبحث ولتطوير قدراتي ومهاراتي أذكر منهم بالخصوص عبد المجيد شعبان وعبد الرزاق بوستة وفي تلك الفترة بادرت مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية بتمكين أعوانها الذين لم يواصلوا دراستهم للترسيم بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار للحصول على شهادة الأستاذية وكنت من بين هؤلاء إلى جانب عدد من الزملاء بينهم حمادي عرافة وأحمد القديدي وآخرين ولكني لم استطع مواصلة الدراسة لان إذاعة صفاقس لم تسمح لي بمتابعة الدروس بالتوازي مع مهنتي كصحفي فتفرغت كليا لعملي وركزت صحبة بعض الزملاء على تطوير أسلوب العمل بالاقتراب من مشاغل المواطن التي كانت مغيبة تماما ذلك أن مفهوم الإعلام العمومي لم يكن مطروحا وكانت محاولاتنا تصطدم بالعوائق الإدارية واللوجستية فاتجهنا حينها إلى تأسيس نقابة باذاعة صفاقس سنة 1975 وهي الأولى في تاريخها وكنا من خلالها نتصدى لحملات السلطة ضد المنظمة الشغيلة وضد أصحاب الرأي الحر..

تطورت مواجهتك مع الإدارة والسلطة إلى حين اندلاع أحداث جانفي 1978، كيف أثرت تلك الأحداث على المشهد الصحفي وعلى الحريات بشكل عام؟

مواجهتنا مع السلطة لم نصل إليها فجأة في جانفي 1978، ولكن سبقتها فترة من التوتر بسبب محاولاتنا في السنوات القليلة الماضية بناء فكر وأداء مهني جديد يقوم على توعية المواطنين بحقوقهم والاقتراب من مشاغلهم. كما كنا نعمل على مواجهة السلطة التي انتهجت أسلوب التشويه والشيطنة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل بتنظيم وقفات احتجاجية في مقرات العمل. وفي المقابل قامت الإدارة بإبعادنا، لكنها لم تجد في ممارستنا المهنية أي ثغرات أو تقصير ليكون لها ذريعة لمعاقبتنا. كما كانت أحيانا تعتمد أسلوب الترغيب والإغراء حتى أنّها عرضت عليّ عام 1977 خطة مدير لإذاعة المنستير، لكنّني لم أخضع للإغراء، وفي تلك الفترة كنا نعد للمؤتمر العام باجتماعات ولجان وقد كنت مقررا باللجنة الاقتصادية وكلفت بصياغة الكلمة التي سيلقيها الكاتب العام للاتحاد الجهوي بالمجلس الوطني. وكانت الكلمة هي التي حددت معالم خطة الاتحاد في المرحلة التالية حيث تضمنت سحب قيادات الاتحاد من مسؤولياتهم في الحزب الاشتراكي الدستوري وإقرار إضراب عام في صورة عدم تلبية مطالب الاتحاد. وقد اعتمد المجلس الوطني ما جاء في تلك الكلمة التي تضمنت أيضا نقدا لاذعا للنظام بلغ حد وصفه بالعمالة...

> **بعد الهجمة على التلفزة الوطنيّة عام 2012، دخل الإعلام العمومي تحت طائلة التهديدات والضغوط. وعادت السلطة لتمدّ يدها عليه من خلال التعيينات، فانحرف عن دوره رغم بعض الاجتهادات الفرديّة بسبب غياب تامّ للتفكير في برنامج إصلاح للإعلام العمومي**

إذن فقد كانت لكم مساهمة مباشرة في تلك الأحداث...

نعم فمع انطلاق المواجهات بين السلطة والاتحاد كانت تأتينا الأخبار عن عمليات تخريب وحرق في بعض الجهات وكنا نعلم أنها مدبرة من السلطة نفسها عبر ما يسمى بميليشيات الصياح ولنحول دون وقوع أحداث مشابهة في صفاقس اقترحتُ إنشاء إذاعة محلية تحت اسم إذاعة حشاد لمخاطبة الناس وتوعيتهم وساهمت هذه الإذاعة في تجنب السيناريو المدمر في صفاقس وقد أدى ذلك كله في النهاية إلى إيقافي مع مجموعة من الصحفيين والتقنيين والموظفين والحكم بسجننا وفصلنا من إذاعة صفاقس إلى حين أعادتنا إلى العمل بعد تولي محمد مزالي الوزارة الأولى..

بعد انقضاء تلك المرحلة الصدامية، هل تخليتم عن أفكاركم في تكريس إعلام جديد مغاير لما كان عليه الحال قبل أحداث 1978؟

مساعينا لتكريس إعلام عمومي لم تتوقّف، بل كثفنا مجهوداتنا لتطبيقها عمليّا في الأخبار والبرامج بفتح المجال بشكل اكبر للمستمعين لإبداء آرائهم والتركيز على التوعية بالحقوق و الواجبات وبقينا على هذا النهج إلى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات..

كيف تعاطيت مع أحداث الخبز التي كانت أكثر دموية من الخميس الأسود ؟

كان الأمر مختلفا فقد كانت الأحداث مباغتة ومفاجئة ولم تتواصل لأكثر من يومين واكتفينا بمتابعة مجرياتها إلى أن حسم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة الأمر بالتراجع عن الزيادات.

بوصول بن علي إلى سدّة الحكم، هل تغيّر معه حال الصحافة والصحفيّين؟

خلال تلك الفترة كنت أتولّى، إلى جانب عملي الصحفي، إنتاج وتقديم عدد من البرامج عن السينما والفنون إضافة إلى حصّتين أسبوعيا من البرنامج الصباحي المباشر "صباح الخير يا وطني". وصادف فجر السابع من نوفمبر 1987 أن كنت مكلفا بتقديم البرنامج الصباحي، ففوجئت عند دخولي للإذاعة بحضور أمني وببيان السابع من نوفمبر يُذاع عبر مكبّرات الصوت داخل الإذاعة. وجدنا حينها في البيان كلّ المبادئ التي ناضلنا من أجلها. وقد حاولنا طيلة الفترة الأولى من حكم بن علي تفعيل تلك المبادئ وتجسيد ما كنا نطمح إليه بترسيخ إعلام عمومي حرّ ومتعدّد يحترم عقل المستمع ويقوم بأدواره الإخبارية والتثقيفية والترفيهية. لم يتوقف الأمر على الممارسة المهنية بل تخطاها إلى المساهمة النظرية، حيث قمت رفقة الصحفيّين عبد الله الحيدري ورشيد الكراي بصياغة مشروع للإعلام المستقبلي لدولة ديمقراطيّة وأرسلناه إلى الحبيب بولعراس الذي كلّفه بن علي بضبط مخطّط للنهوض بالإعلام، لكن المشروع اختفى أثره ولم ير النور مطلقا ولا أعرف إلى اليوم مآله.

كانت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح إذن، كيف حصل التراجع أو الانتكاسة؟

لم نتوقّع في البداية حصول انحراف كبير بالممارسات إلى اتجاه قمعي استبدادي، ولكن مع وجود استعداد غريب لدى البعض وخصوصا من المسؤولين لصناعة الدكتاتورية والعمل على كسب مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة، هؤلاء سهّلوا للسلطة التراجع عن وعودها وعمّا جاء في بيان 7 نوفمبر. ومع ذلك فقد واصلنا التمسّك بمبادئنا وممارسة قناعاتنا من خلال الممارسة المهنيّة وأيضا من خلال محاولات التجديد والتطوير حيث قدمت مشروعا للإدارة الجهوية لتطوير العمل الإذاعي يعتمد على أسلوب جديد مغاير لنمط البرمجة المعتمدة حينها ويرتكز على عمل المجموعات بحيث تتولّى كلّ مجموعة من المنشطين تأمين إحدى فترات الاستماع، فتمّ قبر هذا المشروع. فقد كافأتني الإدارة بتوجيهها إليّ توبيخًا بسبب مقال تحدثت فيه عن عدم رغبتها في التطوّر، وكانت تلك أوّل عقوبة يتعرّض لها صحفي في عهد بن علي.

هل كان التضييق والهرسلة السمة الوحيدة لسلوك الإدارة تجاهكم؟

بسبب متابعاتنا لمشاغل المواطنين ومشاكلهم زاد شيئا فشيئا تذمر الإدارة من عنادنا، وكنت حينها رأس الحربة في هذه المواجهة وكثيرا ما يكون الصدام معي فيتم تنبيهي في عديد المرات ثم محاولة إغرائي مجددا بالمناصب حيث عرضت عليّ المؤسّسة تولي إدارة إذاعة قفصة فرفضت عرضها، وحين تمّ تعيين عادل شبشوب مديرا لها خلفته في رئاسة تحرير الأخبار بإذاعة صفاقس مشترطا عدم ربط هذه المهمّة بالانخراط في التجمع الدستوري الديمقراطي.

كيف كانت فترة رئاستك لمصلحة الأخبار بإذاعة صفاقس؟

لأسباب عائلية لم تتواصل مهمّتي لفترة طويلة واضطررت

مختار اللواتي في سطور

- ولد بصفاقس عام 1947
- درس التعليم الابتدائي في المدرسة الشعبيّة بصفاقس، والتعليم الثانوي في معهد 15 نوفمبر.
- اجتاز المرحلة الأولى من مناظرة الباكلوريا بتفوّق (كانت تُجرى حينها على مرحلتين)، لكنّه لم يواصل المرحلة الثانية بسبب وضع عائلي غير مستقرّ عقب وفاة والده.
- شارك في تربّص للمعلمين، وعُيّن معلّما في أحواز العاصمة. وبالتزامن نجح في مناظرة لانتداب صحفيين ومنشطين بإذاعة صفاقس، فكانت انطلاقته في الميدان الصحفي.
- عمل صحفيّا ومقدّم برامج بإذاعة صفاقس وقناتي 7 و21 لمدّة 27 سنة.
- عُيّن مديرا للبرامج بقناة "سينما" بشبكة أوربيت في روما لسبع سنوات، ومديرا للبثّ بأوربيت في البحرين لسنتين، ومديرا للمحتوى العربي والمشرف على قناة "فيزيك تي في" لشبكة "أوربيت شوتايم" في دبي لستّ سنوات.
- لا يزال يكتب مقالات أسبوعيّة في جريدة "الصباح" وفي الشبكات الرقميّة.

للانتقال إلى العاصمة للعمل في شريط الأنباء في قناة "تونس 7"، وبفضل السمعة التي اكتسبتها إذاعة صفاقس خلال تغطيتها لحرب الخليج اقترح عليّ حينها مدير المؤسّسة عبد الحفيظ الهرقام تولّي خطة رئيس تحرير مساعد للأخبار في انتظار تولّي رئاسة التحرير فرفضت العرض، ثمّ قدّمت مشاريع برامج رفضها مدير قناة "تونس 7"، فأعددت نفسي لمرحلة جديدة من حياتي المهنيّة اخترت أن تكون خارج أرض الوطن.

تجربتك المهنية خارج تونس امتدت بشكل متقطّع لأكثر من 15 عاما. لو تحدثنا عمّا استخلصته منها.

مع انسداد الأفق في التلفزة التونسيّة وحالة الجمود التي كانت تعانيها وصلني عرض من زملاء يعملون بشبكة تلفزيونيّة عربيّة في روما هي شبكة أوربيت، فتحوّلت إلى إيطاليا ووقّعت عقدا في البداية لمدّة شهر واحد في قناة السينما، وبعد في أيّام قليلة غُيّر إلى عقد طويل الأمد بفضل ما أظهرته من شغف بالعمل وما طرحته من أفكار ومشاريع برامج بالاعتماد على ما اكتسبته من خبرة بنوادي السينما بصفاقس، ودامت فترة العمل سبع سنوات بدأتها باحثا ومقدّما للبرامج ثمّ مديرًا لدائرة الدبلجة، وفي النهاية مديرا للبرامج بالقناة. كانت فترة عمل ممتعة على جميع المستويات المهنيّة والإنسانيّة حقّقت فيها نجاحات كبيرة، حيث تمكّنت الشبكة من تحقيق أرباحها الأولى بفضل الاشتراك في قناة السينما المشفّرة التي كنت أشرف عليها.

بعد عودتك إلى تونس، هل واجهت صعوبة في العمل مجددا في التلفزة، في إعلام عمومي كان يصنف على أنّه بوق للنظام؟

حقيقة لم أصدم عند عودتي بالواقع المرير للإعلام العمومي، فأنا أعرف وضعه جيّدا، لكنّي حاولت اغتنام فرص قليلة لاستنشاق نسائم الحريّة المفقودة والتي دائما تصطدم بالبيروقراطية، كان ذلك مثلا في رحلة عمل إلى اليابان بمناسبة كأس العالم لكرة القدم وبعد إتمام المهمة اغتنمت فرصة وجودي هناك لإجراء حوارين مع شخصتين يابانيّتين مميّزتين

مختار اللواتي عام 1958 أمام منزله بصفاقس مع والديه وشقيقته.

في روما عام 1995 بقناة أوربيت، محاطا بعدد من الزميلات والزملاء.

الأوّل كبير رجال الدين في مدينة نارا عاصمة اليابان القديمة، وهو رجل درس في القاهرة وترجم مقدّمة ابن خلدون للغة اليابانيّة والشخصيّة الثانية مستشرق ياباني في مدينة كيوتو. ومن بين ما علق في ذاكرتي أنه قال "إنّ تونس كان لها فضل في نهضة اليابان، فقد نقل سفير اليابان في تركيا في القرن التاسع عشر كتاب "أقوم المسالك" الذي اعتمد في تحديث اليابان وتطويرها". بالإضافة إلى ذلك أجريت تغطية لنشاط نادي بطوكيو يحمل اسم "حنبعل" وبعد العودة إلى تونس أعددت حصّة خاصّة بالعلاقات التونسيّة اليابانيّة ضمّنتها تلك الحوارات وأصرَرْت على بثّها على قناة 21. ومن مظاهر الوضع المتردّي للإعلام العمومي أنّ سفارة اليابان اتّصلت بي بعد بثّ الحصّة وعرضت عليّ المشاركة بالبرنامج ضمن مسابقة بين الفرق الصحفيّة التي زارت اليابان جائزتها 100 ألف دولار، لكن إدارة القناة تجاهلت الأمر وامتنعت عن المشاركة في هذه المسابقة. هذه الحادثة كانت القطرة التي أفاضت الكأس، فقرّرت العودة إلى صفاقس، وهناك تزايدت الضغوط وتمّ منعي من تحرير الأخبار الوطنيّة، وبقيت على هذه الحال إلى حين إحالتي إلى التقاعد.

مهنة الصحافة لا تخضع لأحكام السنّ ولا يجمّدها التقاعد، هل واصلت ممارسة المهنة؟

وهو كذلك، فبعد معاناة السنوات الأخيرة من المسؤولين أصحاب الأيدي المرتعشة اشتقت مجددا إلى نسائم الحريّة، فعدت إلى العمل بشبكة أوربيت بالبحرين وعملت هناك لسنتين كمدير للبثّ بالشبكة، وعند انتقال أوربيت إلى دبي واندماجها مع شبكة "شوتايم" توليّت خطّة مدير المحتوى العربي لمدّة سنتين، ثمّ عدت لفترة قصيرة إلى تونس قبل العودة مجدّدا إلى دبي لتولّي مسؤوليّة قناة جديدة أطلقتها الشبكة اسمها "فيزيك" تعنى بكلّ ما يتعلق بجسم الإنسان وذلك لمدة 3 سنوات.

مارست مهنة الصحافة في ثلاث فترات مختلفة من تاريخ تونس السياسي كيف عشت فترة ما بعد الثورة والانتقال الديمقراطي؟

الأمور لا تتمّ بشكل آلي في الانتقال من وضع إلى وضع مناقض، لأنّ العمليّة تتطلب آليّات وقبل ذلك تتطلب رؤية وبرنامجا واضحا والإجابة على سؤال رئيسي وهو "ما المراد بالنقلة التي تختلف تسميّاتها؟"، الأهداف والغايات متعدّدة، من الغايات

التربويّة والتثقيفيّة والتعليميّة إلى الغايات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتي تسير مع بعضها البعض دون فواصل. وهذا الأمر يتطلّب تخطيطا، والتخطيط كان للأسف غائبا من اللحظة الأولى. كان الأمر يتعلق بانتفاضة مجيدة - حسب رأيي - وبمجرّد تنحّي رأس السلطة والتساؤل عمّن سيمسك السلطة وكيف يمسكها ولماذا ظهر العجز لأن الطروحات اختلفت، فالمخطط والمبرمج والمالك للرؤية كان مفقودا في تلك الفترة. أرى أنّه في تلك اللحظة لو كان هناك ما يكفي من التواضع وتقدير الإمكانيّات حسب ما تتيحه من فرص كنا سنقف عند نقطة واضحة هي أنّ المطلوب هو القيام بإصلاحات وليس ثورة، لم يكن في المتناول تطبيق ما تتطلّبه الثورة، لم يكن هنالك لا قيادة ولا برنامج، ولكن في المقابل توفّر مجال الإصلاح بسخاء عندما تشكّلت حكومة محمد الغنوشي قلّة من النظام القديم وأغلبية من المعارضة الوازنة والفاعلة. وقد وصفتها في حوار مع إذاعة صفاقس حين كنت خارج الوطن بالفرصة الذهبيّة التي لا تتكرّر.

هل ترى أنّ فرصة الإصلاح ضاعت أيضا على الإعلام التونسي؟

طبعا فالإعلام أصبح حائرا ومرتبكا ما بين ممارسة الحريّة التي كان يحلم بها وضبابيّة الرؤية وكيفية ممارسة الحريّة وكيفية توظيفها لفائدة المجتمع. فالحريّة لها جملة وظائف قيميّة راقية كتوعية الناس وخدمتهم والدفاع عن إنسانيّتهم وحقوقهم وبها ومن خلالها تمارس مهنة الصحافة. ورغم محاولة البعض خلق أرضيّة وتشريعات لممارسة العمل الصحفي فإنّ المحاولات لم تتم بالشكل الصحيح ولم تنجح. وأرى أنّه لو تواصل البحث فربّما تمكّنا من الوصول إلى الطريق الصحيح، لكن ما حصل هو أنّ أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الطموح السياسي قفزوا وتصدّروا المشهد وبعثوا القنوات الإذاعيّة والتلفزيّة وسيطروا على وسائل الإعلام، فزاد التخبّط وبقي الصحفيّون يعيشون وهم الحريّة التي فقدوا جزءا كبيرا منها، ثمّ دخل الإعلام العمومي وخصوصا بعد الهجمة على التلفزة الوطنية في 2012 تحت طائلة التهديدات والضغوطات وعادت السلطة لتمدّ يدها من خلال التعيينات وانحرف عن دوره تماما رغم الاجتهادات الفرديّة القليلة، كلّ هذا كان بسبب غياب تام للتفكير في برنامج إصلاح للإعلام العمومي.

وماذا عن هياكل المهنة، هل كانت هي أيضا عاجزة عن فرض إصلاح الإعلام؟

الهياكل لم تملك الرؤية التي تربط بين الواقع وما يتطلّبه وبين تخطيط يراعي القدرات الذاتيّة والطموح لتحقيق أهداف بعيدة ودخول مرحلة الإنجازات. فأحيانا كان يتمّ القفز على القدرات الذاتيّة والدخول في صدامات دون تحقيق مطالب تذكر، وأحيانا تنزوي وتنطوي على نفسها بدعوى أنّ المرحلة لا تسمح بالتحرّك. وعموما أرى أنّ الهياكل تحاول في النهاية، ولكن الطريق مازال طويلا وشاقّا.

في ظلّ ما يتّسم به الواقع الراهن من تخبّط، هل يبقى الإصلاح ممكنا أم تراه هدفا بعيد المنال؟

ممكن طبعا إذا حدثت مراجعة مع الإقرار بالأخطاء والإعداد لمرحلة قادمة وابتكار طرق جديدة، وهذا يتطلب إعداد دراسة علميّة للواقع مع انخراط كامل للإعلام في رؤية شاملة لمفهوم الدولة وطبيعتها ودورها في المستقبل وفي رؤية واضحة لنمط المجتمع. هذا الوضع الغامض حاليّا وهذا التجاذب والصراع يمنع تحقيق الإصلاح المطلوب.

هل ترى في المشهد الإعلامي اليوم انعكاسا لما بناه جيلكم وما ناضلتم من أجله؟

أرى أنّه بقدر ما نحلم لابد أن تكون دائما أرجلنا ثابتة على الأرض حتى نتفهّم العثرات والخيبات الكبرى والمؤلمة التي حصلت والتي هي في النهاية جزء من مسار التاريخ، لكن هل يمكن الاتعاظ ممّا فات لبناء المستقبل؟ أقول نعم الأمر ممكن، فتونس لها كل الإمكانات والفرص لبناء مشروع يتّعظ ممّا فات ويبني للمستقبل. الآن هناك تغليب للمصالح الشخصيّة والحزبيّة والفئويّة التي تعتبر الوطن مطيّة لتحقيق غاياتها والمراهنة على مصلحة المجموعة من أجل مصالح فرديّة، لو تغيّر كلّ هذا وأتحدّث عن النوايا والمصالح من أجل إنقاذ الوطن فإنّ أسهل بلد يمكن إصلاحه والنهوض به هو تونس. كلّ ذلك يمرّ أوّلا وأساسا عبر تطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو محاباة ومحاسبة من أجرم في حقّ الوطن في إطار العدل والإنصاف دون انتقام أو تشفّ.

مع النقابي الحبيب عاشور اذاعة صفاقس 1984

مختار اللواتي عُرضت عليك إدارةُ ثلاث إذاعات في تونس هي المنستير وصفاقس وقفصة فرفضتها، ورفضت معها امتيازات ومسؤوليّات أخرى هنا وفي روما والمنامة ودبي. ألست الآن نادما على تفويت كلّ تلك الفرص؟

من يعرفني جيّدا يعرف أنّ هناك شيئين مفقودين عندي هما الطموح والندم. أنا لست أنسانا طموحا أبدا، وأكون حيث أجد نفسي مرتاحا في الموقع الذي أنفّذ فيه أفكاري خدمة لمهنتي التي أحبّ وخدمة لوطني، أنا أعيش اللحظة بقناعاتي فقط. وأنا أيضا قنوع بما لديّ و"ما نتباعش وما نتشراش"، ولم أندم أبدا لا على قرار اتخذته مهما كانت نتائجه ولا على ما يعتبره الآخرون فرصا ذهبيّة ضائعة.

بورتريه

المولدي بشير ذاكرة الإعلام الإذاعي وتاريخ الصحافة...

بقلم: وحيدة السي

لم يكن أمام الطفل الخجول الهادئ غير الاجتهاد، فهو من التلاميذ المثابرين، المنضبطين، الجدّيّين، حتّى أنّه كان مقلّا في الصداقات، يختار أصدقاءه وينتقيهم بعناية شديدة طوال مسيرته الدراسيّة. لم يكن هاجسه النجاح فقط، بل كان يبحث عن التميّز والامتياز. هذا ما جعله يكون من نخبة التلاميذ والطلبة والجامعيين أيضا. عشق الإذاعة عن أبيه وأغرم بالمذياع منذ الصغر وتربت أذنه على المصدح، فزرع فيه ذلك العشق الطفولي حبّ الصحافة، ومهّد له الطريق للتخصّص في الصحافة الإذاعيّة.

حافظ على نفس الانضباط والجديّة في التدريس، كان قليل الغياب إلّا للضرورة القصوى، لا هوامش له في الدّرس غير ما يتعلّق بالدّرس، يستقبل طلبة السنة الأولى صحافة بالمدرج الكبير، بوجهه الطفولي الأبيض المائل إلى حمرة، وقسماته الرقيقة، وشعره الأسود المجعّد بخصلات بيضاء. كان يُلقي محاضرته، يلوذ بالمصدح حتّى يسمعه الطلبة، فصوته الهادئ لا يصل الطلبة بالمقاعد الخلفيّة. وبين الحين والآخر ينقر على الطاولة لإسكات الوشوشات من هنا وهناك، ثمّ يواصل إلقاء الدّرس فتمطر ذاكرته الأرقام والأسماء... هكذا يوغل المولدي بشير في تاريخ الصحافة بهزلها وجدّها، مستعينًا بين الفينة والأخرى بالطباشير لكتابة الخطوط العريضة وبوريقات متقادمة للتثبّت من دقّة التواريخ وتفاصيلها... لا يُضيّع دقيقة من وقت الدّرس، ولا يأبه لمن قد يغادر المدرج من الطلبة فيوم الامتحان هو يوم الحساب، ولّما ينهي واجبه المقدّس يحمل محفظته ويغادر بالهدوء ذاته الذي يستقبل به الجميع.

تفاصيل التفاصيل

مَن مِن طلبة الصحافة التونسيّين أو الأجانب لم يتتلمذ على يديه بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار؟، مَن مِن أبناء الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئيّة لم يحضر محاضراته التي كانت تجمع العشرات في مدرج الجامعة بالسنة الأولى؟، ومَن مِن الإذاعيّين لم يدرس تقنيّات الإعلام الإذاعي على يديه؟ هذا هو الدكتور المولدي بشير، عاشق الإذاعة وجسر العبور إلى صاحبة الجلالة وعبّارتها. كلّ طالب يطأ معهد الصحافة لأوّل مرّة يعبر من بوّابته، وينتهي الأمر بعاشقي الإذاعة إلى التخرّج والتخصّص على يديه في مجال الإعلام الإذاعي.

هو ذاكرة تاريخ الصحافة، مؤرّخها، وموسوعة متنقّلة لصحف ما قبل الاستقلال وبعده، يُحكم قبضته على تفاصيل التفاصيل في كلّ ما له علاقة بالصحافة... إنّه الذاكرة... بل ذاكرة لا تَنسى ولا تُنسى،

حوار الأجيال بين الأستاذ مولدي بشير والزميلة سميّة بالرجب

ولا يمكن استحضاره أو الكتابة عنه دون الوقوف على ربوة التاريخ والتوغّل مثله في سرد المحطّات التاريخيّة المهمّة في حياته. فالرّجل يُحكم عدّاد الزمن بقبضته، والكتابة عن مسيرته تفرض الغوص في الزمن أيضا، لكنّ الخوف، كلّ الخوف في الكتابة عنه الإطناب في ذكر تواريخ نجاحاته فيصيب القارئ الملل أو التغاضي عن بعضها، فتُظلم مسيرته الحافلة. إنّ المسألة شبيهة بالسّير على شفرة حادّة تذكّرنا بقول رسام شهير «فأنت حين تكتب البورتريه ترسم لوحة... وحذار من زيادة اللون»... وحتّى لا نُلطّخ هذا الرّسم اللغوي نحطّ كالطيف على أهمّ محطّات حياته الطالبيّة والمهنيّة.

مرحلة البدايات

هو من مواليد 19 جانفي 1948 بالمنستير المدينة، زاول التعليم الابتدائي بالمدرسة القرآنيّة العلميّة بالجهة، امتدّت سنوات التعليم الثانوي ستّ سنوات من الثاني والستين إلى الثامن والستين بعد تسعمائة وألف. ليحرز على البكالوريا آداب في أكتوبر 1968 ويلتحق بمعهد الصحافة، وفي الوقت نفسه بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بشارع 9 أفريل.

مثل أبناء جيله الذين غازلوا السلطة الرابعة وارتموا في أحضانها، لم تكن الطريق معبّدة ولا مفروشة بالورود. فمن يرغب في امتلاك سطوة هذه السلطة عليه أن يتسلّح بالصبر والمثابرة حتّى يُحقّق مناله باقتدار ويكن في حجم هذا الثقل المعرفي ويوسّع ثقافته ويهيّئ نفسه، ليكون لسان حال المواطن ويمثّل البلاد أحسن تمثيلا. على هذه القاعدة الانتقائيّة كانت غرابيل النجاح في اختصاص الصحافة ضيّقة للغاية، فلا يمرّ منها إلا المتمكّن، والطموح، والقادر على تطوير قدراته. هذا ما أسهم في رفع سقف التحدّي والحلم لطلبة كانوا آنذاك في طليعة النخبة، تصدّروا المشهد الإعلامي، أطّروا الأجيال الصاعدة وخلقوا نجوما في الصحافة الوطنيّة والعربيّة والعالميّة أيضا.

ككلّ طالب في فترة السبعينات لا يكتفي بدراسة الصحافة فقط، بل يواكب في الوقت نفسه اختصاصا آخر كالآداب العربية، اللغات، الجغرافيا، الحقوق أو التاريخ. وقد اختار المولدي بشير أن يدرس التاريخ بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية لمدّة أربع سنوات. فكان يواكب كلّ يوم المحاضرات إلى

الرابعة مساء، ثمّ ينتقل إلى الطابق الثاني بكلية 9 أفريل لحضور الدروس المسائيّة في الصحافة من الرابعة مساء إلى الثامنة ليلا. لم يكن ولوج هذا العالم سهلا، فالطالب الحالم بصاحبة الجلالة لا خيار أمامه غير الدّراسة في اختصاصين متفرّقين طيلة أربع سنوات لضمان جودة ما يكتب أو ينتج من مادّة إعلاميّة بعد التخرّج، وهو ما يوافق اليوم دراسة الطالب بجامعتين مختلفتين...

مع ذلك ركب المولدي بشير، أسوة بنخبة أخرى من أعلام الصحافة التونسيّة في ذلك الزمن، هذا التحدّي وتميّز في رفعه. كانوا قلّة قليلة تعدّ على أصابع اليد، تلقوا تكوينهم في مختلف المواد على أيادي أربعة أساتذة فقط أغلبهم أجانب، وفق تأكيده.

حصل على الإجازة في الصحافة وعلوم الإخبار اختصاص سمعي بصري في جوان 1973 برسالة ختم الدروس الجامعيّة حول «مجلّة الإذاعة والتلفزة في عشريّتها الأولى 1959 إلى 1969». وبعد التخرّج بثلاثة أشهر التحق للعمل لفترة وجيزة بوكالة تونس إفريقيا للأنباء (أكتوبر / ديسمبر 73)، ثم سرعان ما غادر بعد ممارسة الصحافة بشهرين لأنّه كان من بين الطلبة المتميّزين وحصل آنذاك على جائزة الرئيس الحبيب بورقيبة في الصحافة وعلوم الإخبار. وهو ما أهّله للانتقال إلى باريس لمتابعة المرحلة الثالثة بمعهد الصحافة الفرنسي التابع لجامعة باريس 2، ثم دراسة تخصّص تاريخ في جامعة باريس 7، ليُحقّق النجاح والتميّز نفسهما ويحرز ديبلوم الدراسات المعمّقة في التاريخ. وعلى إثر ذلك بسنة وتحديدا في جوان 1977 حصل على دكتوراه المرحلة الثالثة في الصحافة وعلوم الإخبار بموضوع بحث حول «الصحافة الفرنسيّة وانتصاب الحماية على تونس عام 1881».

مسيرة حافلة

حفلت مسيرته وهو طالب بالمشاركة في الكثير من الدورات التدريبيّة في تونس وخارجها، من مدينة الكاف مثلا إلى معظم ربوع البلاد، ومن مؤسّسة الإذاعة التونسيّة إلى العديد من وسائل الإعلام بألمانيا والجزائر بداية السبعينات، فضلا عن أمريكا ويوغسلافيا في مرحلة التدريس. هكذا يتّجلّى أنّ دراسة الصحافة وتدريسها لم تكن مجرّد شهادة جامعيّة تنتهي بالطالب إلى ممارسة المهنة أو التوظيف بالتعليم العالي بقدر ما كانت مسيرة ممتدّة للدربة والتدريب وورشة متعدّدة الاختصاصات ومخبرًا فسيحا لتكوين الكفاءات العالية وتجويد الإعلام في زمن المولدي بشير.

أسلوب الانتقاء في التكوين النظري والتطبيقي، جعل معهد الصحافة يخرج الدرر من خيرة الكفاءات من مدرّسين وإعلاميّين في شتّى الاختصاصات، ممّن كانت لهم حظوة التوظيف السريع لمجرّد التخرّج. لذلك بعد العطلة مباشرة وحصوله على الدكتوراه بفرنسا، في أكتوبر 1977، عاد المولدي بشير إلى معهد الصحافة مدرّسًا لتاريخ الصحافة في تونس والعالم. وانطلقت مسيرته ضمن اختصاصه الجامعي مع السنوات الأولى والصحافة الإذاعيّة للسنوات الثانية والثالثة والرابعة حتّى بلغ سنّ التقاعد بعد بضع سنوات من الثورة. تدرّج في مهامه ليترأّس قسم الصحافة السمعيّة والبصريّة ولجان الامتحانات لسنوات عدّة، فضلا عن المشاركة في اللجنة الوطنيّة للانتداب المكلّفة بدراسة الترشّحات لرتبة مساعد في التعليم العالي في مادّة علوم الإخبار سنة 2004.

> **يوغل المولدي بشير في تاريخ الصحافة بهزلها وجدّها، مستعينًا بين الفينة والأخرى بالطباشير لكتابة الخطوط العريضة وبوريقات متقادمة للتثبّت من دقّة التواريخ وتفاصيلها... لا يُضيّع دقيقة من وقت الدّرس، ولا يأبه لمن قد يغادر المدرج، ولمّا ينهي واجبه المقدّس يحمل محفظته ويغادر بالهدوء ذاته الذي يستقبل به الجميع.**

من ينبش في هدوئه وصمته، ويفتح نافذة على حياته الخاصّة يكتشف ولعه الكبير بالموسيقى. ففي نهاية كلّ أسبوع وتحديدا يوم السبت على امتداد سنوات إلى غاية اليوم يلتقي مع صديقيه للاستمتاع بالمالوف. يجتمع ثلاثتهم بمنزل صديقهم مدرّس العلوم، هما بآلة العود والدفّ وهو بآلة الإيقاع «الدربوكة»... إنّها هوايته الفضلى للتخفيف من ضغوط العمل والحياة والتغلّب على الروتين ما بعد التقاعد. ومن يغوص أكثر في تفاصيله الخاصّة يكتشف أنّ المولدي بشير مثلما نجح في رسالته المقدّسة نجح في تربية أبنائه الثلاثة وتعليمهم، وهما ولدان درسا الهندسة والاقتصاد والماليّة. أمّا البنت فهي دكتورة في الطبّ متخصّصة في طبّ الجينات.

لمّا أنهى رسالته الأكاديميّة ببلوغ سنّ التقاعد، عاد عاشق الإذاعة إلى مسقط رأسه المنستير، وبعدما أنهى مهمّته كاملةً باقتدار، ها هو اليوم يعيش راحة المحارب، يُوزّع وقته بين المشاغل اليوميّة ككلّ تونسي يسكنه هاجس الوطن وبين قضاء أوقات الفراغ في البستنة والاعتناء خصوصا بأشجار البرتقال...

المولدي بشير محاطا بعدد من الزملاء والأستاذين محمد قنطارة وفاطمة عزوز في ختام دورة تدريبيّة. (الصورة من أرشيف الأستاذ محمد حمدان)

ومضات من تاريخ الإعلام الرياضي التونسي

بقلم: توفيق العبيدي

تمرّ هذه الأيّام الذكرى الستّون لتأسيس "الرّابطة التونسيّة للصحافة". مناسبة مهمّة دفعتنا إلى النبش في تاريخ الإعلام الرياضي التونسي بعد الاستقلال والظّروف التي ساعدت على تطوّره. وهو ما قادنا إلى الوقوف عند أبرز روّاد الصحافة الرياضيّة في تونس، حفظًا للذاكرة ووفاءً للمؤسّسين...

بدت أمامنا للوهلة الأولى صعوبة متناهية في الوصول إلى مصادر موثوقة ووثائق تاريخيّة دقيقة تساعدنا على رصد المراحل الأولى للإعلام الرياضي في تونس بُعيد الاستقلال. ولكن سرعان ما تبدّد خوفنا بعد العثور على ضالّتنا في رسالة جامعيّة للزميل الطاهر ساسي وأيضًا في بعض الشهادات الحيّة لبعض من واكبوا انطلاقة الإعلام الرياضي، على غرار الزميلين رؤوف بن علي وعامر البحري، أمدّ الله في أنفاسهما، لا سيما أنّهما يُعتبران من روّاد الإعلام الرياضي ومؤسّسيه وأبطاله في تونس. كلّ هذا إلى جانب ما بحوزتنا من معلومات وتكتنزه الذّاكرة الشخصيّة من معطيات وحقائق على امتداد مسيرتي المهنيّة وتجربتي في ميدان التعليق الرياضي والتسيير الإداري ومطالعاتي واستجواباتي لإعلاميّين غادرونا إلى مأواهم الأخير، فضلا عن الاستئناس ببعض المقالات التأريخيّة ذات الصلة.

روّاد الورقي

قبيل الاستقلال بسنوات، اقتصرت بعض الصحف التونسيّة مثل "La Presse" و "Tunis Soir" و"Le Petit Matin" على نشر بعض المقالات المتفرّقة التي كانت تتحدّث بصفة مقتضبة ومحتشمة عن الأحداث الرّياضيّة المهمّة. ومن بين الصحفيّين البارزين الذين تولّوا كتابة تلك المقالات المختار بن إسماعيل ومرشد بن علي وخاصّة شقيقه رؤوف بن علي الذي كان في البداية يتحاشى توقيع مقالاته، إلى أن تقلّد خطّة رئيس تحرير صحيفة «Tunis Soir».

الرئيس بورقيبة يتصفح كتاب البشير المنوبي للموسم الرياضي 1979 – 1980

وفي سنة 1951، صدرت أوّل جريدة تونسيّة مختصّة في الرياضة وناطقة باللغة الفرنسيّة لصاحبها منجي الشريف شقيق مدرّب الترجي الرياضي التونسي في ذلك الوقت الهاشمي الشريف، تحت عنوان "Coup d'Envoi" التي لم يتواصل صدورها إلّا موسمين فقط قبل أن تحتجب نهائيّا.

ربع قرن

ظهرت بعد ذلك الجريدة الأسبوعيّة المختصّة"Le Sport" لصاحبها محمود اللّافي الذي أسّس شركة "Le Sport" صحبة أصدقائه مصطفى خالد وحميد الذّيب و"Marcel Tobolène" وغيرهم. وقد صدر أوّل عدد من هذه الصحيفة في أفريل 1958، تحت قيادة محمد بدير أوّل رئيس تحرير لها، ثمّ رؤوف بن علي الذي خلفه في هذا المنصب لاحقا شقيقه مرشد بن علي. وتولّى المشاركة في التحرير كلّ من عبد العزيز الدهماني والمختار بن اسماعيل وعامر البحري ومصطفى الزبيدي وفتحي الهويدي ورضا النجّار وعبد الوهاب الدرويش وغيرهم...

كانت هذه الجريدة تصدر كلّ يوم اثنين، وتواصل نشاطها على امتداد 25 سنة كاملة قبل أن تتوقّف عن الصدور وتختفي أعدادها عن الأسواق سنة 1983 بسبب صعوبات ماليّة. ثمّ بعد ذلك ظهرت العديد من الجرائد والمجلّات الرّياضيّة المختصّة التي أسّسها بعض الزملاء الصحفيّين، لكنّها لم تصمد طويلًا جرّاء ارتفاع تكاليف الطّباعة وقلّة المبيعات وغياب التمويلات والعائدات المتأتّية من الإشهار. وهو ما رصده الصحفي الطاهر ساسي في رسالة تخرّجه الجامعيّة، عبر إدراج عناوين مختلف الدوريّات التونسيّة المختصّة في الرياضة الصادرة في تونس بعد الاستقلال.

الملاحق الرياضيّة

في المقابل، لا ينبغي أن ننسى أنّ العديد من الصحف التونسيّة الجامعة، سواء الأسبوعيّة منها أو اليوميّة، كانت تدين بانتشارها لملاحقها الرياضيّة الدسمة التي غالبًا ما كانت تُدرج في القسم الأخير من صفحات الجريدة، على الرغم من أنّها كانت تأخذ أحيانا النصيب الأوفر من حجم تلك الصحف.

ويمكن في هذا السياق التذكير بصحيفة "البيان" الأسبوعيّة التي كانت تصدر عن الاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة صباح كلّ يوم اثنين. وقد عُرفت هذه الصحيفة لسنوات طويلة بتغطية أخبار الجمعيّات الرياضيّة الصغرى ومواكبة نتائج فرق كرة القدم المنتشرة في مختلف ربوع البلاد. تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ العديد من الصحف اليوميّة كانت تعوّل على المادّة الرياضيّة لرفع مبيعاتها، بما في ذلك بعض الصحف التي لا تزال تصدر إلى اليوم مثل صحيفتي "الشروق" و"الصباح" وغيرهما.

العروي معلّقا رياضيّا

قبل الاستقلال كانت الإذاعة التونسيّة تقدّم بعض البرامج الرّياضيّة التي تولّى تنشيطها باللغة الفرنسيّة المعلّق الفرنسي "Ivan Chauvet" وباللغة العربيّة التونسي محمد قبادو الذي دخل هذا المجال من باب الهواية ولعًا بالتنشيط الرياضي، وهذا على الرغم من أنّه كان يشتغل في مجال الصيدلة.

ومن الطريف أنّ قلّة قليلة تعرف اليوم أنّ قيدوم الإذاعة التونسيّة عبد العزيز العروي المعروف في مجال سرد الحكايات والأساطير الشعبيّة قد كان أيضا من أوائل المنشطّين التونسيّين الذين بدأوا التعليق على المباريات الرّياضيّة سواء المباشر أو أيضًا البرامج الرياضيّة المسجّلة. السهل الممتنع والممتزج بالكثير من التشويق والطرافة شكّل الأسلوب المتميّز للعروي في نقل المباريات الكرويّة، تمامًا كما كان يفعل في مجال سرد القصّة والحكاية وكذلك التعليق على الأحداث في مختلف المجالات باللهجة التونسيّة الدّارجة.

المسلّاتي وعبد الوهّاب

وقبل الاستقلال، تولّى عبد المجيد المسلّاتي وإبراهيم المحواشي إنتاج البرامج الرّياضيّة الإذاعيّة لسنوات طويلة. وقد اشتهر عبد المجيد المسلّاتي في برنامج "يوم الأحد" المواكب لنقل المباريات المباشرة ببثّ أغاني الفنّان المصري محمد عبد الوهّاب خلال فترات

الاستراحة، وذلك لتهدئة تشنّجات الجماهير وتجنّب أعمال الشغب والعنف، إلى جانب ولعه بأغاني هذا الفنّان وصوته الشجيّ المميّز.

ومن المعلوم أنّ إبراهيم المحواشي كان قد بدأ مسيرته الرّياضيّة ملاكمًا، فقد حقّق انتصارات كثيرة على الأصعدة الوطنيّة والعربيّة والقاريّة. وفي مرحلة لاحقة، برز في أدائه الإعلامي بأسلوب طريف وظريف جعله مميّزا عن بقيّة زملائه. كما كان صحفيّا رياضيّا شاملًا شدّ اهتمام المتابعين سواء في الصحافة الورقيّة (جريدة "الصباح") أو الصحافة السمعيّة البصريّة (الإذاعة والتلفزة التونسيّة). ولا شكّ في أنّ مسيرته الحافلة تستدعي تسليط الأضواء عليه بشكل أعمق مستقبلا.

وقد تألّق أيضًا نجم الطّاهر مبارك في الوصف الإذاعي لمباريات كرة القدم بفضل زاده اللغوي الثّري وصوته الجهوري.

ومع انطلاق بداية نشاط التلفزة في تونس سنة 1966، تولّى رؤوف بن علي التعليق على المباريات الرّياضيّة صحبة بعض زملائه وخاصّة محمد بوغنيم والمختار بن اسماعيل وعبد الحميد بن حميدة ومحمد بن خليفة وعزّوز السّوسي...

الانفجار الرقمي والصحافة الرياضيّة

نشأت، خلال العشريّة الأخيرة، العديد من المواقع الإلكترونيّة التي تركّز على متابعة المستجدّات الرياضيّة، مستفيدةً بذلك من التقدّم الهائل لتكنولوجيّات الاتّصال والتطوّر الفائق للمحامل الرّقميّة.

وخلافا للصحف والمجلات الورقيّة المختصّة في الرياضة التي تكاد تندثر تمامًا، فإنّ المواقع الإلكترونيّة ذات المضامين الرياضيّة تشهد انتعاشة متزايدة. ويعود ذلك طبعًا إلى قلّة تكاليف الإنتاج وارتفاع نسبة المتابعين من القرّاء، غير أنّ ذلك لم ينعكس إيجابيّا على مضامينها عموما. وإذا استثنينا بعض الصحف الإلكترونيّة الجامعة التي يعمل بها صحفيّون مختصّون في الإعلام الرياضي، فإنّ معظم تلك المواقع لا ترقى بالإعلام الرياضي بقدر ما تُسيء إليه، باعتبار أنّ المشرفين عليها ليسوا مختصّين وليس لهم معرفة بأخلاقيّات المهنة الصحفيّة. وكثيرا ما يقعون في أخطاء وتجاوزات فادحة من تشهير وشتم وثلب والانحياز المعلن إلى فرق كرويّة على حساب أخرى وتشجيع على الكراهيّة، بالإضافة إلى انتحال أعمال غيرهم ونسبها إلى أنفسهم...

أسرار المباشر

في أوائل سنة 1970، تولّى رؤوف بن علي إعداد وتقديم برنامج "الأحد الرياضي" بصفة مباشرة أسوة ببرنامج "Dominica Sportiva" الذي يبثّ إلى حدّ الآن على قناة Rai الإيطاليّة والذي يتمّ خلاله تغطية مختلف الأنشطة المتعلّقة بالرياضات الفرديّة والجماعيّة. وقد شارك في تأثيث فقرات ذلك البرنامج محمد بوغنيم والمختار بن اسماعيل وكمال غطّاس والمختار الرصّاع ومحمد بن خليفة وغيرهم...

وقبل هذا البرنامج كان الزميل رؤوف بن علي يشرف كذلك على برنامج "الاثنين الرياضي" الذي يتولّى تغطية الأحداث المستجدّة على الساحة الرّياضيّة في موفّى الأسبوع بصفة مباشرة أيضًا نظرًا إلى عدم توفّر آلة تسجيل (Magnétoscope) في ذلك الوقت.

المنوبي عميد المصوّرين

في حديثنا عن الإعلام الرياضي لا يفوتنا التطرّق إلى التصوير الفوتوغرافي الرّياضي الذي يعتبر عنصرا مهمًّا في توثيق الأحداث والأنشطة وإحياء الذاكرة الرّياضيّة لدى الأجيال اللّاحقة. ومن

الصحفي الرياضي الراحل إبراهيم المحواشي وعلى يساره علي العيساوي عضو أوّل هيئة للرابطة التونسيّة للصحافة، وبجواره المطرب الراحل عبد الحليم حافظ

الزميل الراحل إبراهيم المحواشي

أبرز رموز هذا المجال البشير المنّوبي الذي يعتبر بلا منازع عميد التصوير الفوتوغرافي الرياضي في تونس. فقد قام بتغطية 12 دورة أولمبية و11 نهائيا لكأس العالم لكرة القدم. وهو الذي ساهم في تكوين العديد من المصوّرين على غرار الحبيب هميمة والطيّب بن دوب والمولدي شعيرات وحمادي الشريف. وقد تميّز البشير المنّوبي بطرافته المعهودة وتلقائيّته المعروفة وهيئته الفريدة وبمظلّته المكسيكيّة الكبيرة المزركشة. كما تميّز بمواكبته لأكبر التظاهرات العالميّة، واعتبارًا لمسيرته المهنيّة الثريّة، سنفرد عميد المصوّرين الرياضيّين بمقال خاصّ مستقبلا.

لا يسعنا في الختام، إلّا التأكيد على أنّ ذاكرة الإعلام الرياضي التونسي أرحب من مجرّد اختزالها في أسطر مقال صحفي واحد. ولذلك تحدّثنا في عنوان المقال عن "ومضات"، ستتلوها في الأعداد القادمة مقالات وومضات أخرى تخصيصا لأبرز روّاد هذا المجال، علّنا نتجاوز السهو والإهمال قدر الإمكان. ومن هنا يجدر بنا دعوة طلبة كلّ من معهد الصحافة وعلوم الإخبار والمعهد الأعلى للرياضة والتربية البدنيّة إلى مزيد النبش في تاريخ الصحافة الرّياضيّة في رسائل التخرّج والبحوث الأكاديميّة والأطروحات الجامعيّة وفق المعايير الدقيقة للبحث العلمي، حتّى تعمّ الفائدة على الجيل الحالي والأجيال القادمة بما يحفظ الذاكرة ويُسهم في الاعتراف بجهود الأوّلين ويعمّق إشعاع هذا المجال...

عنوان النشرية	صاحبها	المهنة الاصلية	التكوين
Le Sport	محمود اللافي	مناضل سياسي	
البطل	المنصف لمؤذن	صحفي محترف	
النور الرياضي	حسين بالحاج نصر	صحفي محترف	
La Pre55e Sport	صلاح الدين معاوي	مدير الشركة الباعثة	حقوق
الرياضة	محمود اللافي	رجل اعمال	
الرياضي	العربي بن عبدالرزاق	صحفي محترف	حقوق
Shoot ! 5a5azine	صلاح الدين العنزي	مدير بشركة تامين	حقوق
TSni5- Football	منير بن رمضان	رجل اعمال	
TSni5ie Sport 5atch	سامي العكريمي صلاح العنزي	صحفي محترف اطار بشركة تأمين	حقوق حقوق
دنيا الملاعب	الطاهر ساسي	صحفي محترف	علوم الاخبار
الاسبوع الرياضي	رازي الفنزغي	رجل اعمال	التصرف
البوتيفير سبور	عماد الطرابلسي	رجل اعمال	

المصدر : جدول من رسالة التخرج للزميل الطاهر ساسي

مرحلة جديدة في مسيرة «منشورات نادي الصحافة»

زياد الهاني - كمال الهلالي - رشا التونسي

محسن عبد الرحمان - زياد الهاني - كمال الهلالي - منير هلال

"منشورات نادي الصحافة" هي دار نشر خاصّة بالإعلاميّين أنشأتها المنظمة التونسيّة للإعلاميّين سنة 2019. وقد سُجّلت بالمندوبيّة الجهويّة للشؤون الثقافيّة بولاية تونس تحت عدد 6124 بتاريخ 29 نوفمبر 2019، وذلك استنادا إلى قرار وزير الثقافة والمحافظة على التراث المؤرّخ في 20 أفريل 2005 المتعلّق بالمصادقة على كرّاس شروط ممارسة الأنشطة المتعلّقة بنشر الكتاب.

وكانت "منشورات نادي الصحافة" قد نشرت أربعة كتب لزملاء صحفيّين وصحفيّات خلال سنة 2021 على النحو التالي:

- رشا التونسي : العالم بعد الكوفيد 19: رؤى تونسيّة
- كمال الهلالي : أحد مّا يموت في الجنوب (قصص)
- منير هلال : رايتي الصّحراء (شعر)
- محمد بوعود : طلوع الرّوح (رواية)

وتسعى "منشورات نادي الصحافة" إلى مرافقة الزملاء الصحفيّين والصحفيّات في تخطّي صعوبات نشر الكتاب الأول، في كافّة مجالات الإبداع الأدبي والفكري، مع كلّ الحرص على ضمان حقوقهم الماديّة والمعنويّة بمجرّد توقيع عقود النشر. وبذلك تقطع مع ما هو سائد في مشهد النشر التونسي، في ظلّ فرض معظم دور النشر التونسيّة شروط مجحفة في حقّ الكتاب وتنصّلها غالبا عن دفع مستحقّاتهم رغم ما يُكابدونه من معاناة من أجل إصدار كتبهم.

كما تعتزم "منشورات نادي الصحافة" وضع خطّة جديدة لتطوير عملها، ففضلا عن مواصلة التزامها باحترام الحقوق الماديّة والأدبيّة للزملاء المبدعين، فإنّها ستعمل مستقبلا على تطوير أدائها في ما يخصّ التوزيع في تونس وخارجها. كما ستقوم بالاعتماد على لجان قراءة محكّمة للتعاطي مع مقترحات النشر بهدف الحفاظ على القيمة الإبداعيّة لمنشوراتها والأخذ بأيدي الزملاء الصحفيّين في تجويد مؤلّفاتهم.

نور الدين بالطيب

كمال الهلالي

"الجمّاليّة" ومغامرة الإعلام المحلّي في تونس

إيمانا بأهمية الصحافة في تثبيت ذاكرة المجتمع ودور الإعلام المحلّي في الاقتراب من الناس بادر الزميل الطيب الميلي بإصدار جريدة "الجمّاليّة" سعيا إلى ترسيخ إعلام القرب ومتابعة شؤون الناس في حياتهم المحليّة والبحث عن تطلعاتهم اليومية في منطقتهم ودفع السّلط للاستجابة إلى هذه التطلّعات وتحقيق انتظاراتهم.

ومنذ صدور العدد الأول لقيت جريدة "الجمّاليّة" تفاعلا كبيرا مع المواطنين وكان الإقبال على الصحيفة مشجعا لأسرة التحرير لمواصلة إصدارها وجعل الجريدة مرآة صادقة لأهالي جمّال ومدن الجوار.

كما أصبحت جريدة " الجمّاليّة" منبرا للحوار الثقافي والسياسي وقوّة دفع واقتراح في المجال الاقتصادي في المدينة وما جاورها.

فنظمت عدّة ندوات و لقاءات في شتى المجالات و كانت الريادة "للجمّاليّة" بان نظمت أوّل مناظرة انتخابية في تاريخ تونس يوم السّبت 22 افريل 2018 جمعت رؤساء القائمات المترشّحة حينها للانتخابات البلدية.

فكانت تجربة رائدة ساهمت من خلالها جريدة "الجمّالية" في نشر دعائم الفعل الديمقراطي المتأصّل في بلادنا منذ العهد القرطاجنّي.

وكتب الزميل الطيب الميلي افتتاحيّة العدد الأوّل من جريدة "الجمّاليّة" رسم من خلالها خط تحرير هذه الصحيفة المحليّة.

رحل مؤسّسها، فهل تبقى شمس الجنوب؟

نعت الأسرة الصحفيّة، يوم 24 جانفي 2022، الزميل علي البقلوطي مؤسّس جريدة "شمس الجنوب" وشقيقتها باللغة الفرنسيّة «La gazette du Sud». وكثيرا ما لُقّب الفقيد بـ"عميد الصحافة الجهويّة في تونس"، ليس فقط لأنّه من أوائل المشتغلين في الصحافة الجهويّة، وإنّما أيضا لأنّه كان حريصا على مواصلة إصدار دوريّتيه على الرغم من المشاق والصعوبات الماديّة التي تجشّمها من أجل ذلك. وكان الفقيد قد شغل عضويّة "مجلس الصحافة" منذ الإعلان عن تركيبته الأولى بتاريخ 16 سبتمبر 2020. وقد نعته الزميلة اعتدال المجبري رئيسة "مجلس الصحافة" قائلة: تتلمذ على يدي الفقيد صحافيّون وصحافيّات تمرّسوا على صحافة القرب. وعُرف رائد الصحافة الجهويّة بدماثة أخلاقه وبعطائه حتّى آخر لحظة من حياته، وكان حريصا على التنقّل والمشاركة بفعاليّة في أعمال الهيئة التأسيسيّة لمجلس الصحافة.

في هذا المضمار، نأمل ألّا تذهب أحلام الفقيد سدى بأن تجد جريدة "شمس الجنوب" وشقيقتها من يأخذ بيدها ويواصل إصدارها دعما للصحافة الجهويّة التي أسهم الزميل الراحل في ترسيخها.

رحم الله الفقيد علي البقلوطي وألهم ذويه وكافّة أصدقائه ومحبيّه وأسرة الصحافة الجهويّة التونسيّة المثابرة ما أمكن من الصبر على وجيعة الفقدان، إنا لله وإنّا إليه راجعون.

حياة نادي الصحافة

الشاذلي بلخامسة - سليم بفون - الرسام لطفي الأرناؤوط

حاتم الثيزاني وبشير الدزيري

حمادي الوهايبي - شوقي بوثلية

رياض الهاني - نزار عمامو - رضا الجندوبي

عبد الحليم المسعودي - مهدي الجلاصي - جمال العروي

فطين بن حفصية - صبري الزغيدي - كريم السعدي - نور الدين المباركي

مصطفى القضاعي

المرحوم مصطفى بن عمار -حاتم الثيزاني

ناصر الحليمي

مراد الحرباوي (رسام)

لطفي الفرشيشي - علي الكعبي

سفيان الداهش - وليد الزين - لمين النهدي

نصر الدين السهيلي - رضا الجندوبي - خالد حمام - مراد بن نافلة

حسن بن عثمان - سليم دولة - زينب العوني

رياض النهدي - خالد حمام - مراد بن نافلة - محمد العوني

قاسم بن عيسى - صالح قطّاب

لمين النهدي - زياد الهاني

بهرام العلوي - منذر القلعي - عبد الجليل السمراني - سيد أحمد أقومي

سليم بوخذير - حليم الجريري - لطفي الفرشيشي

رضا الجندوبي - جمال المقدمي - كمال الزغباني

مراد الحرباوي - توفيق البحري

زياد الهاني - سليم بفون

حسن بن عثمان - سليم دولة

رضا شهاب المكي - عبد الحليم المسعودي

نور الدين بالطيب- سليم بفون - محسن عبد الرحمان

لطفي الفرشيشي - عاطف بن حسين

النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين قلعة للنضال

الصحافة التونسيّة في غضب، إحدى الوقفات الاحتجاجيّة

شاهد من نضالات الصحفيّين ضدّ الانتهاكات
التي تطال المهنة

مسيرة تضامنية مع الصحفيين القتلى في كافة أنحاء العالم

مسيرة تضامنية مع الصحفيين القتلى في كافة أنحاء العالم

وقفة احتجاجيّة تضامنا مع الصحفيّين في اليمن

وقفة احتجاجية للصحفيات والصحفيّين بسيدي بوزيد

وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني

وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني

غمـزة

الفيج & "إعلان تونس"!

صدر "الإعلان العالمي لأخلاقيّات المهنة للصحفيّين" خلال المؤتمر العام الثلاثين للاتّحاد الدولي للصحفيّين (FIJ) المنعقد في تونس بتاريخ 12 جوان 2019. ويُعدّ هذا الإعلان الوثيقة الدوليّة الأكثر اكتمالا في علاقة بأخلاقيّات المهنة الصحفيّة، إذ ينصّ بدقّة على واجبات الصحفيّين وحقوقهم في الآن ذاته، ويأخذ خصوصًا بتطوّر ممارسة المهنة الصحفيّة في ضوء المنظومة الكونيّة لحقوق الإنسان. وعلى خلاف الإعلانات السابقة التي نهل منها "إعلان تونس" وعدّل بعض بنودها، وخاصّة "إعلان بوردو" الصادر عام 1954 و"إعلان ميونيخ" الصادر عام 1971، فإنّ الاتّحاد الدولي للصحفيّين امتنع في موقعه الإلكتروني ووثائقه الرسميّة عن تسمية هذا الإعلان الجديد بـ"إعلان تونس". مسألة تاريخيّة واعتباريّة لها أهميّتها بالنسبة إلى الصحفيّين في تونس ودول الجنوب عموما، عسى أن يأخذ بها "الفيج" مستقبلا!.

معز

الصحافة تنزف في اليمن «الحزين»!

كان يُسمّى، زمن الرخاء والسلام، بـ"اليمن السعيد". أمّا اليوم فقد أمسى اليمن حزينا جرّاء الإفراط في نهْشِه من الداخل والتطاول عليه من الخارج. حرب عبثيّة مستمرّة منذ أعوام، أفرزت أوضاعًا كارثيّة على كافّة الأصعدة، ولم تُخلّف سوى اليتم والجوع. وحتّى تُقبر الحقيقة حول العمليّات المنهجيّة الفظيعة للتدمير والتقتيل، كان لا بدّ من إسكات أصوات الصحفيّين والتعتيم على ينقلونه من صور ومشاهد قاتلة، كي يُفلت الجناة من المحاسبة والعقاب وإن كانوا مورّطين حتّى النخاع في جرائم ضدّ الإنسانيّة...

نحو 50 صحفيّا وصحفيّة قتلوا في اليمن خلال الأعوام الممتدّة بين 2010 و2021. ولا يخفى أنّ معظمهم لقي مصرعه جرّاء الحرب الدائرة بين الحوثيّين والقوّات الحكوميّة المدعومة من التحالف الدولي الذي تقوده المملكة السعوديّة.

وكانت نقابة الصحفيّين اليمنيّين قد رصدت، في تقريرها السنوي للحريّات الإعلاميّة في اليمن الذي أطلقته يوم 7 جانفي 2022، 104 حالات انتهاك صارخة طالت وسائل إعلام وصحفيّين ومصوّرين خلال الفترة الممتدّة بين 1 جانفي و31 ديسمبر 2021، مؤكّدة أنّه لم يُقدَّم إلى العدالة إلى حدّ الآن أيّ من الجناة المورّطين في انتهاكات جسيمة ضدّ الصحفيّين.

وأفادت النقابة اليمنيّة أنّ من بين تلك الانتهاكات الجسيمة: 4 حالات قتل، و5 حالات تعذيب، و6 حالات حرمان للصحفيّين المعتقلين من حقّ العلاج والرعاية الطبيّة، و30 حالة احتجاز حريّة، و11 حالة اعتداء بالعنف الشديد، و12 حالة محاكمة لصحفيّين، فضلا عن الممارسات العنيفة اليوميّة من تهديد وتحريض وإغلاق المؤسّسات ومصادرة التجهيزات ومنع العمل...

كما كشفت النقابة أنّ جرائم القتل البشعة التي استهدفت أربعة صحفيّين، (وهم أحمد صالح بوصالح عضو النقابة والسكرتير الصحفي لمحافظ عدن والمصوّر طارق مصطفى والصحفيّة رشا عبدالله الحرازي والإعلامي أحمد بوراس)، لا تزال مقيّدة ضدّ مجهولين حتى الآن.

الحرب المنسيّة !

بات يُطلقُ على الوضع اليمني اسم "الحرب المنسيّة" نظرا إلى محدوديّة التغطية الإعلاميّة الدوليّة للنزاع الدائر في اليمن نتيجة صعوبة إنتاج تقارير وريبورتاجات وتحقيقات صحفيّة مستقلّة على الميدان المتنازع عليه. وهو ما أدى إلى شحّ كبير في التغطية الأخباريّة للأزمة اليمنيّة.

وفي وقت هجر فيه العديد من الصحفيّين البلد، كما هو الحال في أيّ مكان عند اندلاع الحرب، يواصل البعض الآخر تذكير العالم بتأثير الحرب على المدنيّين، وأحيانا يدفعون حياتهم نفسها ثمنًا لهذه التغطية المستقلة، علمتا بأنّ الصحفيّين اليمنيّين أنفسهم يمثلون الفئة الأكثر عرضة لمخاطر التغطية الإعلاميّة للحرب.

يُذكر أنّ هناك عددا من العوامل التي تُعطّل اتّخاذ إجراءات قضائيّة ضدّ قتلة الصحفيّين في اليمن، وتتمثل بالأساس في ما يلي: استمرار الحرب، شيوع حالة عدم الاستقرار، وتعدّد السلطات في ظلّ غياب مؤسّسات موحّدة للدولة، وانتشار مشاعر العداء تجاه الصحافة والصحفيّين. بالإضافة إلى أنّ غالبيّة المعتدين هم جزء من الأطراف المتقاتلة منذ عام 2015، ناهيك عن غياب سلطة قضائيّة مستقلّة.

كما جاء في التقرير السنوي أنّ الحوثيّين تصدّروا مرتكبي الانتهاكات بحقّ الصحافة والصحفيّين خلال العام الماضي، خاصّة أنّه ما يزال هناك 12 صحفيّا مختطفا لدى هذه الجماعة، من بينهم 4 صحفيّين (وهم عبد الخالق عمران وتوفيق المنصوري وأكرم الوليدي وحارث حميد) يواجهون أمرا سياسيا جائرا بالإعدام ترفضه النقابة وتطالب بإسقاطه، فضلا عن مطالبة الحوثيّين بإطلاق جميع الصحفيّين المختطفين لديهم وإسقاط أوامر الإعدام الجائرة، وإيقاف الممارسات القمعيّة تجاه الصحافيين واللوائح غير القانونية المقيّدة لحرية الإعلام.

ودعت نقابة الصحفيين اليمنيّين كافة المنظّمات المعنيّة بحريّة الرأي والتعبير ومكتب المبعوث الدولي الخاص باليمن إلى مساندة الصحفيين، وتبنّي قضاياهم والضغط لاحترام حريّة الصحافة والعمل الصحفي.

من جانبه، دعا الاتحاد الدولي للصحفيّين إلى محاسبة الجناة وعدم إفلاتهم من العقاب، مُشيدًا بدور نقابة الصحفيّين اليمنيّين في متابعة وتوثيق الانتهاكات المستمرة للإعلاميين في اليمن والذي يعتبر ضروريا من أجل تحقيق العدالة.

الفيج: مقتل 45 صحفيّة وصحفيا عام 2021 و365 خلف القضبان

سجّل الاتحاد الدولي للصحفيّين، في تقريره السنوي عن الصحفيين المسجونين والقتلى في عام 2021، مقتل 45 صحفيّة وصحفيا منذ جانفي 2021، في حين يقبع 365 صحفيّة وصحفيا خلف القضبان.

بيانات تُنبئ بمدى عمق الأزمة التي تواجهها الصحافة والتهديدات الخطيرة التي تطال الحريّات الصحفيّة في مختلف أنحاء العالم. فوفق إحصائيّات الاتحاد الدولي للصحفيين، فإنّ هناك 365 صحفيّة وصحفيّا خلف القضبان مع حلول العاشر من ديسمبر 2021، وذلك بزيادة ملحوظة جدّا عن الأرقام المسجّلة في العام الماضي حيث بلغت 235. فقد تخطّت الزيادة 130 صحفيّا في عام واحد.

وقد توزّعت أعداد الصحفيّين المعتقلين في الدول التي تعتبر الأكثر سجنا للصحفيّين على النحو التالي: (102 في الصين)، (34 في تركيا)، (29 في بيلاروس)، (29 في أريتريا)، (27 في مصر)، (21 في فيتنام)، (18 في ميانمار)، (12 في روسيا)، (11 في اذربيجان واليمن)، (10 في كمبوديا)، (9 في إيران).

وقد تصدّرت آسيا القائمة الإقليميّة للاتّحاد، حيث وصل عدد الصحفيّين الذين يقبعون خلف القضبان إلى 162، تليها أوروبا بـ87 صحفيّا، ثمّ الشرق الأوسط والعالم العربي بـ 65، ثمّ إفريقيا بـ 49 صحفيّا، وأخيرا الأمريكيتين بصحفيّيْن.

وأوضح التقرير السنوي للفيج أنّ حملات القمع والتضييق على الصحفيّين من قبل الأنظمة الشمولية في ميانمار وبيلاروسيا واذربيجان وهونغ كونغ أدّت إلى زيادة عمليات الاعتقال للزملاء الصحفيين.

وفي المقابل، تظهر البيانات الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين انخفاضا في أعداد الصحفيين والإعلاميين الذين قتلوا في العام 2021 مقارنة بالعام المنصرم فقد قتل في هذا العام 45 صحفية وصحفي بينما وصل العدد إلى 65 عام 2020.

وبالرغم من التفاؤل بتراجع عدد القتلى من الصحفيّين، فإنّ هذه الإحصائيّات لا تزال تبعث على القلق وسط حملات العنف المستمرّ ضدّ الصحفيّين والذي أودى بحياة العديد منهم في بلدان كافغانستان (9)، المكسيك (8)، الهند (4) وباكستان (3).

وتتصدر منطقة آسيا والمحيط الهادئ مرة أخرى المناطق الأخرى من ناحية الخسارات البشرية في المجتمع الصحفي بـ 20 عملية قتل متقدمة على الأمريكتين بـ(9)، وأفريقيا (8)، وأوروبا (6)، والشرق الأوسط والعالم العربي (1).

ويعود تصدر منطقة آسيا والمحيط الهادئ لقائمة الصحفيين القتلى لمحنة الصحفيين في أفغانستان وأزمة قطاع الاعلام عقب استيلاء حركة طالبان المتشدد على السلطة، وموقفها المعادي تجاه الصحافة المستقلة ومشاركة النساء في الحياة العامة وخاصة في المجال الصحفي.

وقد أدى سقوط الحكومة الأفغانية وانسحاب القوات الغربية إلى ترك آلاف الصحفيين يبحثون عن الأمان خارج بلدانهم، وتخليهم عن حياتهم المهنية وسبل عيشهم.

كما أدان الاتحاد الدولي للصحفيين شكلا جديدا من أشكال الرقابة على الصحفيين، وهو برنامج "بيغاسوس"، وهو برنامج رقمي متطور جدا تم استخدامه لإختراق خصوصيات آلاف الأشخاص، بمن فيهم اعلاميون.

من جهة أخرى، وفي حدث إيجابي نادر الحدوث، جرى هذه السنة منح جائزة نوبل للسلام لعام 2021 للصحفية "ماريا ريسا" والصحفي "ديمتري موراتوف"، عرفانا بالمساهمات

التي قدماها في خدمة حريّة الصحافة والديمقراطية في بلادهم، إلى جانب العديد من زملائهم في جميع أنحاء العالم.

وقال الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين أنتوني بيلانجي: "يجب على العالم أن يتحرّك ضد الانتهاكات المتزايدة لحقوق الصحفيين وحرية الإعلام في جميع أنحاء العالم. إنّ قوائم الصحفيّين المسجونين والزملاء القتلى دليل واضح على أفعال متعمّدة عن سبق إصرار تستهدف الصحافة المستقلة. كما أنّها تسلّط الضوء على انتهاك الحقّ الأساسي للمواطنين في الحصول على معلومات دقيقة وموضوعيّة وعادلة تمكّنهم من الاطلاع الدقيق على الشؤون العامّة، وهو شرط أساسي لمجتمع منفتح وحكومة تعبّر عن رغبات الغالبية من الناس. كما يدعو الاتحاد الدولي للصحفيين الأمم المتحدة إلى تبنّي مقترح الاتفاقيّة الدوليّة الخاصّة بسلامة الصحفيّين من أجل تعزيز وحماية وضمان سلامة الإعلاميّين في أوقات السلم وأثناء النزاعات المسلحة، والحفاظ على قدرتهم على ممارسة مهنتهم بطريقة حرّة ومستقلّة في مناخ ملائم ودون التعرّض للمضايقات أو الترهيب أو الاعتداء على سلامتهم الجسدية".

الصحافة في العالم

تصاعد انتهاكات الحريّات الإعلاميّة في فلسطين المحتلّة مطلع 2022

نشر "المركز الفلسطيني للتنمية والحريّات الإعلاميّة" (مدى)، يوم 3 فيفري الجاري، تقريرا جديدا كشف ارتفاعا ملحوظا في عدد الانتهاكات ضدّ الحريّات الإعلامية في فلسطين المحتلّة خلال شهر جانفي الماضي. وذكر مركز مدى، ومقرّه بمدينة رام الله، أنّه رصد ووثّق ما مجموعه 27 انتهاكا مقارنة بـ17 انتهاكا رُصدت خلال شهر ديسمبر 2021، وبذلك تبلغ نسبة تطوّر عدد الانتهاكات حوالي 63 بالمائة مقارنة بالشهر السابق.

شملت الانتهاكات خلال شهر جانفي 2022 على 18 اعتداء ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مقابل 3 اعتداءات ارتكبتها جهات فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، فضلا عن 6 انتهاكات كانت صفحات الميديا الاجتماعيّة مسرحا لها.

وحلّت الانتهاكات الإسرائيليّة في المرتبة الأولى، كما العادة، لا فقط على مستوى حجمها بل وأيضا على مستوى نوعها وخطورتها على الحريّات الإعلاميّة. فقد شكّلت الإصابات الجسديّة المرتكبة من الاحتلال الصهيوني منفردة ما نسبته 72 بالمائة من مجمل الاعتداءات الإسرائيلية.

انتهاكات قوّات الاحتلال

ارتكب الاحتلال الاسرائيلي خلال الشهر الأول من العام 2022 ما نسبته 67 بالمائة من مجمل انتهاكات المرتكبة خلال هذه الفترة. وبلغ عددها 18 انتهاكا من مجمل الانتهاكات التي سُجّلت ضدّ الحريّات الإعلاميّة في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة البالغ عددها 27 انتهاكا. وطالت هذه الاعتداءات ما مجموعه 12 صحفيّ وصحفيّة وثلاثة طواقم إعلاميّة.

كما شملت الاعتداءات الاسرائيلية الاعتداء جسديّا 11 صحفيّا وصحفيّة أثناء تأدية عملهم في الميدان وهم: ريما العملة، وخليل أبو عرب، ومحمد الخطيب، وإياد الهشلمون من تلفزيون فلسطين، وفايز أبو رميلة مصوّر وكالة الأناضول التركيّة والمصوّر الحرّ إبراهيم السنجلاوي، والمصور محمد الشريف والمصوّرة Daphné Lemelin من وكالة الصحافة الفرنسيّة، ومصوّر وكالة J-media عبد المحسن شلالدة. كما أصيب المراسل نصير ثابت، واستهدف لمنع التغطية المصوّر الصحفي معتصم سقف الحيط من شبكة قدس الإخباريّة، وكذلك المصوّر أحمد غرابلة.

وفي ما يخصّ الطواقم الإعلاميّة، فقد تعرّض طاقم تلفزيون "الغد" لعرقلة العمل من قبل المستوطنين أثناء تغطية مظاهرة للمستوطنين في مدينة القدس، فيما اعتدى المستوطنون لفظيا على طاقم تلفزيون "الجزيرة" وأعاقوا عملهم أمام مقرّ حكومة الكيان الصهيوني في القدس، بينما تعرّض طاقم وكالة J-media للاحتجاز لمدّة 3 ساعات على حاجز دوتان العسكري.

فيسبوك تُصادر الحقوق

ارتفعت أعداد انتهاكات شبكات الميديا الاجتماعيّة، خلال شهر جانفي 2022، لتصل إلى 6 انتهاكات بنسبة 22% من جميع الانتهاكات المرتكبة وطالت صحفيين اثنين، في الوقت الذي انخفضت فيه بشكل واضح خلال الشهر الذي سبقه، حيث وثّق مركز "مدى" اعتداء واحدا فقط خلال شهر ديسمبر 2021.

وارتُكبت جميع هذه انتهاكات خلال الشهر الماضي من قبل شركة "ميتا/فيسبوك"، لكنّها توزّعت على 4 انتهاكات ارتكبها تطبيق "فيسبوك" وانتهاكين اثنين ارتكبهما تطبيق "أنستغرام". إذ قيّد "فيسبوك" حسابين وأغلق آخر للصحفي علي عبيدات، كما قيّد تطبيق "أنستغرام" حساب واحد للصحفي ذاته، وتمّ حذف صفحات موظفة الإعلام الاجتماعي في القنصلية البريطانية منال عبد الله عن منصتي "فيسبوك" و"أنستغرام".

انتهاكات فلسطينيّة

وثّق مركز "مدى" 3 انتهاكات ارتكبتها جهات فلسطينية في الضفة وقطاع غزة، مقارنة بأربعة انتهاكات وُثّقت خلال الشهر الماضي. وشكّلت الانتهاكات الفلسطينيّة نسبة 11% من مجمل الانتهاكات خلال الشهر الماضي.

وتوزّعت الانتهاكات على انتهاكين اثنين ارتكبتها الأجهزة الأمنيّة في الضفّة الغربيّة، إذ استدعى جهاز الأمن الوقائي الصحفي والكاتب عبد السلام عواد، فيما اعتقل الجهاز ذاته الصحفي الحرّ محمد ثابت وحقّق معه. وجاء الاعتداء الثالث على هيئة استدعاء وتحقيق خضع له مراسل الفضائيّة السوريّة بقطاع غزة من مركز الإعلام الحكومي.

الصحافة السوريّة من معركة التحرّر إلى محاولة إثبات الذات

بقلم: مصطفى المقداد*

لم يخل تاريخ الصحافة السوريّة من فترات ازدهار وانكماش، تعاقبت إثر حالات تراجع جرّاء الملاحقات الأمنيّة والقمع الذي بلغ حدّ تنفيذ عقوبة الإعدام، زمن الحكم العثماني، ضدّ نخبة من الصحفيّين المؤسّسين. مسيرة تعكس حيويّة الصحافة في معركة التحرّر الوطني...

عرفت سوريّة الصحافة المطبوعة خلال فترة الحكم العثماني، فكانت صحيفة "سوريّة" أوّل مطبوعة تصدر باللغتين العربية والتركية -بحروفها العربيّة طبعا- بأربع صفحات باعتبارها صحيفة رسميّة خاصة بولاية الشام تنقل أخبار وقرارات الحكومة العثمانية وولاية سورية، شأنها شأن (الوقائع) المصرية، وعمل بها صحفيون وأدباء ولغويون كبار أمثال محمد كرد علي ومصطفى واصف وأحمد عزت باشا العابد وخليل الخوري، واستمرت هذه الصحيفة بالصدور منذ 1865 ولغاية نهاية الحكم العثماني في دمشق 1916، ولم تتوقف عن الصدور على مدى 53 عاماً.

وعلى غرار ما حصل في دمشق، فقد مشت حلب على خطو شقيقتها العاصمة فقد أصدر واليها العثماني الوزير أحمد جودت باشا قرارا بإصدار جريدة "فرات" لتكون الصحيفة الرسمية المتخصصة بولاية حلب وذلك في العام 1869، وقد صدرت باللغتين العربية والتركية واستمرت لعام 1919 تاريخ خروج القوات العثمانية من حلب.

وإذا كانت "سوريّة" أوّل صحيفة رسمية فإنّ جريدة "دمشق" كانت أوّل صحيفة أهليّة خاصة مرخصة وكان صاحب امتيازها أحمد عزت باشا العابد الذي كان يعمل في "سورية" الرسمية وكان ذلك في العام 1887، ليتبعه مصطفى واصف زميله في "سورية" نفسها بإصدار صحيفة خاصة باسم "الشام" في العام 1896، لتبدأ بعد ذلك سلسلة من المطبوعات المرخصة أو السرية وفق المواقف والتبعية لأصحابها ومحرّريها من السلطنة العثمانية ووصول تيار الطورانية للتحكم بمقاليد الأمور وسيطرة حزب الاتحاد والترقي على مقدرات البلاد. فكان صدور صحيفة "العهد الجديد" لصاحبها ورئيس تحريرها ناصيف أبو زيد عام 1908 ذات الاهتمامات السياسية والتجارية والعلمية والصناعية والأدبية والزراعية وفق تعريف نفسها، بما يعكس موقفها الداعم والمؤيد لحزب الاتحاد.

مآسي الحكم العثماني

سجّلت نهاية الحكم العثماني في سورية إعدام مجموعة من الصحفيّين والمثقفين بعد إصدار الحاكم العسكري التركي في مصيف عالية اللبناني قرار الحكم بالأعدام عليهم ليتمّ تنفيذه في 6/5/1916 في ساحتي الشهداء بمدينتي دمشق وبيروت بنفس التوقيت. وكان معظم الذين استشهدوا ممّن تلقّى دراسته وعلومه في استنبول وكشفوا وعرفوا ما كان يخطط الطورانيون وحزب الاتحاد للعرب وما يكنّون لهم من العداء. فكان الحقوقي شكري العسلي واحداً منهم، فقد عمل محرراً في "المقتبس" لصاحبها محمد كرد علي، ثمّ عمل في "الأمّة" لصاحبها أحمد كرد علي بعد قرار تعطيل "المقتبس" ليعود إلى دمشق ويصدر بها عام 1912 جريدة "القبس" ذات الاهتمامات السياسية والاجتماعية والعمرانية ويصفها بأنها تتابع مسيرة "المقتبس" التي تم تعطيلها، واستمر بإصدارها حتى حكم عليه بالإعدام مع زملائه على يد جمال باشا السفاح قائد جيش الشرق العثماني.

ولم يكن شكري العسلي الصحفي الوحيد الذي أعدمته السلطة العثمانية فقد كان عبد الحميد الزهراوي كذلك صحفياً أصدر صحيفة "المنبر" غير المرخصة، وكان يوزعها سرّا، كما أصدر في استنبول جريدة "الحضارة" المناوئة لحزب الاتحاد والترقي، ولقي نفس مصير الصحفيين المعادين للاحتلال العثماني.

كذلك الصحفي الشهيد رفيق رزق سلوم الذي كان يحرّر في "المقتبس" وأصدر العديد من الكتب منها كتاب "حقوق الدول" وكتاب "حياة البلاد في علم الاقتصاد"، وأعدم في دمشق صبيحة السادس من أيار (ماي) 1916 برفقة آخرين في دمشق وبيروت، ليمثلوا بذلك قاطرة تحرّر حرضت على توحيد السوريين على الثورة ضدّ العثمانيين وتأييد الشريف حسين في قيادة الثورة العربية الكبرى. وبذلك لعبت الصحافة دوراً وطنياً

وتحرّرياً مثلت نموذجاً للتضحية والانتماء الوطني.

ما بعد سقوط الدولة العثمانية

كانت صحيفة "الاستقلال العربي" لرئيس تحريرها معروف الأرناؤوط ومدير تحريرها عثمان قاسم أول صحيفة تصدر بعد نهاية الحكم العثماني وجلاء قواته عن سورية والبلدان العربية لتفتح عهداً متسارعاً لصحافة جريئة تتوسع في تناول مشكلات الناس وقضاياهم ومطالبهم السياسية والوطنية ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وتوالى صدور الصحف مثل "لسان العرب" ورئيس تحريرها خير الدين الزومبي، و"الحسام" ورئيس تحريرها إبراهيم كريم وكانت سياسية أسبوعية مصورة، وقد حملت شعار "الحسام حليف الأحرار، ومخيف الأشرار".

وصدرت "سورية الجديدة" لتوفيق اليازجي وحبيب كحالة، و"حرمون" للخوري الأب ميخائيل شحادة وكانت سياسة عمرانية. ولعلّه كان من المبكر في هذه المرحلة قيام المؤسّسات الحكومية بإصدار صحفها المتخصصة، إذ أصدرت إدارة الصحة العامة صحيفتها "الصحة العمومية" لتكون أوّل جريدة طبية رسمية متخصصة يشرف على تحريرها مستشار طبي في إدارة الصحة "الدكتور كامل هلال"، إضافة إلى رئيس تحرير مستشار من البلدية "الدكتور محمد سعيد السيوطي".

وصدرت صحف تحمل أسماء مضحكة وغريبة مثل "الحمارة" لصاحبها نجيب جانا، وهي سياسية ناقدة فكاهية لتفتح الباب لصحافة ساخرة في فترات لاحقة حققت حضوراً وانتشاراً ومتابعة كبيرة. فقد لحقتها جريدة "الطبل" الهزلية الناقدة، وكان مديرها المسؤول محمود لطفي الحمصي، في حين لم يفصح مالكها عن اسمه الحقيقي مكتفياً بوضع ثلاثة أحرف منفصلة (أ . م .ك). وجاءت صحيفة "العفريت" لصاحبها محمد كامل ذات الصبغة المغرقة في الهزلية كواحدة من الصحف التي حققت انتشاراً واسعاً نظراً لمغالاتها في الهزل واستخدامها عبارات غريبة ومصطلحات مضحكة تخدم مشروعها السياسي والأخلاقي. وتبعتها "أبو نواس العصري" لصاحبها أمين سعد بعد وقوع سورية تحت سلطة الانتداب الفرنسي ودخول قواتها بقيادة الجنرال غورو إلى دمشق واستشهاد يوسف العظمة في معركة ميسلون.

فترات مدّ وجزر

من الظواهر القومية وجود الصحافة العابرة للحدود السياسية المعروفة حالياً، والتي تعكس المواقف الشعبية والتطلعات والآمال التي كانت تحدو الشعب العربي في تلك الفترة. فقد أصدر أمين سعيد صحيفة "الأردن" في دمشق في شهر أيلول/سبتمبر 1919 وصدرت بأربع صفحات تحمل شعاراً على صفحتها الأولى يقول "الأردن رمز الوحدة السورية"، واستمرت عاماً واحداً فقط احتجبت بعدها لتعاود الصدور من عمان الأردن بعد فترة قصيرة.

كما عاشت الصحافة السورية فترات جذب ونبذ تبعاً للظروف السياسية والأمنية والثورات الشعبية التي عاشتها سورية على امتداد ربع قرن، ولم تكن السلطات الفرنسية تلتزم مبادىء ثورتها في الحرية والعدالة والمساواة التي تدعي احترامها، ففي ظل القوانين التي تسمح بحرية الصحافة والتعبير كانت السلطات العسكرية تمنع صدور بعض الصحف وتلغي تراخيصها وتحاكم محرريها وصحفييها، وعلى الرغم من تلك الظروف الصعبة فقد توسعت دائرة الصحف في دمشق وحلب واللاذقية وحماة بشكل كبير فصدرت في حلب جريدة "الفرات" و"بيراد" لصاحبها ماريديروس حكيميان ومديرها المسؤول كريكور موشيان وهي صحيفة عربية أرمنية وذلك سنة 1919 كنموذج للتفاعل المجتمعي النشط وتلتها "الوطن" لشاكر نعمت الشعباني فـ"العدل" لمحمد صبحي بصمه جي والتي اتخذت شعار "العدل أساس الملك" وأضافت إليه شعاراً آخر "قل الحقّ وإن كان مرّا". وصدرت "الأمّة" لبطرس معوّض، و"سورية الشماليّة" لأنطون يوسفاكي شعراوي الهادفة لخدمة المبدأ الوطني وتعزيز الاتحاد القومي معتمدة شعار "الحقّ والحريّة"، وعاصرتها "شفق" لزكريا رضا، و"الترقي السوري" لبهاء الكاتب والتي اتخذت "سوريا للسوريين" شعاراً لها، إضافة للعديد من الجرائد العربية الأخرى لتكون "دوغرويول" التي تعني الطريق القويم والصادرة بالعربية والتركية عام 1928 لصاحبيها جلال قدري وحسن صادق صورة للميل نحو العمل الصحفي باعتباره يمثل قيمة اجتماعية كبرى في تلك الفترة.

> **سجّلت نهاية الحكم العثماني في سورية إعدام مجموعة من الصحفيّين، من أبرزهم شكري العسلي وعبد الحميد الزهرواي ورفيق رزق سلوم، وذلك بقرار من الحاكم العسكري التركي ليُنفّذ بتاريخ 6/ 5/ 1916 في ساحتي الشهداء بمدينتي دمشق وبيروت في التوقيت نفسه.**

وقد عرفت هذه الفترة صدور الكثير من المراسيم بتعطيل الكثير من الصحف لفترات متفاوتة تمتد من أسبوع لفترات غير محددة. فصدرت مراسيم التعطيل بحق جريدة "الدفاع" و"برق الشمال" و"الأهالي" و"الأيام" و"النذير" و"الاستقلال العربي" و"الدستور" و"العمل القومي" و"القبس" و"النهضة" و"صوت الحقّ" و"الحوادث" و"التوفيق" و"الجبل" و"الإصلاح" و"الجهاد" و"الإنشاء" و"السوري الجديد" و"الشباب" و"السياسة" وغيرها كثير. كما تكرّر تعطيل بعضها لأكثر من مرّة ولفترات مختلفة. ولكنّ كلّ ذلك إن أثبت شيئا فهو يثبت حيويّة الصحافة السوريّة وتاريخها النضالي...

حقبة الاستقلال

حملت سنوات الاستقلال دعما كبيرا للعمل الصحفي، إذ تعددت الصحف الخاصة والحزبية في ظل السعي للوصول إلى مقاعد البرلمان وجذب المؤيدين قبل أصواتهم الانتخابية. فأصدر السياسي الشهير أكرم الحوراني جريدة "اليقظة"، ثم أعقبها بـ"الاشتراكية" لتكون ناطقة باسم الحزب العربي الاشتراكي.

وأصدر صلاح الدين البيطار جريدة "البعث" الناطقة باسم حزب البعث العربي. واستمرت "نضال الشعب" الناطقة باسم الحزب الشيوعي، وذلك في وقت تعدّدت فيه الإصدارات الصحفية مثل "بردى" و"دمشق المساء" و"الحضارة" و"الفيحاء" و"الشعب" و"العمال" و"الانقلاب" و"المساء" و"الجيل الجديد"، وهي تحمل شعار الزوبعة للحزب السوري القومي الاجتماعي وغيرها الكثير، حتى غدت أسماء الصحف والمجلات عصيّة على المتابعة والحفظ. فقد بلغ عدد الصحف اليوميّة في دمشق غداة توقيع الوحدة ما بين سورية ومصر 18 صحيفة، فيما كان عدد الصحف اليومية في مدينة حلب لوحدها 19 صحيفة، إضافة إلى صحف حمص وحماة واللاذقية وغيرها، والتي تعرّضت للتوقّف استجابة لمطلب الوحدة عبر احتيال قانوني عكس رغبة الرئيس جمال عبدالناصر في إغلاق كل وسائل الإعلام الخاصة ومطالبتها بتقديم طلبات توقف وطلب تعويض تقدّره الحكومة. فكان القرار 195 الصادر عن رئيس الجمهورية العربية المتحدة لتنظيم أمور الصحافة في الإقليم الشمالي "سورية". وتمّ من خلاله الطلب بالتنازل عن امتيازات تراخيص الصحف بطلب خطّي يُقدّم إلى مديرية الدعاية والأنباء خلال فترة 15 يوماً من تاريخ إصدار القرار في 23 /11 /1958. ولا يجوز التراجع أو الرجوع عن الطلب وتشكّل لجنة تقدّر قيمة التعويض الذي يدفع لصاحب الامتياز بعد التنازل عنه. فكان ذلك القرار بمثابة واحدة من الرصاصات التي أطلقت على الحياة السياسيّة في فترة الوحدة، في وقت لم يكن فيه توقيف الصحف في فترات سابقة يمثل ذلك التراجع، إذ كانت المحكمة تصدر قرارات التوقيف المؤقت وفق قانون المطبوعات النافذ.

وزاد التضييق على الصحافة السورية مع إصدار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 156 بتاريخ 24/5/1960 والقاضي بمنع إصدار أي نشرة أو صحيفة إلا بترخيص من الاتحاد القومي الذي كان يتصرّف بالحديد والنار.

الانفصال والبعث

افتتح الانفصال عهده السياسي بإصدار المرسوم رقم 16 لعام 1962 المتعلق بتنظيم قوانين الصحافة وأتبعه بالمرسوم 144 لنفس السنة ليتابع النواقص في تنظيم مهنة الصحافة ويتمّم المرسوم السابق. فعادت الصحافة لمتابعة دورها وصدر الكثير من الصحف في العاصمة دمشق والمحافظات حتّى موعد قيام ثورة البعث في آذار/مارس 1963، حيث أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البلاغ رقم 4 في أوّل ساعات السيطرة على الحكم أوقف بمقتضاه إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد ما عدا صحيفة "البعث" و"بردى" و"الوحدة العربية"، ليتبعه بعد خمسة أيام فقط صدور المرسوم التشريعي رقم 4 الذي ألغى امتياز الصحف والمطبوعات الدوريّة وتم إغلاقها ومصادرة مطابعها لصالح خزينة الدولة، إضافة إلى كل ممتلكاتها ومطابعها، ووضعها تحت الحراسة القضائية وتم عزل مالكي الصحف مدنيا وسياسيا، كما تمّ توقيف عدد منهم، حتى بلغ الأمر حرمانهم من تخفيض رسوم الهواتف التي كانوا يتمتعون بها.

تُعدّ لبيبة ناظم هاشم، التي أصدرت عام 1906 مجلة «فتاة الشرق»، من روّاد الصحافة النسائيّة السوريّة.

هذا الحال لم يدم طويلاً، إذ أعيد ترتيب البيت الصحفي من خلال إنشاء مؤسّسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر على أعقاب الصحف التي تمّت مصادرتها، فكانت صحيفة "الثورة" الناطقة بلسان حكومة البعث في العاصمة دمشق وتوزعت صحف المحافظات "العروبة" في حمص، و"الفداء" في حماة، و"الجماهير" في حلب.

البحث عن الذات

بدأت الصحافة السورية تأخذ اتجاها واضحا بعد 1970، فقد اعتمدت الخطاب الرسمي أسلوبا محدّدا للتعبير عن موقف الدولة والحزب بالنسبة إلى جميع القضايا. ومثّل الإعلام الوطني حالة متابعة دقيقة، في ظل الحضور الكبير والمكثّف للصحافة العربية والأوروبية والأمريكية التي كانت تتناول قضايا وروايات سورية لا يتم تناولها في الصحافة المحلية بسبب استمرار غياب الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الخاصّة، ليصدر رغم ذلك قانون يضبط آليات عمل المطبوعات.

وبعد عام 2000 بدأ نوع من التوسّع التدريجي بإصدار الصحف الخاصة واعتماد المواقع الإلكترونية وفق قانون الإعلام وتشكيل مجلس وطني للإعلام، فازدادت أعداد وسائل الإعلام بمختلف أشكالها ووصل عدد الإذاعات أكثر من عشرين محطّة، إضافة إلى محطّتين تلفزيونيّتين مع التوسّع في وسائل الإعلام العموميّة الحكوميّة شأن معظم الدول العربية، في رحلة للبحث عن الذات لا تزال قائمة...

(*) صحفي سوري وأستاذ محاضر بكليّة الإعلام بدمشق

Media coalition welcomes Botswana Government's amendments to new Bill

The coalition of Southern African journalism organisations in Gaborone this week, led by the Botswana Editors' Forum (BEF), to investigate the country's controversial new Criminal Procedure and Evidence Bill has welcomed the Botswana government's amendments to the Bill.

The government released amendments which reinstated judicial oversight over surveillance, interceptions and seizures. It also criminalized the abuse of these powers and introduced a new committee, headed by a judge and with extensive powers, that will oversee undercover investigations.

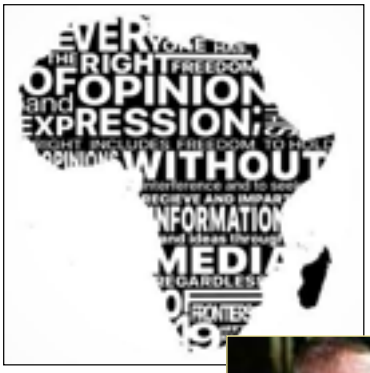

The coalition of organisations representing journalists across the SADC region gathered in Gaborone at the invitation of BEF. It came in response to the government's plan to push through parliament a law that would have threatened the work of journalists and the country's media freedom and free expression.

The coalition was led by the BEF and included the Press Council of Botswana, MISA Botswana, the Southern African Editors' Forum (Saef), the Media Institute of Southern Africa, the Campaign for Free Expression (CFE) and the WAN-Ifra Media Freedom Committee. This group asked to meet the President and other government officials to discuss their objections to the Bill.

It was a strong show of solidarity that highlighted the concern with a draft law that African Editors Forum chair Jovial Rantao called "draconian".

The government's latest amendments to the Bill removed clauses that would allow authorities to surveil citizens and conduct undercover operations without a warrant for up to 14 days. It went further and criminalized the abuse of these powers, with penalties up to life imprisonment. The new Controlled Investigations Coordination Committee will coordinate such investigations and also "protect the interests of interception subjects and targets". The committee will be headed by a judge and has strong powers to "impose administrative sanctions, award compensation, issue and follow up enforcement procedures". Its decisions will have "the same effects as a judgement of the court".

"In our view, this is not a perfect Bill, but we are prepared to live with it as part of a trade-off that citizens make in a democratic society to help the state fight modern-day crimes like financial terrorism and money-laundering," said Spencer Mogapi of BEF.

"I want to thank media colleagues from the region and abroad who came to show solidarity with us in Botswana at a time when we felt that the future was all dark," he said.

"We appreciate that the government heard the concerns and quickly made changes to improve the Bill. It is a very positive sign when governments respond in this way.

"From a Bill that threatened media freedom, Botswana now has one that regulates covert investigations. It is not perfect, but – if implemented properly – can have positive effects, said Anton Harber, of (CFE).

Joseph Ailonga of SAEF said: "We welcome these amendments and would want to encourage our colleagues in Botswana to now focus on the implementation of this bill once passed."

Tabani Moyo, MISA regional director, said: "We welcome the government's decision to water down the bill, although needs to be done to balance citizens' right to privacy and national security. We will continue to engage with the government and citizens to ensure that rights are protected."

des quotidiens ou les principales actualités à la radio et à la télévision, c'est gagner une présence dans la sphère publique politique et peser sur l'agenda[2], du moins en ce qui concerne l'espace discursif. En plus d'être à jour, les médias de masse dépendent de l'attention du public. Car c'est le public qui légitime ou finance, directement ou indirectement, leur existence.

Cependant, pour les acteurs politiques, cela signifie : plus leur style de communication est adapté à ces règles des médias de masse, plus les chances de se faire de la publicité/visibilité sont élevées. Rappelons ici, que la personnalisation et l'émotivité, auxquelles tendent en particulier les médias audiovisuels à grande audience, ont déjà été, dans notre sphère arabe, exploitées comme une ressource politique par Bourguiba, Nasser, Hassan II, voire Saddam, Kadhafi, etc. Ils ont tous utilisé les médias de masse pour «rapprocher le leader du peuple», et sans cesse perfectionné la personnalisation sensuelle à travers ces médias. Notons aussi, que la dramatisation et l'escalade des conflits font également partie du répertoire des acteurs populistes et rendent leur autoportrait particulièrement compatible avec les médias.

Le populisme et les médias se chevauchent également dans l'envie d'amplifier la complexité jusqu'à l'aplatir dans certains contextes. Le sociologue Craig Calhoun, y voit une réponse à l'éloignement du système politique et de ses institutions de la vie quotidienne des citoyens[3]. Les populistes minimisent cette distance en expliquant les préoccupations politiques dans les catégories les plus démunies de la vie quotidienne. Il y a là, à la fois, une opportunité et un danger : opportunité, puisque des problèmes complexes peuvent être abordés, et danger, puisque la réduction de la complexité déforme les faits. Les hommes politiques ont toujours eu recours au mensonge, rappelle dans ce sens, le philosophe français, Pascal Engel.

Aussi, outre les règles posées par les médias grand public, il existe un autre point d'intersection entre populisme et médias : la manière de s'adresser au public. En dehors d'Internet, où des forums horizontaux peuvent se constituer, le processus de communication dans les médias de masse se caractérise par une asymétrie criante[4]. Le public n'a guère la possibilité de déterminer le contenu ou la forme de ce qui est diffusé, mais est généralement sollicitée à voter pour ou contre quelque chose - que ce soit dans l'enquête d'audience, les sondages d'opinion ou dans le choix des «superstars». Bien qu'une plus grande participation aux processus décisionnels soit exigée, celle-ci se limite à accepter ou à rejeter des questions pré-formulées : un bon exemple en est les sondages répétitifs de l'agence Sigma conseil, dont les résultats sont largement repris et commentés par les chroniqueurs de la place. Pareillement, pour polluer le discours public, certains médias et acteurs politiques moins scrupuleux n'hésitent pas à rapporter des nouvelles, vraies ou fausses, qui font le 'Buzz'. Mais tout ce qui, de bonne ou de mauvaise foi, peut tromper le public, précisément parce que cela a un fort impact sur la façon dont notre vision de la réalité et du monde se forme.

> ***Fait inédit en Tunisie, «Les médias» qui sont actuellement identifiés par l'opposition actuelle comme les étriers du pouvoir, sont également accusés par le pouvoir en place de corruption et de protecteurs d'acteurs politiques véreux.***

Enfin, si la logique populiste, de gauche comme de droite, semble déterminante de nos jours, risquant de provoquer un glissement de la représentation démocratique, il n'en demeure pas moins qu'elle nous rappelle que le peuple est souverain. Seulement, de larges franges de ce peuple, principal destinataire des discours médiatiques et populistes, risquent également de devenir plus réfractaires et plus méfiants envers le système politico-médiatique actuel, ou, par manque de lucidité, de finir par être de simples consommateurs de divertissement. C'est dire que les masses populaires ont « aussi » leur intelligence, leur sens critique, et… leur jugement sans appel !

* Spécialiste des médias.

---

1 - Voir article « médias arabes : approches critiques du modèle transitionnel », publié le 8 mai 2020 sur Ultrasaout.com

2 - L'agenda-setting est la théorie selon laquelle les médias d'information façonnent la façon dont les téléspectateurs perçoivent la politique et, en fin de compte, comment ils votent. Elle fût Introduite pour la première fois par le Dr Maxwell McCombs et le Dr Donald Shaw en 1972.

3 - Voir Craig Calhoun, Populist Politics, Communications Media and Large Scale Societal Integration, dans : Sociological Theory, 6 (1988)

4 - Voir Robert Huckfeldt, The Social Communication of Political Expertise, dans: American Journal of Political Sciences, 6 (2001)

Photo de Ahmed Zarrouki ©

mentionnées. Au contraire, il s'agit simplement de la propagande de leurs propres objectifs, c'est-à-dire de la tentative de remplacer l'hégémonie, prétendument libérale ou conservatrice par sa propre idéologie autoritaire. Une fois que cela sera appliqué - comme les développements en Tunisie post 25-juillet ont fait craindre -, ce sera la fin de la tolérance et de la diversité d'opinion, avec la représentation des minorités et l'égalité des chances de participation pour tous dans la direction des affaires politiques du pays. Car ces évaluations ne s'appliquent plus exclusivement aux opposants politiques, mais uniquement à leur propre clientèle - tant qu'on se croit en opposition à un gouvernement illégitime et en tant que majorité opprimée. C'est du moins l'idée dans laquelle investit à outrance le parti islamiste Ennahdha mal en point.

C'est ainsi, fait inédit en Tunisie, que «Les médias», qui sont actuellement identifiés en Tunisie par l'opposition actuelle, dont le parti islamiste Ennahdha, comme les étriers du pouvoir, sont également accusés par le pouvoir en place de corruption et de protecteurs d'acteurs politiques véreux.

Il y a certes beaucoup à critiquer à propos des médias tunisiens, en particulier lorsqu'ils font des reportages, des émissions spéciales sur des événements politiques, ils sont souvent trop pressés de prendre position pour une partie belligérante. Ils sont, aussi, souvent quasiment aveugles quant aux forfaits des protagonistes et leurs alliés. Cela favorise certaines stratégies de communication qui fixent des critères pour ce qui doit être publié et ce qui ne le doit pas, ce qui est diffusé et ce qui ne l'est pas. Cela comprend aussi la réduction de la complexité, la fixation sur les acteurs, l'émotivité, la tendance à découvrir des scandales et des événements inattendus, ainsi que la promotion de la structuration agonique (haletante et laborieuse), de la dramatisation d'événements de second ordre. Plus encore, les talk-shows et autres plateaux télés, sont devenus avant tout, de nos jours, une scène pour les journalistes et chroniqueurs de tous bords, qui cherchent à imposer leur propre vision du monde, plutôt que de faire émerger celle des autres. Ici aussi, la crédibilité des médias est fortement compromise, et par conséquent la perception du grand public s'en trouve lourdement affectée.

En réalité, comme en attestent nombre de chercheurs en SIC, plus les médias de masse dépendent du succès commercial, plus leurs critères de sélection deviennent décisifs en termes d'accaparation de l'attention du public. Même si, de nos jours, «la fonction et le rôle du public dans le concept sociologique sont passés d'un simple passif et réceptif à un partenaire pour l'articulation communicative et un créateur du contenu du message médiatique»[1], comme le souligne à juste titre, le chercheur tunisien Saber Freiha.

Résultat des courses : Un discours introspectif !

Depuis la naissance du premier quotidien, on observe une dynamique qui s'accélère : la course à l'actualité. Le terme anglais «news» résume cet élément de base du journalisme médiatique. Pour les acteurs politiques, faire la une

Entre paranoïa et populisme : méfiance de masse envers les médias

Entre la critique, la méfiance envers des médias et la théorie du complot il est difficile de trancher. Sous couvert de diversité, certains protagonistes tentent d'instrumentaliser leurs publics respectifs à des fins qui ne sont pas toujours limpides.

Par : Kamel Grar*

Il y a toujours une émotion derrière la critique. Sinon, il n'y aurait aucune raison d'en parler. Il est donc normal qu'elle soit fondamentale, polémique, cruciale. Dans le champ médiatique, cependant, Il faut plutôt prêter attention aux origines de la défiance envers les médias, à laquelle on assiste de nos jours, et aux réelles motivations des acteurs politiques, voire médiatiques, qui la soutiennent, produisent et diffusent.

Les critiques à l'égard desdits « médias établis » se font entendre de manière particulièrement forte. En Tunisie, cela concerne principalement les radios et chaînes TV du service public et les éditeurs de journaux traditionnels. Ils sont accusés de partialité, d'arrogance et de couverture sélective des événements motivée par les intérêts.

Dans la recherche, leur attitude envers les médias est appelée **«effet médiatique hostile»**, c'est-à-dire une attitude hostile du grand public envers les médias en général, surtout dans les réseaux sociaux, où la haine, les passions et l'agitation font désormais partie de la vie quotidienne en ligne.

Ces tendances ont contribué au retour de termes tels que «presse mensongère», «presse systémique», ou «censure» dans le discours public. Le linguiste allemand Anatol Stefanowitsch pense que c'est problématique à plusieurs niveaux. Selon lui, cette façon de penser est particulièrement problématique pour la critique légitime des médias : «Cela joue dans une humeur générale critique des médias. Cela va des intellectuels de gauche aux citoyens tout à fait normaux qui ont des préoccupations légitimes. Il devient de plus en plus difficile d'exprimer une critique légitime des médias sans qu'elle ne soit détournée par de tels acteurs ».

La défiance envers les médias

En Tunisie, cette méfiance générale, traduite par des slogans similaires encore vivaces, comme 'médias de la honte' «إعـــلام العـــار», ou encore 'presse vendue' «صحافـــة مبيوعـــة», etc., peut être qualifiée de paranoïaque ou relevant de la théorie du complot. Cependant, les théories du complot ne sont pas toujours faciles à identifier ou à prouver.

En revanche, la science sérieuse - ou le bon journalisme - vérifie l'exactitude d'une théorie avec des données empiriques, avec des théories contradictoires ou avec des objections argumentatives. Par conséquent, si les critiques exprimées contre les médias (grand public) ne sont pas substantielles et argumentées, ne s'engagent pas dans des justifications concrètes et factuelles, elles sont inappropriées et indifférenciées ; le soupçon d'isolement et d'hostilité de la théorie du complot est évident. En particulier, la critique non fondée et radicale des «médias» indique que le verdict a déjà été rendu et que les arguments à décharge s'en trouvent ignorés sciemment et donc pas pris en compte.

Entre rhétorique nébuleuse et agitation

Le fait qu'il ne s'agît pas d'une critique médiatique profonde et différenciée est également démontré par la motivation qui se dégage de cette critique : dans le reproche qu'on n'a pas le droit de dire ce que l'on veut, mais ce que tout le monde pense en réalité, on pourrait certainement vouloir affirmer l'exigence de diversité, reconnaître la participation, la représentativité, la tolérance. Mais c'est précisément ici que l'on s'aperçoit que de telles revendications sont souvent présentées de manière purement instrumentale : généralement, ces acteurs, groupes ou mouvements, ne se préoccupent pas du droit du public à l'accès à une information intelligible et transparente, ce qui en réalité va de pair avec les valeurs

Béchir Ben Yahmed de la première interview accordée à un média par Bani Sadr, le premier président de la République islamique d'Iran, élu au suffrage universel. L'Iran où il vécut en direct la révolution islamique iranienne. Celle-ci l'aurait-elle séduit ?

Victime de sa passion et des vicissitudes de la politique

De retour à Tunis, Omar S'habou crée au printemps 1981 le magazine Le Maghreb. Hebdomadaire bilingue, il n'hésitera pas à ouvrir les colonnes de la revue aux idées islamistes, véhiculés par le Mouvement de la tendance islamique (MTI), l'ancêtre d'Ennahdha. Là aussi, le succès fut au rendez-vous. Mais, là aussi, les vicissitudes de la politique déboucheront sur l'arrêt de la publication et signifiera pour lui de nouveau l'exil et la traversée du désert.

« Le changement » de 1987 lui permettra de retourner au bercail et au printemps 1988, le régime de Ben Ali l'autorise à faire reparaître Le Maghreb. Omar S'habou ne changera pas d'optique sur la ligne éditoriale du magazine. Celui-ci devra refléter toutes les sensibilités politiques du pays. C'est au sein de ce « Maghreb »-là que je fis mes premiers pas de journalistes. Omar S'habou a été mon premier patron de presse. L'expérience fut assez courte. Elle n'en sera pas moins la plus marquante de mon itinéraire journalistique. C'est durant cette période où j'ai le plus appris du métier de journaliste, de ses avantages et contraintes. C'est là où j'ai appris l'organisation et les méthodes de travail d'une rédaction et la gestion des conflits en son sein comme ce fut le cas au « Maghreb » de la fin des années 1980. La réunion hebdomadaire de la rédaction, jeudi, jour de parution du magazine, pour un débriefing du numéro et l'élaboration du sommaire du numéro suivant, se transformait parfois en foire d'empoigne, parfois en cours de récréation. Omar était là pour siffler la fin de la partie. C'est qu'il fallait gérer les caractères et les personnalités qui composaient la rédaction. Je cite pêle-mêle Slaheddine Jourchi, Hechmi Troudi, Abdelaziz Mzoughi, Hassen Ben Otmane, Sghaier Ould Ahmed, Ali Mhadhbi, Nadia Omrane, Noura Borsali, Khemaïs Ksila, Sami Akermi et j'en passe. Je faisais partie de ceux qui s'initiaient au journaliste, des étudiants de l'UGET et de l'UGTE. Je citerai à titre d'exemple Ayachi Hammami ou encore Moncef Sliti. J'y ai appris les étapes techniques de confection d'un magazine. Cette publication m'a fait rencontrer des personnalités et des personnes qui constitueront l'ébauche de mon réseau de contact professionnel et fera naître de solides liens d'amitié avec certains. Tout cela grâce à Omar S'habou. Et plus encore. C'est lui qui m'a aidé à exploiter mes connaissances universitaires en économie au service de l'information économique. A l'époque, le journalisme spécialisé, particulièrement dans les domaines de l'économie et de l'environnement, était à ses balbutiements. A l'époque, la Tunisie mettait en œuvre son 1er Plan d'ajustement structurel (PAS) soutenu par un financement du FMI à la suite d'une grave crise des finances publiques.

Le Maghreb fut l'une des rares publications, sinon la seule à organiser ce qu'on appelle « une retraite », à savoir réunir tout le personnel du journal, journalistes, techniciens et administratifs durant deux jours pour établir un bilan du journal et le cas échéant à Omar S'habou d'annoncer des mesures et des promotions au sein qui engagent l'avenir de la publication. Là encore, les vicissitudes de la politique auront raisons des ambitions journalistiques de Omar S'habou. Lui et Le Maghreb allaient faire les frais d'une lutte de clans au sein du pouvoir au début des années 1990. Le Maghreb est suspendu et Omar S'habou sera condamné à 15 mois de prison ferme. Omar S'habou connaîtra une nouvelle traversée du désert. Elle durera une décennie, jusqu'en 2011. Là aussi, il reprendra la parution de son titre-phare Le Maghreb en faisant appel à un large pan de l'équipe rédactionnelle de 1988. Le Maghreb se déclinera en deux versions séparées l'une en arabe et l'autre en français. La première version sera quotidienne et prendra la forme d'un tabloïd. Quant à la seconde, elle gardera la forme magazine. Cependant, Omar S'habou ne dirigera pas ces publications afin d'éviter le conflit d'intérêt avec son rôle de responsable politique du MRT puis de Nida Tounes. On sait ce qu'il est advenu des deux publications.

> ***Lui et Le Maghreb allaient faire les frais d'une lutte de clans au sein du pouvoir au début des années 1990. Le Maghreb est suspendu et Omar S'habou sera condamné à 15 mois de prison ferme. S'habou connaîtra une nouvelle traversée du désert...***

Le journalisme mène à tout, pourvu qu'on sache en sortir, dit un adage du métier. Est-ce que Omar S'habou en est-il sorti ? Ma foi, qu'il me permette une fois encore d'en douter.

Portrait

Par : Houcine Ben Achour

Omar S'habou, le journaliste avant tout

La jeune génération de journalistes ne connait probablement de cette personne que sa carrière politique. En 2011, il créait en effet le Mouvement réformiste tunisien (MRT), un parti se proclamant dans la lignée des grands esprits réformistes tunisiens de Kheïreddine à Bourguiba, authentique et moderne. Il a participé à la création du parti Nida Tunes dans lequel il dissoudra le MRT. Malheureusement, il en sera exclu en 2014 pour « divergences » par rapport à la ligne du parti. En fait de divergences, c'est parce qu'il a osé affirmer que Béji Caïd Essebsi, ne devrait pas se présenter à l'élection présidentielle de 2014 car son état de santé ne pouvait nullement le permettre. Suite à cette exclusion, il lancera le Mouvement des destouriens libres (MDL). L'entreprise n'est pas suffisamment concluante pour constituer un tremplin vers la plus haute charge de l'Etat. Malgré cela, en mars 2019 il annonce sa candidature à l'élection présidentielle qui devait se dérouler normalement à la fin de l'année, rendez-vous que le décès du Président Beji Caïd Essebsi a totalement chamboulé. Depuis, sa présence médiatique se fait rare. Mais pas sur les réseaux sociaux à travers lesquels, épisodiquement, il cherche à partager son analyse de la situation politique du pays. Il s'agit de Omar S'habou. Pourtant, il mériterait d'être connu sous un autre angle, celui qui l'a mené vraisemblablement à la politique. Omar S'habou est avant tout un journaliste, puis patron de presse. De ce métier, il en gardera toujours les stigmates. N'a-t-il pas déclaré lors du lancement même de son parti, le MRT, qu'il est « journaliste et fier de l'être et je continuerai à l'être » ? Sauf que « l'évolution du pays et mon ambition personnelle m'ont jeté dans la politique », ajouta-t-il.

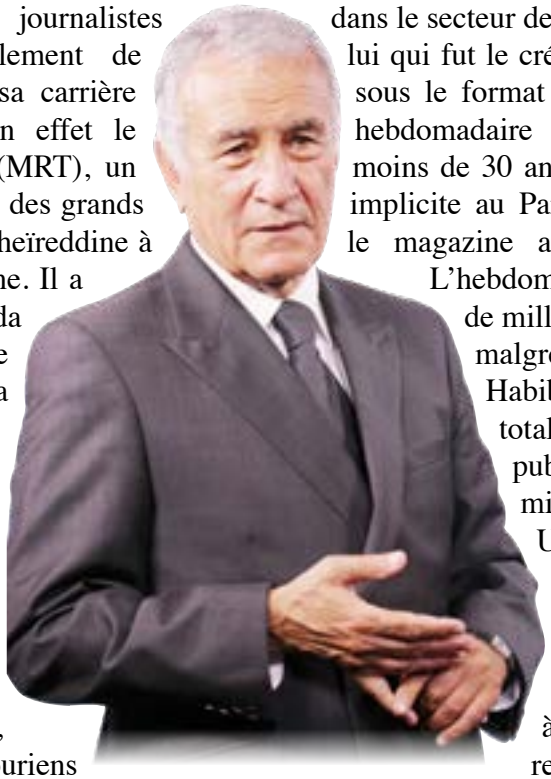

A l'avant-garde de l'innovation journalistique

Omar Shabou fut à l'avant-garde des innovations dans le secteur de la presse écrite en Tunisie. C'est lui qui fut le créateur de la première publication sous le format magazine en Tunisie : la revue hebdomadaire «Dialogue» en 1974. Il avait moins de 30 ans. En dépit de son appartenance implicite au Parti Socialiste Destourien (PSD), le magazine avait une très large audience. L'hebdomadaire était tiré à des dizaines de milliers d'exemplaires. A l'époque et malgré la toute puissance du Président Habib Bourguiba et sa mainmise totale sur les médias, Dialogue osait publier des « lettres ouvertes au ministre … », en les annonçant en Une de la revue et dans lesquelles elle dénonçait déjà les tares procédurières et la bureaucratie tatillonne de l'administration. Plusieurs fois, il n'hésitera pas à chambouler le contenu de la revue au moment de son bouclage et changer le sujet de couverture de l'hebdomadaire comme cet interview de dernière minute de James Brown, en visite en Tunisie durant au cours de juillet 1975, qu'il n'hésita à en faire la couverture du magazine au détriment d'un autre sujet tout aussi intéressant sur les loyers des locations d'été en bord de plage qui avaient préalablement les faveurs de la Une.

C'est la première fois qu'une revue tunisienne publiait les caricatures de personnalités politiques ou culturelles ou sportives. La bande dessinée « Eche-chaf » publiée en fin de revue connaîtra un formidable succès grâce à son ton iconoclaste.

Directeur de la publication, Omar S'habou a su mettre en symbiose des journalistes confirmés et des jeunes journalistes pour générer un produit journalistique inédit en Tunisie. « Dialogue » connut une réussite foudroyante. Malheureusement, les vicissitudes de la politique vont amener Omar S'habou à quitter Dialogue, victime des luttes intestines au sein du PSD et le pays en 1976. Son exil parisien lui permis de reprendre contact avec Jeune Afrique et lui valu la célébrité suite à la publication en 1980 par la revue de

منشورات نادي الصحافة

تعلم «منشورات نادي الصحافة»، وهي دار نشر تأسّست سنة 2019، مواصلة المُضيّ في تشجيع الزملاء والزميلات الصحفيّين والصحفيّات على نشر كتابهم الأوّل في كافّة مجالات الإبداع الفكري من رواية وقصص وشعر ودراسات وبحوث. وتتكفّل دار النشر بمستلزمات المراجعة والطباعة والتوزيع، فضلا عن مستحقّات التأليف، على أن تُجيز لجنة القراءة المتخصّصة جودة الأثر الفكري ذي الصلة. فأهلا وسهلا بكم وبكنّ في عالم التأليف والإبداع...

منشورات نادي الصحافة فضاء لتحفيز الصحفيّين والصحفيّات على الإبداع والنشر